

415  
41500  
78-962357



Provided by the Library of Congress  
Public Law 480 Program

78-962357

١٥٠

حسام سعيد النعيمي

# الكنوايح

في كتاب سيبويه

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

ساعات جمعية الأمان على طبعه

دار النشر للطباعة - بغداد





78-962357

F

عبد المكي سعيد النعيمي

# التواضع

في كتاب سيبويه

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

سأدت جمعية الأمان على طبعه

دار التراث للطباعة - بغداد

PJ  
6101  
.553  
N8

بسم الله الرحمن الرحيم



## المقدمة

لم يكن كتاب سيبويه منذ الساعات الأولى لظهوره إلا العين الثرة الكريمة لكل ظاميه أراد الري من علم النحو أو الصرف ، ولقد عرف الناس لهذا الكتاب فضله يوم ظهر ، يوم انتشر ثم يوم انشغل الناس بالخواشي وخواشيها والشرح وشروحها ، فلقد كان الكتاب في خلال ذلك كله المنازة التي يتطلع إليها السالكون في هذا السيل والمعين الذي ينهلون منه في دراساتهم وتأليفهم .

وحين بدأت النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر شاء الله أن يذيع هذا الكتاب وينتشر كما ذاع وانتشر بين أهلاء العربية في عصرها الزاهرة ، فتنبه إلى أهمية نشره المستشرق الفرنسي ( هرتويغ درنبرغ ) فكانت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٨٨١م حيث ظهر الجزء الأول ثم جاء الجزء الثاني سنة ١٨٨٩ ، ثم توالى بعد ذلك طبعات الكتاب فكانت طبعة كلكتا سنة ١٨٨٧م بتحقيق كبير الدين أحمد ، تبعها الترجمة الألمانية للكتاب سنة ١٨٩٥م قام بها المستشرق الألماني ( جوستاف يان ) ثم جاءت طبعة بولاق سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٥م أشرف على طبعتها محمود مصطفى وقد أعيدت هذه الطبعة في بغداد بالاونيست سنة ١٩٦٥م ثم كانت الطبعة السادسة بتحقيق وشرح عبد السلام محمد

هارون حيث ظهر الجزء الاول منها سنة ١٩٦٦م . ولقد كان هذا الجهد المبذول في اخراج الكتاب بما حقزني على الاسهام بالقسط الذي استطيعه في دراسته والتعمق بجانب منه مشاركة في احياء تراثنا اللغوي ، فكان موضوع الرسالة : النواسخ في كتاب سيبويه .

ولم تكن دراسة الكتاب بالامر السهل الميسور فلقد كان المهد ( ٢٨٥ هـ ) يقول لمن اراد دراسته عليه : هل ركبت البحر ؟ . . . استصعابا لما فيه ، فكيف بمن اراد دراسته في عصرنا هذا الذي بينه وبين المهد ما يزيد على مائة والاف سنة ؟ ولقد تبين لي صدق هذا الوصف خلال دراستي هذه .

ان المشكلة الرئيسية التي واجهتني - واحسب انها تواجه كل دارس للكتاب - هي تشابك الابواب والموضوع فتجد الموضوع الواحد منتشرأ في ابواب متفرقة من الكتاب بما يستنزف من الباحث الجهد الكبير والوقت الكثير ليظفر بالموضوع متكاملا ولكي يبسدي رأي سيبويه أو يستخرج مذهبه على الوجه الاصح ، هذه المشكلة لا تواجه الباحث في وقتنا هذا فحسب بل انها واجهت كبار أئمة النحو كابن هشام وابن عقيل والسيوطي وغيرهم ، فمثلا يجمع هؤلاء الأئمة على أن مذهب سيبويه في لات انها لا تعمل الا في لفظ الحين بناء على قوله ( ... وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات الا مع الحين تضرع فيهما مرفوعاً وتنصب الحين ) وذلك في الصفحة الثامنة والعشرين من الجزء الاول ، الا أن الباحث المتخصص في موضوع معين من هذا الكتاب الضخم والسفر الجليل حين يعضي متتبعا كل كلمة قالها فيها يتعلق بموضوعة تظالعه كلمة سيبويه التي تدل دلالة قاطعة على انه انما

كان يعني بالحين أسماء الزمان وليس اللفظ وذلك بعد أن تمضي حل  
كلخته الأولى متون وثلاثمائة صفحة يقول في الصفحة ٣٨٤ من الجزء  
الأول : ( وكما أن لا ت أن لا تعملها في الاحياء لم تعمل فيما سواها  
فهي معها بمنزلة ليس هذا جودتها وليس لها عمل . فلو أراد لفظ  
الحين جامع .

مشكلة أخرى تواجه الباحث لانقل أهمية من سابقتهما تلك هي  
اسلوب الكتاب فعلى أن عبارته قد تكون أحياناً ميسورة الفهم واضحة  
كقلمى الصبح إلا أن فيه أحياناً أخرى من الإيجاز ما يوصل الى حيد  
قد يعسر فهمه . ومن الاسهاب والاسترسال في الكلام والمزج من  
الموضوع الى مواضيع أخرى ما يكاد ينسى الباحث أصل المسألة . ومن  
ثم فإنه لا بد لمن يريد أن يدرس الكتابات دراسة وافية من أن يرجع  
الى شروحه . وهكذا وجدني أرجع الى شرح السيرافي ( مخطوط .  
دار الكتب المصرية برقم ١٢٧ نحو ) وشرح الزمان ( مخطوط . مجمع  
اللسة العربية بالقاهرة رقم ١٨٣ نحو ) . وشرح شواهد الكتاب للمسرح  
تحصيل عين الذهب للأعلم المشتغري في حاشية الكتاب من طبعة بولاق  
ولقد افدت من هذه الكتب كثير آفي فهم عبارة سيبيويه . كذلك استفدت  
من المقتضب للمبرد ( مخطوط . دار الكتب المصرية برقم ١٩٠٩ نحو )  
لمعرفة الآراء التي تتبع فيها سيبيويه . والانتصار لابن ولاد ( مخطوط  
دار الكتب المصرية برقم ٧٠٥ نحو تيمور ) لأرى تقاعه من مذهب  
سيبيويه ونقضه لاعتراضات المبرد . ومعاني القرآن للفراء ( مخطوط .  
دار الكتب المصرية برقم ٢٤٧٧١ ب نحو ) لاستبين رأيه في عدد من  
المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين . وأسرار العربية والانصاف

لابن الاثيري الغرض نفسه . وكان علي أيضاً ان يرجع الى بعض كتب  
الحدود في النحر لتثبيت حد المبتدأ والمحل والعامل فيما لمعرفة الوجه  
في اصطلاح النسخ فاستعنت بكتاب الحدود في النحر للرماني ( مخطوط  
مكتبة المتحف ببغداد رقم ٧٧٨ مجموعة ) والحدود النحوية للفاكهي  
( مخطوط . دار الكتب المصرية رقم ١٩٥٠ نحر ) . وفي البحث عن  
تاريخ اصطلاح النواسخ استغدت من كتاب شرح العمدة لابن مالك  
( مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٢٧ ) وعدد من معجمات  
اللغة منها العين للاخيل . مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٧٧٣.٥.٩  
والمعجم للصاحب بن عباد . مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٢٨ ،  
وما انتفعت به أيضاً المختصر وسر الصناعة لابن جني . وشرح المفصل  
لابن يعيش وشرح السلفية لرمي الدين الاسفريابي وجمع الهوامع  
لنيسابني وشرح الفية ابن مالك وحواشيها لابن النائم . وابن عقيل ،  
وابن هشام . والازهرري . والاشعري . والصبان .

وحين استكملت مادة البحث بدأت الكتابة مرة شدا بالتوجيهات  
القيمة التي كان يسديها لي الاستاذان المحرفان الدكتور خليل يحيى  
غامي والدكتور محمد ناصر . فقسمت الرسالة الى باين . الباب الاول  
مادة النواسخ في كتاب سيبويه . والباب الثاني موقف النحويين من  
مادة الكتاب في النواسخ وقد سبق الباب الاول بالتمهيد عن المبتدأ  
والخبر والنواسخ في اللغة والاصلاح . فقد وجدت انه لما كان البحث  
عن النواسخ فانه من الضروري بحث المبتدأ والخبر بصورة موجزة  
وتبيان حد كل منهما والعامل فيهما ثم الانتقال للحدث عن معنى  
النسخ في اللغة والاصطلاح ومتى ظهر هذا الاصطلاح ومدى التوافق

بين المعنى التقوي والاصطلاحي لهذه العوامل أما الباب الاول فكان  
مئة فصول الفصل الاول عن كان واخواتها والثاني عن المهبئات بالمعنى  
والثالث عن افعال المقاربة والرابع عن افعال القلوب والخامس عن  
ان واخواتها والسادس عن لا التي تنفي الجنس ، ولقد اجتمعت في هذه  
الفصول ان استخراج مذهب سيبويه في كل مسألة من مسائل الابواب ،  
وقد كان بعضها مجموعاً في مكان واحد تتخلله استطرادات وخروج عن  
موضوع البحث ، وبعضها متناثراً في الكتاب ، وبعضها لا يحدد اشارة  
او مثالا يدل على القاعدة دون تصريح ، وهكذا حتى اكتمل الباب  
الاول .

وأما الباب الثاني فهو خمسة فصول الاول مكانة سيبويه والكتاب ،  
والثاني ما خولف فيه ، والثالث مسائل الخلاف بما لسيبويه رأي فيها ،  
والرابع ما نسب الى سيبويه خطأ ، والخامس ما استجد بعد سيبويه ،  
ولقد رأيت أنه لما كان الباب الثاني قائماً على مراتب التعويض من  
الكتاب فإن من الضروري ان يبدأ الباب بمكانة سيبويه والكتاب ذات  
لان الفصل الثاني وهو ما خولف فيه ، والرابع وهو ما نسب خطأ اليه ،  
لم تكن مادتهما في كتب النحو الا بسبب هذه المكانة لسيبويه وكتابه ،  
أما في الخلاف فإن النحاة كانوا يعرضون على تتبع ما فيه والمغالطة  
أحياناً كما ذكر ابن جني لتكون لهم منزلة في هذا العلم كيف لا وقد  
كشفوا عن خطأ في كتاب سيبويه . . . ومن جهة أخرى كان لهذه  
المكانة التي يلحقها الكتاب فعلها الكبير في نفوس القاسدين فعرضوا  
على النيل منه ومن هنا رأيت أنه من الضروري أيضاً التعرض لما  
اثير من شبهات حول امالة الكتاب ، وانتهيت الى مئة نسخة اليه



يعا لا يقبل أدنى ريب . وكان لهذه المكانة أيضاً أثرها في خطأ عدد  
 من النحويين في نسبة بعض الآراء اليه وذلك حرصاً منهم على أن  
 يكون له وهو هو رأي في أكثر المسائل التي يتحدثون عنها . أما الفصل  
 الثاني فهو مأخوذ فيه ويحتوي على أهم المسائل التي خالفه فيها بعض  
 النحاة وتبعوها في كتابه زاعمين أنها مما أخطأ فيه . ولقد تبين لي  
 أنه لا يلزم إلا بمسألة واحدة من مجموع سبعة وعشرين اعتراضاً ، حتى  
 هذه المسألة لها فيما قاله توجيه مقبول . وأما الفصل الثالث فإن  
 مسائل الخلاف بين النحويين في التواضع كثيرة إلا أنني لم أبحث  
 إلا ما كان لسيبويه رأي فيه فوجدت أنه يتفق مع ما يذهب اليه الكوفيون  
 أو يتفق هؤلاء معه في مسألة واحدة أما الباقيات وهي ثلاثون فإنه  
 كان فيها على مذهب قومه من أهل البصرة . والفصل الرابع ما نسب  
 إلى سيبويه خطأ . فقد وجدت عدداً غير قليل من النحويين منهم ابن  
 يعيش وابن مالك وابن هشام والرضي وابن عقيل ينسبون إلى سيبويه  
 كلاماً أو يزعمون له مذهباً والذي عند سيبويه خلافه أو ليس له  
 في ذلك الأمر رأي أصلاً ، فأوردت ذلك مستدلاً بنصوص الكتاب  
 لتبيان الصواب وقد بلغت هذه المواضع اثنين وعشرين موضعاً . وفي  
 الفصل الخامس ما استجد بعد سيبويه . وفيه ذكرت الاصطلاحات  
 التي فات سيبويه استعمالها في هذه الأبواب وكذلك المسائل التي لم  
 يبحثها أو بحثها بشكل غير كامل .

وفي ختام هذه المقدمة لا يفوتني - اعترافاً بالفضل - أن أسجل أوفر  
 الشكر إلى الأستاذ المحرف الدكتور خليل يحيى نامي لما أسداء لي  
 من عون ورعاية في هذا البحث . وإلى الأستاذ المحرف الدكتور



حسين نصار الذي كان له الفضل في توجيهي وتوضيح ماحصر علي  
فيه ، والذي تابع هذا البحث مرشداً وموجهاً منذ بدايته حتى انتهي  
بهذه الصورة التي ارجو عذراً ان اكون قد ساهمت فيها بوضع لبنة  
في الدراسات النحوية لهذه الامة الكريمة . وان اكون قد اسهمت  
بما بذلته من جهد في توضيح حقيقة مذهب سيبويه في ابواب النواسخ  
مدعماً بالادلة من نصوص الكتاب . وابتعدت عنه ما لم يقل به . فان  
وفقت الى ما اردت فذاك والحمد لله أولاً وآخراً . وإن تكن الاخرى  
فحسبي اني بذلت ما استطيت ولم ادخر جهداً في سبيل تقديم البحث  
على الوجه الافضل كما ظننت وكفى به عذراً والسلام .

القاهرة - تموز ١٩٦٧م

## التمهيد

### المبتدأ والخبر :

يعني بنا قبل أن نتحدث عن التواسخ أن نلم المأمة سريعة  
بالمبتدأ والخبر والعامل فيهما ترى عند ذلك الوجه في اصطلاح التواسخ  
١ - حداهما :

( ١ ) حد المبتدأ : حد النجاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل  
لفظي غير المزيد ونحوه مخبراً عنه ، أو وصفاً مايقا رافعا المنفصل  
كأن ( ١ ) ، وقولهم بأنه المجرد من عامل لفظي أخرج الفاعل ونائبه  
والخبر وما دخلت عليه التواسخ ، وقولهم غير المزيد ونحوه يدخل فيه  
ماجر بحرف زائد نحو بحبك درهم أو شبه الزائد فهو راجع إلى الكرمية  
وقد اعترض السجوطي على هذا الحد اعتراضاً قريباً إذ أنه قال بعد أن  
أورد الحد وشرحه ( وهذا الحد غير مرضي عندي لأمرين : أحدهما  
أن حامل المبتدأ عندي الخبر ... وهو لفظي . والآخر أنه شامل للفعل  
المضارع المجرد من ناصب وجازم ( ٢ ) فاما ما ذكره من كون الخبر  
هو العامل في المبتدأ فإنه وارد ولا ليس فيه . لا أن الذي لم استطع

( ١ ) انظر شرح الفصل ٨٢ : ١ وشرح الكافية ٧٦ : ١ وجمع الهوامع

١ : ١٣ وانظر الحدود النحوية ص ٨ وشرح الحدود للفاكي

ص ٣١ وشرح الحدود للأبدي ص ٢١

( ٢ ) جمع الهوامع ١ : ٩٣ .

ادراكه هو ادخال المتعارض في هذا الحد : فكيف يسوغ لنا ان ندخل  
المعل في حد بدأناه بأنه الاسم المجرد ؟

(ب) حد الحجر : أما الحجر فقد حده النحاة بأنه الجزء المنتظم منه مع  
المبتدأ جملة (١) .

٢ - العامل فيهما :

( ١ ) العامل في المبدأ : في رافع المبتدأ قولان :

الاول : انه عامل معنوي ، فقد ذهب الجمهور الى انه مرفوع بالابتداء  
وهو عامل معنوي ، وهذا مذهب سيهويه أيضاً قال : (هبداهه يرتفع  
مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء) (٢) ثم اختلفوا في معنى الابتداء على  
ثلاثة مذاهب :

١ - انه التجرد أو التمرى من العوامل اللفظية فهو الزائدة وما  
اشبهها (٣) وعليه أكثر البصريين (٤) .

٢ - انه ماني نفس المتكلم من معنى الاخبار عنه . وهو مذهب أبي  
اسحاق الزجاج قال : ( لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث  
به صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ) (٥) .

(١) شرح الكافية ١ : ٧٦ وانظر شرح الحدود للابدي ص ٢١ وقد جعل به من  
النحاة هذا الحد غير مانع فؤاد غير الوصف المذكور . وانظر الاشعري ١ : ١٩٥  
(٢) الكتاب ١ : ٢٦١

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٤ وانظر شرح الكافية ١ : ٧٨ وشرح ابن عقيل  
١ : ٢٠١ والاشباه والتظائر ١ : ٢٤٢ ، ٢ : ٩٥ .

(٤) الانصاف ١ : ٣١ .

(٥) الاشباه والتظائر ١ : ٢٤٢ .

٣ - أنه اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولاً لثان يكون خيراً عنه .  
 فمذه الاولية معنى قائم بكيه قوه اذ انه متقدم على غيره .  
 في الرتبة وغيره متعلق به . ولي هذا ذهب ابن يعيش وقيل . وهو  
 الصحيح (١) وقد جمعه السيوطي (٢) اصح الآراء المتقدم ذكرها مع أنه  
 لا يذهب الى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء اصلاً كما مر . وفي كلام  
 سيوطيه ما يشير الى أن هذا مذهبه قال : (واعلم ان الاسم أول الأحوال  
 الابتداء ... فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد) (٣) .

الثاني : أن العامل في المبتدأ لفظي : وهذا قول الكوفيين ، حيث  
 ذهبوا الى أن العامل في المبتدأ الخبر ، قالوا أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع  
 المبتدأ فهما يترافعا (٤) لأن كلا منهما طالب الآخر يحتاج اليه . وقد  
 وافقهم السيوطي (٥) في ذلك ونسب الى أبي حيان واختاره الرضي (٦)  
 أيضاً وقراءه .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٥ وانظر الاشياء والنظائر ١ : ٢٥٢

(٢) معجم الهوامع ١ : ٩٥

(٣) الكتاب ١ : ٧ وقال ( ترفع الاسم كيثوته مبتدأ ) ١ : ١٠٩ .

(٤) الانصاف ١ : ٢٠ وانظر الاشياء والنظائر ١ : ٢٥٢

(٥) معجم الهوامع ١ : ٩٥ .

(٦) شرح الكافية ١ : ١٩ - ٢٠ ، ٧٨

(ب) العامل في الخبر :

للتعريين في العامل في الخبر أربعة مذاهب : لفظي ومعنوي ومجموعهما ومعنوي بواسطة اللفظي :

١ - العامل لفظي :

ذهب قوم إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء فقد رأينا أن الكوفيين والحيويين والرضي يذهبون جميعاً إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان فالعامل إذن في الخبر لفظي على مذهبهم . ومذهب سيبويه (١) أن الخبر مرفوع بالابتداء أيضاً قال : ( لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ) إلا أنه يختلف مع الكوفيين ومن وافقهم في رافع المبتدأ حيث أنه يذهب إلى أن الرافع له الابتداء وهم يذهبون إلى أنه مرفوع بالخبر . ومن ثم فرق ابن عقيل (٢) بين المذهبين وهو يتحدث عن المذاهب في رافع الخبر .

٢ - العامل معنوي :

ذهب عدد من التعريين إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء (٣) . فعل هذا يكون العامل في الخبر معنوياً . وقد علموا ذلك بأن الابتداء طالب للمبتدأ والخبر جميعاً . وهو مذهب الاخفش وابن السراج والزماني . وقد رد هذا الرأي بحجة معقولة حيث قيل إن أقوى العوامل اللفظية وهو الفعل لا يعمل رفيعاً بالمعنى أخرى بأن لا يعمل مالا يقوى عليه أقوى العوامل .

(١) الكتاب ١ : ٢٦٠

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٠ - ٢٠١

(٣) مجمع البهائم ١ : ٩٤

٣ - العامل بمجموع اللفظي والمعنوي :

جعل بعضهم الخبر مرفوعاً بالابتداء والمبتدأ معاً (١) وعلى هذا يكون العامل بمجموع الأمرين ، وقد ذكر السيوطي (٢) أن من قواعدهم أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد قال وبهذا رد من قال بأن الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر .

٤ - العامل معنوي بواسطة اللفظي :

ذهب قوم إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ ، وهو مذهب أبي البركات بن الأنباري (٣) في الانصاف ووافقه أبي عبيش (٤) في شرح المفصل ، وهو يراه عاملاً في الخبر بواسطة المبتدأ ، ولا يعمل الابتداء في الخبر إلا عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه عنده كالشرط في عمله فهو كالقدر تكون واسطة لفعلي الماء والعمل للنار .

وقد رجح ابن عطين (٥) مذهب سيبويه وهو أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، قال : وهذا الخلاف مما لا طائل فيه :

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠١ : ١ وانظر معجم الهوامع ١ : ٩٤

(٢) الاشياء والنظائر ١ : ٢٥٤

(٣) الانصاف ١ : ٣٢ .

(٤) شرح المفصل ٨٥ : ١ وانظر ابن عقيل ٢٠١ : ١ والاشياء والنظائر

١ : ٢٤٣ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٠ : ١ - ٢٠١ .



### النواسخ في اللغة والاصطلاح :

اما وقد علمنا ما المبتدأ وما الخبر وما العامل في كل منهما هل  
ما في ذلك من خلاف فاحسب انه يحسن بنا أن نعرض لمعنى النواسخ  
في اللغة وظهور المعنى الاصطلاحي وعلة هذه التسمية .

لفظة النواسخ لم يذكرها سيبويه انما صرح بأن المبتدأ ( اذ تدخل  
عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا نصل الى الابتداء مادام مع  
ما ذكرت لك الا ان تدعه ) (٢) والذي ذكره لبيت وكان وراى . وتد  
ذكر الخليل ( ١٨٠ هـ ) في العين معان للنسخ الا انه لم يذكر المعنى  
الاصطلاحي له قال : ( النسخ والانتساخ اكتتابك في كتاب عن معارضة ،  
والنسخ ازالته امرا كان يعمل به ثم تنسخه بمادة غيره كالاية في  
امر ثم يتخفف فينسخ بآية أخرى فالاول منسوخة والثانية ناسخة .  
وتنسخ الورثة بعد ورثة والميراث لم يقسم بعد ، وتنسخ الازمنة القرن  
بعد القرن ) (٢) وفي الجمهرة قال ابن دريد ( ٣٢٦ هـ ) : ( ... وكل  
شيء خلف شيئا فقد انتسخه اقتسخ الظل الشمس وانتسخ الطيب  
الشباب ) (٣) وفي الاقوال قال ابن القوطية ( ٣٣٧ هـ ) : ( نسخ الكتاب  
نسخا كتبه ، والامر بغيره ازاله ) (٤) ولم يذكر الاصطلاح ، والصاحب  
ابن عباد ( ٢٨٥ هـ ) في المحيط (٥) نهج نهج الخليل حيث ذكر نسخ

---

(١) الكتاب ١ : ٧

(٢) العين ١ : ٣٢٢

(٣) الجمهرة ٢ : ٢٢٢

(٤) الاقوال ٢٦٠

(٥) المحيط ١ : ٣٠٠

الكتاب وازالة الامر وتناسخ الورثة ولم يفر الى المعنى الاصطلاحي وقد تحدث ابو جعفر النحاس (٢٣٨ هـ) في كتاب التفاحة في النحو (١) عن العوامل في المبتدأ والخبر ولم يذكر النسخ وكذلك فعل ابو القاسم الزجاجي (٢٣٩ هـ) في الجمل (٢) ، وفي مفاتيح العلوم (٣) للخوارزمي (٢٣٨ هـ) كتب عن علم النحو حوالي ثمانين عشرة صفحة الا انه لم يتعرض لذكر اصطلاح النواسخ مع انه تحدث عن كان وغيرها من العوامل ، وفي كتابي الحدود في النحو (٤) ومنازل الحروف (٥) لارماني (٢٨٤ هـ) ذكر ظن وكان وان ولم يذكر كلمة النسخ ، وفي الصحاح (٦) قال الجوهري (٢٩٨ هـ) : ( نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته ونسخت الرياح اثار الديار غيرها ) ولم يتعرض لذكر الاصطلاح ، وفي المقدمة المحسبة في علم النحو (٧) لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ) ذكر الافعال والحروف العاملة في المبتدأ والخبر وسماها العوامل في المبتدأ الا انه لم يذكر اصطلاح النواسخ ، وفي كتاب الموامل (٨) لمبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ذكر ان واخواتها والافعال الناقصة وبقي العوامل ولم يصرح

(١) كتاب التفاحة ١٧ - ١٨

(٢) الجمل ٥٣ وانظر الايضاح في علل النحو ١٣٥ .

(٣) مفاتيح العلوم ٢٨ - ٣٦ .

(٤) الحدود في النحو ١٠ - ١٢


(٥) منازل الحروف ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥

(٦) الصحاح ١ : ٤٣٣

(٧) المقدمة المحسبة ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٣

بالمعنى الاصطلاحي وكذلك فعل السكاكي (١) في مفتاح العلوم .

وقد قال الرضي ( ٦٨٨ هـ ) في شرح الكافية (٢) في الكلام على حد المبتدأ . { ... وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وطن واخواتها وما ولا ... } ، ولم أجد الزمخشري ( ٥٨٣ هـ ) يذكر لفظة النواسخ في الحد انما قال : ( والمراد بالنجرد اخلاؤه من العوامل التي هي كان وان وحسب واخواتها ) ( ٣ ) ، كذلك ابن يعيش ( ٦٤٣ هـ ) لم يذكر اللفظة وهو يشرح كلمة الزمخشري في الفصل ، وفي أساس البلاغة (٤) قال الزمخشري : ( نسخت كتاب فلان وانسخته واستنسخته بمعنى ، ويكون الاستنساخ بمعنى الاستكتاب ، انا كنا ننسخ ، وهذه نسخة مثبقة ، ونسخ عتيق وتقول مانسخه والما منسخه ، ونسخت الآية بالآخرى ومن المجاز نسخت الشمس الظل ... وتناسخت القرون ... وتناسخ الورثة ... ) ولم يذكر المعنى الاصطلاحي النحوي .

والذي أميل اليه أن اللفظة لم تعرف بمعناها الاصطلاحي زمن من ذكرنا اعني ال سنة ٦٤٣ هـ والا لما أغفلت بهذا الشكل الذي يلفت النظر ، ويبدو أن الذين كتبوا بعد هذا التاريخ في اصطلاحات العلوم والمعاجم حتى وقتنا هذا  اغفلوا ذكرها لعدم ورودها فيما سبق

---

(١) انظر مثلاً ص ٢٦ ، ٥٣ ، ٧٥

(٢) شرح الكافية ١ : ٧٦

(٣) شرح الفصل ١ : ٨٣

(٤) أساس البلاغة ٢ : ١٢٨

من تأليف . فهذا ان منظور ( ٧٩١ هـ ) يتحدث من النسخ في اللغة ولا يذكر الاصطلاح قال في اللسان (١) . والنسخ ابطال الشيء والامه آخر مكانه . وفي التنزيل . ما ننسخ من آية او ننسها فان بهر منها او علمها . والآية الثانية ناسخة والاولى منسوخة ونسخ الشيء بالشيء ازاله واداله . والشيء ينسخ الغريم أي يزيله ويكون مكانه ... ( ٢ ) . وفي نأج العروس : ( نسخه ازاله . والغريم ينسخ الغريم نسخاً أي يزيله ويكون مكانه . والعرب تقول نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته والمعنى اذهبت الظل وحلت محله وهو عساز ) (٣) وفي شرح ديباجة القاموس (٤) يقول الهوريني ( ١٢٩١ هـ ) : ( نسخته كضمه ازاله وغيره وابطله واقام شيئاً مقامه ) وفي كنز العلوم (٥) يقول عماد فريد وجدي : ( نسخ الشيء ينسخه نسخاً ازاله ... ) وفي البستان (٥) يقول عماد الله البستاني : ( نسخ الشيء ازاله ... ) دونما ذكر للاصطلاح النهائي في كل ما ذكرناه وما قبل في المعاجم يقال في كتب اصطلاح العلوم والحدود والتعريفات فهذا السيد الجرجاني ( ٨١٦ هـ ) يذكر في كتابه التعريفات (٦) النسخ في اللغة وان معناه الازالة والنقل والتبديل

(١) لسان العرب ٣ : ٦١ مادة نسخ

(٢) نأج العروس ٢ : ٢٨٢ وانظر القاموس المحيط ١ : ٢٧١

(٣) شرح ديباجة القاموس ١ : ٢٧١

(٤) كنز العلوم ص ٨٢١

(٥) البستان ٢ : ٢٤٠٥

(٦) التعريفات ص ١٦٥

والرفع ولكنه لا يذكر المعنى الاصطلاحي مع أنه كان قد انتشر قبل زمانه كما سيوضح . وفي كشف اصطلاحات الفنون (١) التهامي يتحدث عن النسخ في اللغة والتفصيل والمواريت ولم يذكر النسخ في النجوم . وفي زبدة التعريفات (٢) لأخي جدي ذكر العوامل اللفظية في المبتدأ ولم يصرح بلفظة النواسخ . بيد أن الفاكهي ( ٩٩٢ هـ ) قد ذكره في الحدود النحوية وهو يتحدث عن خواص الاسم نفس على أن من خواصه نواسخ الابتداء (٣) والفاكهي متأخر أيضاً عن وقت ظهور الاصطلاح . لقد ظهر اصطلاح النواسخ على ما اعتقد في النصف الثاني من القرن السابع للهجرة ذلك لأنني لم أجده لفظه النسخ في الاصطلاح إلى ما بعد سنة ٦٩٣ هـ وهي تاريخ وفاة ابن يعيش الذي لم يذكر النواسخ أيضاً وأقدم من جاءت لفظة عنده بمصنف الاصطلاح هي ما أعلم ابن مالك ( ٦٧٣ هـ ) فقد ذكرها في شرح العمدة (٤) حيث قال في معرض حديثه عن المبتدأ (أنه الذي تدخل عليه العوامل التي تسمى نواسخ المبتدأ وهي كان واخواتها وحسبت واخواتها . . . والتمثيل بعمل كان وان وحسبت في المبتدأ وأخبر مفعن عن التمثيل باخواتها ) وفي الالفية (٥) قال :

والفعل إن لم يك ناسخاً ولا  
فعله عالياً بأن ذي حوسلاً

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٢ : ١٣٧٧ - ١٣٨١

(٢) زبدة التعريفات ص ١١ - ١٤

(٣) شرح حدود الفاكهي للأبدى ص ٧

(٤) شرح العمدة ورقة ١٠

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٨١

والنص الذي في العمدة فيه العمدة فيه راحة حداثة الاستعمال وذلك قوله : ( العوامل التي تسحق نواسخ المبتدأ ) فلو أن الاصطلاح كان قد شاع لما احتاج إلى هذا التوضيح ولما كانه أن يقول كما نقول الآن تدخل عليه النواسخ . وبعد ابن مالك وجدتها عند الرضي الاستربادي وقد مر النص قبل قليل ، أما أول من وجدته يصرح بالمعنى الاصطلاحي لها ويفرق بينه وبين المعنى التقوي فهو ابن هشام ( ٧٦١ هـ ) حيث قال في شرح قطر الندى (١) : ( النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة . يقال نسخت الشمس الظل إذا زالت ، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، وهو ثلاثة أنواع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها ... ) (٢) وظاهر ما في هذا التعريف من تمكن ورفق وخاصة قوله ( ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ) إذ هذا هو الأصل في لفظة النسخ الاصطلاحية المأخوذة من إزالة حكم سابق والاثنيان بحكم جديد كما في نسخ الآية بالآية ونسخ الظل بالشمس ، وقد مر معنا تفسير ابن مالك وهو دون هذا بكثير حيث قال عنها أنها نواسخ المبتدأ وهي في الواقع لم تنسخ المبتدأ وإنما نسخت حكم الابتداء . وقلة الدقة هذه نجدتها أيضاً عند الرضي حيث قال عنها مرة أنها نواسخ المبتدأ (٣) ومرة نواسخ الابتداء (٤) مما يؤكد ما اعتقده

(١) شرح قطر الندى ص ١٢٧

(٢) كذلك ذكرها ابن عقيل ( ٧٦٩ هـ ) وسماها نواسخ الابتداء إلا

أنه قسمها إلى قسمين من حيث كونها أفعالا وحروفاً لا من حيث

عملها وانظر شرح ابن عقيل ١ : ٢٦٢

(٣) شرح الكافية ١ : ١٠٨

(٤) شرح الكافية ٢ : ٢٦٠



من حداثة ظهور الاصطلاح في النصف الثاني من القرن السابع ثم  
تيلور في القرن الثامن .

واختصار لفظة النواسخ لهذه العوامل اختيار موفق لانه يؤدي الى  
ادراك ماعلمته هذه الافعال والحروف من رفع ونصب ويمل هذا  
العمل ايضاً فهي قد ازالنا العامل القديم وعمدت هي . تماماً كما  
ذكرنا من ان الناسخ في اللغة هو ما يزيل الشيء ويكون مكانه أويبطل  
حكماً سابقاً ويثبت حكماً جديداً . فهي قد ازالنا عمل العامل وحلت  
عله في العمل . والذي اراه ان تقطع هذه الكلمة عن الاضافة لتكون  
اعم في الدلالة فلا نقول : نواسخ الابتداء لان البعض كما مر لا يرى  
العمل للابتداء ومن ثم لا يترك نواسخ انه اصلاً . ولانقول  
نواسخ الخبر لان آخرين يذهبون الى ان العامل في المبتدأ هو  
الابتداء لا الخبر ولانقول نواسخ المبتدأ لانها لم تزل الاسم المبتدأ  
وانما ازالنا عنه حكم الابتداء . فاذا قلنا النواسخ وحسب وفسرناها  
بانها الافعال والحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر . جعلنا فيها كل  
المذاهب دون تفريق . فالذي يذهب الى ان المبتدأ مرفوع بالابتداء  
يعتبرها ناسخة للابتداء والذي يذهب الى انه مرفوع بالخبر يعتبرها  
ناسخة لعمل الخبر . وهكذا يكون اصطلاحاً عاماً لا يلتزم به مذهب  
من النحو دون مذهب مادام الجميع يتفقون على أنها حاملة وان  
اختلفوا في عملها فهو في المبتدأ دون الخبر أو في الخبر دون المبتدأ أم  
فيهما جميعاً .

## تصانيف النواحي

والنواحي تصان (١) أفعال وحروف ، فالأفعال كان واخواتها وأفعال  
المتعارفة وتلن واخواتها ، والحروف ان واخواتها والمشبّهات بليس ولا التي  
تنفي الجنس ولكل من هذه الأفعال والحروف عمله وأحواله تقرر  
في فصول الباب الأول .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٣ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٢٦٢

بسم الله  
مادة النواسخ في الكتب  
الفصل الأول  
كان وأخواتها



لم يذكر سبويه في أول الباب وفي تعريفه بهذه الأفعال ■ كان  
وصار ودام وليس . قال ( وما كان نحو من الفعل بما لا يستغني  
عن الخبر ) (١) إلا أنه في أثناء كتابه ذكر مازال وما برح وامسى وأصبح .  
التمام والنقص : (٢)

لم يذكر سبويه اصطلاح التمام أو النقص في هذه الأفعال ولكنه  
استعملها وتحدث عنها في حالتين : الأولى : رافعة وناصبة ، أو كما  
سميت بعده ناقصة . والثانية : رافعة فحسب ، أو تامة كما سميت  
بعد ذلك .

أما معنى النقص فيها أمر فقدان الحدث ودلالته على الزمن حسب  
أم أنه احتياجه للمنصوب كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده فإن كلامه في  
هذا محتمل للمذهبين وليس هذا موضع تفصيله .

#### ١ - الرافعة

تحدث عن استعمالها مكثفة بالمرغوع (٣) بعد أن أورد استعمال  
الرافعة الناصبة ولم يفتح أن ينسب إلى غيره معانيها حين تكتفي بالمرغوع .  
فكان عباد الله أي خلق ، وكان الأمر : وقع ودام أي ثبت وأصبح  
وامسى بمنزلة قولك استيقظ ونام ، وما جاء من كان الرافعة فقطوعاً  
معنى وقع قول مقاس المائدي :

قدى لهني ذهل بن شيبان ناقي إذا كان يوم ذو كواكب اشهب

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) العناوين متصرف فيها وليست عناوين الكتاب .

(٣) الكتاب ١ : ٢١ وانظر ٥٨ ، ١١٤ ، ٣٧٧

أى إذا وقع يوم . ويذكر ان الاكتفاء بالرفع لا يكون في ليس (١)  
ومذا يعني انه يكون في كل اخواتها المذكورات في أول الباب . والحلة  
عنده في مخالفة ليس سائر اخواتها . عدم تصرفها . فهو يقول انها  
( وضعت موضعاً واحداً من ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر ) (٢).

## ٢ — الناقصة : عملها ودلائل فعليتها

هي عنده أفعال تعمل عمل الفعل ترفع وينصب كما يرفع الفعل  
وينصب . ويسمى اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً وقد جعل عنوان الباب :  
( هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل  
والمفعول فية لشيء واحد ) (٣) وهو لا يرى بين هذه الأفعال وبين ضرب  
الافترقين يسجلهما اشعاراً منه بوجود شيء من الاختلاف بينهما وبين  
الأفعال الاخرى :

الاول : هو ان الفاعل والمفعول في كان شيء واحد (٤) . فقولنا  
كان زيد مجتهداً لم نتحدث فيه الا عن زيد . والمجتهد هو زيد نفسه .  
أما قولنا ضرب زيد عمراً فزيد شيء وعمرو شيء آخر . فهما في كان  
شيء واحد وفي ضرب لشيئين مختلفين .

الثاني : انك لا تقتصر عمل فاعلها انما تحتاج الى المفعول ( كاحتياج  
المبتدأ الى ما بعده ) (٥) فلك ان تقول : ضرب زيد . اذا تفهم حصول

(١) الكتاب ١ : ٢٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٦

(٤) الكتاب ١ : ٢٦

(٥) الكتاب ١ : ٧



ضرب من زيد (١) . ولكن ليس لك ان تقول : كان زيد ، وانما تريد  
 مجتهداً ، لان ذلك لا يفهم الا بذكره . فليس لك ان تقتصر على الاسم دون  
 الخبر كما انك لا تقتصر في باب المبتدأ والخبر على المبتدأ .

وهو لا يكتفى بعنوان الباب نصرياً بقميتها بل يحضي في توضيح  
 ذلك مستشهداً بالمنظوم والمختار جرباً على مادته في انباء الامر ونفيه ،  
 فهي افعال :

١ — لانك تقدم المنصوب بها كما تقدمه في ضرب ، فتقول كان  
 زيداً كما تقول ضرب زيداً (لانه فعل مثله) (٢) .

٢ — لانها تقع على المفعولين فتقول كناهم كما تقول ضربناهم ،  
 قال ابو الاسود :

لان لا يكتفى او يكتفى فانه اخوها غلته امها بلبانها

٣ — لانه ينصل بها ضمير الفاعل الذي لا يتصل الا بالافعال فتقول  
 كنا كما تقول ضربنا . وقد اضطرب في تحديد عليه كان واخواتها ومع  
 تأكيدها على فعليتها كما مر الا انه يذكر في موضع آخر من الكتاب ان هذه  
 الافعال لا تستحقكم استحكام الفعل في اتصالها بضمائر النصب فلا  
 تقول كائني وليسني ولا كانك ، ثم لا يلبث ان ينقض عدم الاستحكام هذا  
 بقوله : ( ويلغني عن العـرب الموثوق بهم انهم يقولون : ليسني  
 وكائني ) (٣) وبیت ابی الاسود المار شاهد على هذا الاستعمال ايضا

(١) الكتاب ١ : ٢٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ١ : ٢٨١

وذكر في موضع آخر ان ليسني قليل (١) .

ليس فعل ام حرف ؟

أما ليس فقد صرح في أكثر من موضع (٢) بأنها فعل ولكنها  
لا تصرف تصرفه وقد استشهد لها بقول الشاعر :

أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجد  
حيث تقدم ليس فافرد كما تقول : ضرب قومك بنو غلان لأنها  
فعل ، وكما ان الفعل يفرد ■ تقدم على الفاعل فكذا حال ليس هنا .  
وكما ان الفعل يتصل ■ نون الوقاية وضمه المفعول فكذا ليس ■  
تقول : ليسني وان كان ذلك قليلا في لغتهم ولكنه عربي فصيح - مع  
من العرب .

وعلى طريقته في الاستقصاء والدقة العلمية والامانة نراه يذكر  
رأى القائلين بأنها حرف مثل ( ما ) الا انه يقول : ان ذلك قليل  
لا يكاد يعرف وقد يجوز ان يكون منه : ليس خالق الله مثله أشعر منه .  
وقول حميد الارقط :

فاصحبوا والنوى عالي معرهم وليس كل النوى يلقي المساكين  
وقول مقام أخي ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول  
ولا ينبغي ان هذا كاه سمع من العرب هكذا الا انه لا يعلم ان  
هذه الشواهد كافية لما ذهبوا اليه من حرفية ليس . بل هي عنده

(١) الكتاب ١ : ١٢٦ وعلى أي حال فما دامت قد وردت عن العرب  
الموثوق بهم فان هذا يرد اليها استحكامها من هذه الناحية .

(٢) الكتاب ١ : ٢١ وانظر مثلاً ص ٤٦ ، ٢٣٥

مؤولة على ان في ليس اضماراً هو اسمها والخبر الجملة بعدها (١) اسم لا يلبس  
 أن يذكر أنهم زعموا أن بعض العرب قال : ليس الطيب الا المسك  
 وما كان الطيب الا المسك . ولا يعلق على هذين المثالين ويبدو انه يعتبر  
 هذا الشاهد أقوى مما سبق وتميمه يدل على ذلك فهو بعد ان حل  
 الأمثلة الماضية على تقدير ضمير الشأن قال : (الا انهم زعموا ان بعضهم  
 قال : ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك) (٢) ولا يعلق  
 عليهم ما يشي . ويرى السرياني في شرحه هذه الكلمة ان هذا عند سيبويه أقوى  
 من الجملة الاولى في الأمثلة التي مر ذكرها ويعمل ذلك تعليلاً فيه نظر فقد  
 قال (ان الذين رفعوا المسك مع ليس هم الذين تصود مع كان) (٣)  
 فكان ذلك اسماً كان لفرق بين ليس وكانه كالمته هذه تستدعي النظر كما  
 ذكرنا فالكتاب يروي المسك بالرفع في موضعين (٤) وسبويه في الموضع  
 الاول يقدر بعد كان ضمير الامر اسماً لها ويجعل جملة : الطيب  
 الا المسك في موضع الخبر (٥) . فمن أين جاء نصب المسك بعد كان ؟  
 ان الذي ارجحه اعتماداً على تقدير سبويه للضمير واعتبار الجملة غيرها  
 لها ان المسك مرفوع مع كان وايسر . لا كما ذهب اليه السرياني  
 في الشرح .

(١) الكتاب ١ : ٣١ ، ٧٢ وانظر ١ : ٧١ ، ١٤٧ من طبعة عبدالسلام  
 هارون .

(١) الكتاب ١ : ٧٢

(٢) شرح الكتاب ٢ : ٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٧٣

(٤) الكتاب ١ : ٣٦

معانيها :

لا يذكر سيبويه من معاني هذه الأفعال وهي علامة الرفع والنصب  
إلا معنى كان وليس .

١ - كان وهي لتحديد الزمن . فأنت حين تقول : كان عبد الله  
أخوك ، إنما أردت أن تنبئ عن الأخوة وأدخلت كان ( لتجعل ذلك  
فيما مضى (١) ) .

٢ - أما ليس فهي تأتي المأثورات أنه يقول : ليس نفي (٢) ولا يورد  
على ذلك .

٣ - يذكر أن معنى مازال وما برح واحد وذلك حين يتحدث  
عن معنى مازال فيقول : ( مازلت أقول ما برحت أقول (٣) ) ولا يذكر  
ما معنى برحت .

٤ - أما الأفعال الباقية فلم يجد ذكر معنى أي منها وهم ناقص  
إنما أورد معاني عدد منها ثمانية وقد مر .  
تصرفها :

يصرح أكثر من مرة أن ليس لا تصرف كأخواتها (٤) وإنما منع  
موضعاً واحداً وأصلها عنده أنها مسكنة من نحو صيد كما قالوا علم في  
علم ولكنة ورودها في كلامهم ابقوا الباء ساكنة ولم يغيروا حركة الفاء  
إذ لم يرد منها مضارع . ولعدم تصرفها إذ لا يأتي منها فاعل ولا مصدر  
ولامشتقات ، فجعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو ليت لأنها صارعتها

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الكتاب ٢ : ٢١١

(٣) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٣٩٨

فعمومات معاملة ما هو بمنزلة الفعل وليس بفعل (١) ولم أجده يتكلم من  
تصريف أي من أخوات كان ، إلا أنه يفهم من تصريحه بأن ليس  
للتصريف تصرف أخواتها أن الافعال التي ذكرها في أول الباب متصرفة  
الأي ليس وإن لم يصرح بذلك ، وقد ذكر تصريف كان في أكثر من  
موضع دون بقية أخواتها .

### حالات الاسم والخبر بعدها

يفصل ميبويه القول في هذا المجال فيتحدث أولاً عن ورودهما  
معرفة ونكرة ثم عن ورودهما معرفتين ثم نكرتين :

١ - معرفة ونكرة ( ٢ )

( ١ ) الأعراف اسمها : إذا جاء الاسمان بعدها معرفة ونكرة فالذي  
يرتفع بعد كان أعراف وذلك أنهما في كان يحترقانهما في الابتداء ،  
فكما أنك ابتدئ بالأعراف لأنه حد الكلام فكذلك نشطها بالأعراف  
ولك أن تقدم وتأخر ، وامت في الثاني تبدأ بالأعراف ، فحين تقول :  
كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عندك وعند المخاطب ، فينتظر  
الخبر فإذا قلت حليماً أعلمته صفة في زيد علمتها وجهها ، وحين تقول :  
كان حليماً وأنا ينتظر أن تعلمه صاحب هذه الصفة فهو جدد به  
في الفعل وإن كان مؤخراً في الترتيب ، فإذا كان الاسم المعرفة يشاركه  
في مثل لفظه غيره فينبغي أن ينعت بالنعت الذي يميزه من المشاركة  
في جنسه فنقول : كان زيد الطويل منطلقاً ( إذا خفت التباس الزيدين ) .

( ١ ) الكتاب ٢ : ٢٦١

( ٢ ) الكتاب ١ : ٢٢ وما بعدها .

(ب) الأعراف خبرها : الأصل عنده كما قدمنا يحيى الأعراف اسماً  
 لكان والنكرة خبراً لها ، إلا أنه يذكر استثناءً من هذا الأصل حيث  
 يكون العكس فتكون النكرة اسماً والمعرفة خبراً فقه الـ ذلك ورود  
 شواهد من الشعر لخداش بن زهير وحصان بن ثابت وأبي قيس بن  
 الأسلت الأنصاري والفرزدق على رواية في الشاهد ، وهو يرى أن  
 ذلك مختص بالشعر دون النثر وعلى ضعف من الكلام أيضاً . وعلى هذا  
 الجواز المصنف عنده أن كان وأخواتها أفعال بمنزلة ضرب فكما جاز  
 أن يأتي فاعل ضرب نكرة والمفعول معرفة فكذلك في كان ، ثم أنه  
 قد يعلم إذا جئت بالمعرفة وجعلته خبراً أنه صاحب هذه الصفة البدوء  
 بها وذلك أمراً لشيء واحد كما مر فتقوله كان قائم زيدا ، زيد هو القائم  
 الذي جعل نكرة فلما عرف أن زيدا صاحب هذه الصفة اكسبها  
 تعريفاً لمعرفة ، والشواهد التي أشرنا إليها هي :

قول لخداش بن زهير :

فأنك لا تبالى بعد حصول اعطيتك كان أمثلك أم حمار

وقول حصان بن ثابت :

كان سبيته من بيت رأس يكون مزاجتهما عمل وماء

وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري :

ألا من مبلغ حصان مني اسعر كان طبتك أم جنون

وقول الفرزدق في انشاد بعضهم :

اسكران كان ابن المراغة اذ هجا نعيما بهوف الهام أم متساكر

وأكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن .

## ٢ - معرفتين (١)

فإن جاءا معرفتين فأنت بالخيار أيهما جعلته اسماً رفعتَه وتصبّت الثاني ، نقول كان أخوك زيداً ، وإن شئت قلت كان أخاك زيد .

## ٣ - نكرتين (٢)

يفرد سيبويه باباً للأخبار عن النكرة بنكرة ، يشقّط فيه الجواز ذلك حصول الفائدة ، فإذا لم تُقدّ معنى يحتاجه المخاطب فهي بمنع ، وعلّة جواز نهي النكرة اسماً لكان في هذا الباب أنك لم تجعل الاعرف خيراً في موضع الانكسر ، بل هما متكافئان ، كما أن المرفعتين متكافئتان وأنك قد أخبرت عن النكرة بما أفاد السامع شيئاً كان يجهله . ويجوز في الباب التقديم والتأخير كما جاز في باب المعرفة ، ولجئنا النكرة اسماً لكان وجواز ذلك موضعان :

## ١ - أن يكون الكلام نفيًا عامًا :

فلك أن تقول : ما كان أحدٌ بحقنا عليك ، وليس أحدٌ خيراً منك ، لأنك قد أفدت المخاطب معنى يحتاجه إذ أعلمته أنه ليس فوقه شيء وقد يجهل ذلك ، ويجب النفي العام في هذا الباب ولا يجوز غير النفي ، لأنك إنما أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله أو فوقه شيء فمن ثم لم يجر أن تضع أحدًا في موضع الواجب فلا نقول كان أحدٌ خيراً منك لأنه لم يقع في كلام العرب إلا نفيًا عامًا بهذا المعنى ، ولا يخبر

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٦ وما بعدها



من ألفي العام بالثكرة فحسب وانما بالمعرفة أيضاً ، بل ليس لك  
 ان تجعل المعرفة اسماً وهو خبرها وذلك انك لو قلت : ما كان مثلك  
 أحداً او ما كان زيد أحداً ، كنت ناقضاً لكلامك ، لان أحداً شاملة  
 للناس جميعاً ومعلوم ان زيدا ومثلك لا يكونان الا من الناس فكيف  
 يسوغ اخراجها منهم ؟ . فان جاءت احد لغير معنى العموم اي  
 الواحد من العدد جاز ، تقول : ما كان زيد أحداً اي من الاحدين ،  
 او ما كان مثلك أحداً على وجه التصغير والتحقير اي مثلك لا يكون  
 شيئاً ، كأنك قلت صانرب زيد احداً وماقتل مثلك احداً .

٢ - ان يكون الاسم متبوعاً بالتبويض .

ويندرج تحت هذا ثلاثة فروع يعجز الاول منها دون الاثنين  
 الآخرين :

( أ ) بعد التبويض معرفة :

إذا جاء بعد التبويض معرفة جاز الاخبار فتقول : كان رجل من  
 آل فلان فارساً لان المخاطب قد يحتاج الى ان نعلمه ان ذلك في آل  
 فلان وقد يجعله .

( ب ) بعد التبويض نكرة :

وذلك نحو كان رجل من قوم فارس ، فهذا لا يجوز لأنه غير مستنكر  
 ان يكون في الدنيا فارس وان يكون من قوم .

( ج ) أن يخلو من التبويض :

فلا يجوز أيضاً ، لانه قول : كان رجل ذاهباً لانك لم تفد معنى  
 إذ ليس في هذا شيء تلمه المخاطب كان قد جعله .

## تقديم الخبر وتأخير

### ١ - تقديمه على الاسم :

للاخير في تقدمه على الاسم أربع حالات . وجوب التقديم ، وجوب التأخير ، وجواز الامرين والتقديم أرجح . وجواز الامرين بلا ترجيح :

#### (١) وجوب التقديم : (١)

يجب تقديم الخبر على الاسم وذلك اذا كان الاسم محصوراً . فقد ذكر سيبويه امثلة في خلال كلامه على جواز اعتبار أي من المعرفتين خبراً يستفاد منها في هذا الباب . وهو لم يذكر كلمة المحصر ، ولم يصرح بوجوب التأخير إنما يستنتج ذلك من الامثلة والشواهد التي أوردها وقد تأخر الاسم فيها جميعاً وهو محصور ، من ذلك قواك : ما كان أخاك الأزبد ، كما تقول : ما ضرب أخاك الأزبد . ومنه قوله تعالى : ( ما كن حجتهم الا أن قالوا ... ) وقوله سبحانه : ( وما كان جواب قومه الا ان قالوا ... ) ومنه أيضاً قول الطاهر :

وقد علم الاقوام ما كان دأبها      بشلان الا الخزي من يقودها

#### (ب) وجوب التأخير : (٢)

يجب أن يتأخر الخبر اذا كان محصوراً ويتقدم الاسم ، فقد ذكر في أثناء حديثه ، عن الشواهد التي وردت في وجوب التقديم انه لك ان ترفع الاول فتجعله الاسم وتنصب الثاني على انه الخبر . وذلك

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٤

لاستوائهما في التعريف . فنقول : ما كان أخوك الازيدا . كما نقول  
ما ضرب أخوك الازيدا ، وقد قرئ قوله تعالى : ( ما كان حجتهم ... )  
وقوله عز وجل : ( وما كان جواب قومه ... ) بالرفع في حجتهم  
وجواب . وهو هنا ايضا لم يصرح بكلمة الحصر ، او بوجوب تأخير  
الخبر . انما يستشف ذلك من ايراده الامثلة والشواهد على هذا الوجه ،  
ج - جواز الامرين والتقديم ارجح : (١) .

اذا كان الخبر ظرفا (٢) فلك ان تقدمه على الاسم وتعتبه فنقول :  
ما كان فيها احد غير منك ، او تؤخره عنهما فنقول : ما كان احد غير  
منك فيها . او تجعله يتوسط بين الاسم ونمته فنقول : ما كان أحدهما  
غير منك ، الا ان الاحسن ان تقدمه على الاسم فنقول : ما كان فيها احد  
غير منك . ويحمل هذه الافضلية في تقديم الخبر اذا كان ظرفا على الاسم ،  
بان الظرف هنا عامل ( واذا كان عاملا في شيء قدمته كما تقدم  
أذن واحسب ) (٣) ولا يعني سبويه بالعمل هنا ان يكون الظرف نفسه  
عاملا وانما يريد عمل ما تعلق به الظرف . وذلك انه يتعلق بمحذوف  
حين يقدر خيرا . تقدير المحذوف كائن او مستقرو هذا للكائن أو المستقر  
رافع لفاعل مستقر فيه وكذا ان كان التقدير يستقر . يدل على ذلك  
انه يسمى الظرف مستقرا حين يكون خيرا اقال : ( وإذا اردت ان يكون مستقرا  
تكفي به نكاحا فدلته كان احسن لانه اذا كان عاملا في شيء قدمته ) (٤) اما

(١) الكتاب ١ : ٢٧

(٢) كلمة ظرف عنده تشمل الجار والمجرور ايضا .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧

(٤) الكتاب ١ : ٢٧

إذا لم تقدره غيره فلا تجعله متعلقاً بمحذوف حامل وإنما هو عندئذ  
ماضي قال : ( إلا أنك إذا أردت الالكفاء فكلما أخرت الذي تلغي كان  
أحسن ) (١) .

د - جواز الأمرين بلا ترجيح :

يجوز التقديم والتأخير في الخبر عنده دون ترجيح . وذلك إذا لم  
يكن الخبر ظرفاً سواء كانا معرفتين (٢) أم تكررتين (٣) ، أم نكرة  
ومعرفة (٤) فقول : كان عبداه أخاك ، وإن شئت قلت : كان أخاك  
عبداه ، ونقول ما كان أحد مثلك وما كان مثلك أحد ، لأن التقديم  
والتأخير هنا ( بمتزلة في المعرفة ) (٥) ، ونقول : كان زيد حليماً ،  
وكان حليماً زيد .

٢ - تقديمه على الفعل واسمه :

يتقدم الخبر على كان واسمها في حالتين . وجوزاً وجوازاً :

أ - جواً

إذا كان الخبر محالاً الصدارة في الكلام وجب تقديمه على  
الفعل واسمه ، وسيبويه لم يورد أمثلة هذا الباب لتقديم الخبر على كان  
واسمها ، إنما ذكره ليدل على جواز أن يجعل أي المعرّتين اسماً لكان ،  
إلا أن ورودها بهذا الشكل حيث تقدم من وأي يشير إلى أنه يرى تقديم  
ماله الصدارة على كان واسمها فأوردناها بدورنا . من ذلك قولك :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧

(٢) الكتاب ١ : ٢٢

(٣) الكتاب ١ : ٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٢

(٥) الكتاب ١ : ٢٧

من كان الخوك ؟ كما تقول من ضرب الخوك ؟ وكذلك قولك : أيهم  
كان الخوك ؟ (١)...

ب - جواز :

يجوز تقديم الخبر على كان واسمها إذا لم يكن إياها منهما بما أنه  
الصدارة ، وقد أورد مثالين (٢) في كلامه من جعل المعرفة اسم كان  
والنكرة خبرها يستفاد منهما في هذا الباب وإن لم يكن إيرادها لهذا  
السبب إذ أن قيمها إشارة واضحة لما نحن فيه من الجواز ، فإنه أراد  
أن يؤكد أن المعرفة هي اسم كان وأن تقدمت النكرة لا على المعرفة وحسب  
بل على المعرفة وعلى الفعل أيضاً فأورد هذين المثالين مقدما النكرة  
وذكر الاستفهام ليدلل على أنه لا يغير كون المعرفة هي الاسم فقال :  
( ونقول : أضيفا كان زيد أم حليما ؟ وأرجلا كان زيد أم صبيبا )

معمول الخبر : (٣)

معمول الخبر إما أن يكون ظرفا أو غير ظرف :

١ - غير ظرف :

فإن كان غير ظرف فقد ذكر في موضعين من الكتاب (٤) أنه لا يجوز  
أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها إذا كان غير ظرف ، ويندرج  
تحت هذا حالتان :

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٢

(٣) لم يذكر سيبويه اصطلاح معمول الخبر.

(٤) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٣٧

( أ ) ان يتقدم المفعول على الاسم ويتأخر الخبر عنه فلا تقول :  
كانت زيدا تأخذ الحمى تأخذ .

( ب ) ان يتقدم المفعول على الخبر ويتقدما جميعاً على الاسم فلا  
تقول : كانت زيدا تأخذ الحمى .

لا يجوز هذا وينعته بأنه قبيح ، وعلة القبح وعدم الجواز هذه  
أن كان واخواتها علامات فلا يحسن أن يليها شيء يعمل فيه غيرها ،  
فإن جاء ما ظاهره انه قد ولي كان أو إحدى اخواتها مفعول نحوها في الظرف ،  
فهو مؤول ، وما جاء على ذلك قول حميد الازرق :

فأصبحوا والنوى عالي ممرسهم وليس كل النوى تلقي المساكين

فلا يجوز أن تجعل المساكين اسم ليس الجملة التي ذكرت قبل .  
اذا يكون مفعول الخبر تلقي وهو كل قد ولي ليس ، وإنما اسم ليس  
ضمير الامر والشأن والجملة بعده الخبر .

٢ - ظسرف : ( ١ )

فإن جاء مفعول الخبر شرقاً جاز إيلائه الفعل في الحالين وذلك :  
( أ ) لك ان تقدم المفعول على الاسم ويبقى الخبر متأخراً فنقول :  
ما كان أحد خيراً منك .  
وقال الشاعر :

لتقربن قريباً جليدياً مادام فيمن فبسل حياً  
فقد دجى الليل قمياً حياً

( ب ) وإن شئت قدمت مفعول الخبر عليه وقدمتهما على الاسم  
كما قال تعالى ( ولم يكن له كفواً أحد ) والاحسن ان تؤخر الظرف

( ١ ) الكتاب ١ : ٢٧

عندما لم يجر حامل ، كما انك تؤخر ظننت حين تكون ملغاة . وقد تكلموا  
في اختبار سيبويه ان لا يقدم الطرف اذا لم يكن خيرا . وجعله الاحسن  
تأويله عدم التأخير في التأخير . وسواء في .

#### حذف معرول الخبر :

قد يحذف معرول الخبر اذا دل عليه دليل (١) ، من ذلك قولهم :  
كان البر قفيا بين ، وكان السمن مشويين ، يريدون : بدوهم ، وانما  
استغفروا عن ذلك التورع لما في صدورهم من عليه وذلك ان التورع  
هو الذي يسر عليه .

#### الاضمار

تحت عنوان الاضمار في ليس وكان ، يفرد بابا (٢) يتحدث فيه  
على جمل اسم كان او ليس ضمير الامر والشأن ، ولم يتحدث على الاضمار  
في أي من احوالها . ثم انه لم يصرح بوجود ذلك فيوما حسب وفي  
شرح السيرافي لهذه الكلمة قال : ( واحوات كان بمشتركتها ) (٣) ولم  
يشر الى ان سيبويه قد اقتصر في الاضمار على ليس وكان ، والذي اميل  
اليه ان الاضمار عنده في ليس وكان هو الوارد ولم يصح عنده  
غيره والا لاورد . على عادته في التقصي والحاطة الامر من جوانبه .

١ - اضمار الاسم : وذلك في موضعين :

( ١ ) فيما ظاهرة خلاف القواعد :

وردت عدة شواهد ظاهرة بخلاف لقواعد الباب اولها سيبويه واستطاع

(١) الكتاب ١ : ١٩٦

(٢) الكتاب ١ : ٣٧ وما بعدها

(٣) شرح السيرافي ١ : ٣٥٥



أن ندرجها في ثلاث شعب :

١ - مظهره أنه وليها معمول خيرا الذي ليس نظرف وذلك نحو قول حميد الأرمزي .

فأصبحوا والنوى عالي معرهم وليس كل النوى تلقى الماكين  
وقد تكلمنا على هذا الشاهد في باب معمول الخبر .

٢ - مظهره ارتفاع الاسمين بعدها ومنه قول العجبي :

أدانت كل الناس سنة أن شامت وآخر من بالذي كانت اصنع  
حيث رفع ( البس ) و ( منعار ) .

وقول هشام أخي ذي الرمة :

هي العفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول  
وقد رفع ( شفاء ) و ( مبذول ) .

٣ - ما مظهره أنها وليها فعل . من ذلك قول بعض العرب ليس  
خلق الله مثله حيث ولي ليس أنفعل خلق .

وهو في هذه الشواهد كلها يجعل الاسم مضمرا كاضمار اسم ان  
حين تقول : انه من يأتنا فإنه ، وانه أنت خير منه .

ب - في الاستثناء : (١)

قد تأتي ليس ولا يكون في الاستثناء فتكون على اضمار الاسم ،  
وذلك قولك : قد أتاني القوم لا يكون زيدا ، أو ليس زيدا ، فكأنه  
حين ذكر ان القوم أتوه ظن المضارب أن بعض الاثنين زيد ، فإراد  
أن ينفي كونه بعضهم حين قال ليس زيدا ، فكأنه قال : ليس بعضهم  
زيدا واضمر البعض هنا تخفيفا للعلم به .

(١) الكتاب ١ : ٣٧٧

(ج) بعد افعل التفضيل : (١)

وذلك اذا تقدمها اسم وكانت مبنية بما المصدرية نحو قولك :  
عبد الله اخطب ما يكون فائماً ، وعبد الله اخطب ما يكون يوم الجمعة ،  
وقولهم : البداوة لطيب ماتكون شهري ربيع ، على تقدير اخطب ما يكون  
عبد الله في يوم الجمعة ، ولطيب ماتكون البداوة في شهري ربيع .

٢ - اضممار الاسم والخبر : (٢)

وذلك بعد افعل التفضيل المبني باسم أيضاً اذا كان ما بعدها  
مرفوعاً نحو قول بعض العرب : البداوة لطيب ماتكون شهراً ربيع ،  
وعبد الله اخطب ما يكون يوم الجمعة ، فيضمرون الاسم والخبر ، ويجاز  
هذا على سعة الكلام والتقدير : اخطب الايام التي يكون فيها عبد الله  
خطيباً يوم الجمعة ، ولطيب اللازمة التي تكون فيها البداوة شهراً ربيع .

حذف الخبر :

يجوز سبويه حذف الخبر اذا دل عليه دليل (٣) سواء كان لفظياً  
أو معنوياً :

من ذلك قول ابن أحرر :

رمانى بأمر كنت منه ووالدي يريئاً ، ومن أجل الطوى رمانى  
اراد كنت منه يريئاً ووالدي منه يريئاً . وقول الفرزدق :  
انى صنعت لى اتانى ماجنى وائى ، فكان وكنت غير قدور

---

(١) الكتاب ١ : ٢٠٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٠٠

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

فقد ترك خبر كان الأولى استثناءً بشعر الثانية حيث دل هذا على  
خبر الأولى إذ المخاطب علم أن الشاعر أراد : فكان غير غدير .

٢ - المعتبوي :

يحذف الخبر تخفيفاً واستثناءً وإن لم يدل عليه دليل لفظي . وإنما  
يكون ذلك لعلم المخاطب بما يعني المتكلم . وذلك قولهم : ليس أحد ،  
وهم يريدون ليس ههنا أحد ( ١ ) ومنه قول عبد الرحمن بن حسان :  
إلا باليل ويحك تبيناً فاما الجود منك فليس جود  
إنما أراد : ليس لنا منك جود ( ٢ ) .

الباء في خبر ليس :

الباء في خبر ليس عنده زائدة للتوكيد . يذكر ذلك أثناء كلامه  
في أحد أبواب الاستثناء على قوله : ما أتاني من أحد . حيث أوضح  
أنها ههنا للتوكيد كما أن الباء في قولك لست بفاهل دخلت توكيداً ( ٣ ) .  
ثم يورد مثالا يبين فيه أن هذه الباء زائدة لك أن تستغني عنها ،  
وقد ذكرها أيضاً في باب عدة ما يكون عليه الكلام إذ ذكر أنها للتوكيد  
في قولك : لست يذاعب ( ٤ ) . وهي تلزم خبر ليس كثيراً ( ٥ ) ، كما جعل  
البعض يعطف عليه بالجر مع عدم الباء منوهاً وجودها .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٧٦

(٢) الكتاب ١ : ١٩٦

(٣) الكتاب ١ : ٣٦٨

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧

(٥) الكتاب ١ : ٤١٩

## ما اختصت به كان :

لا ينص سيبويه على ان هذه الامور التي متذكر مختصة بكان حسب ،  
انما يستشف ذلك من اختصاص الامثلة كلها بكان وعدم ايراد اي  
مثال لغيرها خلافاً لعادته .

### (١) حذفها :

يجوز حذف كان في المواضع التي حذفها فيها العرب ، ويمنع  
حذفها الا - يث حذفوا ، فانت ( تفسر بعد ما اشتهرت فيه العرب  
من الحروف والمواضع وتظهر ما اظهروا ) ثم يقول : ( فقف حيث  
ونفوا ثم قس بعد ) (١) ، والمواضع التي تحذف فيها كان خمسة :

#### ١ - بعد ان الشرطية : (٢)

يصرح انه لا ينصب شيء بعد ان - وبسميها ان المجازاة - ولا يرتفع  
الا بفعل ان لم يكن ظاهراً فمقدراً ، اذا انها ليست من الحروف التي  
يبتدأ بعدها الاسماء بل هي من الحروف التي ينشئ عليها الفعل . ونحذف  
كان بعدها مع اسمها او مع خبرها :

### (١) حذفها مع اسمها :

وذلك قوامهم : الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً  
فشر ، والتقدير ان كان الذي عمل خيراً فجزاؤه خير ، ومنهم من  
ينصب خيراً الثانية فيكون التقدير : جزى خيراً ، او كان خيراً ، ورفع  
خير الثانية احسن لانك اذا ادخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت  
ما بعدها ومنه قول لبيد الاخيلية :

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٣

(٢) الكتاب ١ : ١٣٠ وما بعدها .

لاتقرين الدهر آل مطرف ان ظلماً ابدا وان مظلوماً  
وقول النابغة الذبياني :

حدثت على بطون ستة كلها ان ظلاماً فيهم وان مظلوماً  
وقول ابي تمام الحلبي :

واحضرت عذري عليه الشهور د ان عاذرا لي وان تاركا  
نصب عاذراً لانه عنى الامير ولو رفع على معنى ان كان لي في  
الناس عاذر جاز .

ومنه أيضاً قولك : مررت برجل صالح وان لاصالحاً فطالح ،  
ومنه من يقول : ان لاصالحاً فطالحاً ، والتقدير : ان لا يكن صالحاً  
فقد مررت به اولقبته طالحاً . وقد روى يونس عن بعض العرب قواه ،  
ان لاصالح فطالح ، على تقدير ان لا اكن مررت بصالح فطالح ، وهذا  
عند سيبويه قبيح ضعيف . وعلة الضعف عنده انك هنا تضرع فعلا  
اخر غير الذي تضرع في قولك : ان لاصالحاً ، اذ تضرع اكن ومررت ،  
وانت في ان لاصالحاً تضرع يكن فحسب ، ويضاف الى اضرارك فملين -  
على رواية يونس - انك تضرع حرف الجر ، ولا يجوز اضرار الجار  
ولم يستحسن الا في رب فقد اجازوا اضراراً ، الا انه لا يابى ان  
يضرع عن شيء في اضرار الباء بأنهم لما ذكروه في اول كلامهم  
في قواه : مررت برجل شبيهه بغيره من الفعل فجازوا حذفه . وقد  
اجاز في موضع آخر (١) ان تقول : مررت برجل ان صالح وان طالح  
على اضرار فعل واحد متعمد بالباء ، فيكون التقدير عنده على هذا :

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٥

أن مررت بمالك ، ولا يقدره على انحصار كان وهو تأكيد لرأيه في  
ضعف وقبح تقدير يونس .

(ب) حذفها مع غيرها :

يجوز حذف كان وخيرها في نحو قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم  
أن خير فخير وإن شر فشر ، أي أن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون  
به خير ، ومثله رواية يونس بيت عذبة بن نخرم :

فإن تك في أموالنا لانطق بها ذراعاً ، وإن صبر فنصير للصبر

والتقدير : أن كان فيها صبر ، أو أن وقع صبر ، وانصب صبر  
بعد أن جاز على جعل المحذوف كان واسمها ، ومنه قول  
الشاعر :

قد قيل ما قيل أن حقاً أو كذباً فما اعتذر من شيء إذا قبلا

فالنصب على حذف كان واسمها ، والرفع على تقدير كان تامة  
بمعنى وقع أو على حذف كان وخيرها أي أن كان فيه حق . أما  
في مثل قولك : قد مررت برجل أن طويلاً وإن قصيراً وأمرراً بأبهم  
أفضل أن زيداً وإن عمراً ، وقد مررت برجل قيل أن زيداً وإن عمراً  
فليس إلا النصب لأنه لا يجوز أن تجعل الطويل والقصير إلا خبراً  
إذا لا يستقيم المعنى إلا على هذا التقدير ، وكذا القول في زيد وعمرو ،  
فلا يستقيم أن تقول : أن كان فيه طويل أو أن كان فيه زيد ،  
ولا يجوز أن تجعل كان على وقع تجعلها تامة لعدم استقامة المعنى  
أيضاً فلا تقدره أن وقع طويل أو أن وقع زيد .

٢ - بعد لدن : (١)

من ذلك قول العرب : من لد شولا فالى اثلاثها ، وعلة اضمار  
كان هنا ان الشاعر اراد زمانا . والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فلم  
يجز ان تجره كما تقول من لد حلة العصر الى وقت كذا . ومن لد  
الحائط الى مكان كذا ، فلما اراد الزمان نصب الشول بشي يمكن  
ان يكون زمانا ، فكأنه قال من لد ان كانت شولا فالى اثلاثها ،  
وقد جرة قوم على جعل الشول بمنزلة المصدر كما تقول شالت شولا  
فأضافوا لد الى الشول على هذا وجعلوه بمنزلة الحين كما تقول :  
لد مقدم الحاج .

٣ - بعد لو : (٢)

كما ان ان الجزاء لا يلبيها الاسم فكذا لو ، فانه جاء بعدها اسم  
فينبغي ان تقدر له فعلا . وذلك كقولك : الاطعم ولو تمرا ، وانتفي  
بداية ولو حاراً . فتقدر فعلا ناصيا كالك قلت : ولو كان حاراً وهذا  
على حذف كان واسمها . والرفع جائز في اولك : الاطعم ولو تمر على  
حذف كان وغيرها كانه قال : لو كان هندي تمر .

ويضع قاعدة للاضمار بقوله : واحسن ما تضر فيه احسنه في  
الانظهار ( ووضح ان اضمار كان واسمها هنا يجعل تمر خيرا هو الاحسن  
لانه احسن في الانظهار اذ ان المتكلم يسأل عن طعام ولو كان هذا  
الطعام تمرا . اما في قوله : انتني بداية ولو حاراً وادفع الشر ولو

(١) الكتاب ١ : ١٣٤

(٢) الكتاب ١ : ١٣٦



اصبعا ، فان الرفع قبيح فيه لايحسن ، لانك ان لم تعد ان تعمل  
النصب على اضمار كان فالاول ان تعمله على فعل المخاطب . كأنك  
قلت : ولو دفعته اصبعا . اما على اضمار كان في الرفع فهو بعيد  
فكانه يقول ولو يكون بما تأتيني به حمار . ولو يكون بما تدفع به  
اصبع ، وسيبويه يكره كثرة الاضمار كما مر في حديثه على اضمار  
فعل مع كان في معرض كلامه على تقدير يوتس قولهم ان لاسالح  
نظالم على اضمار اكن ومررت . فان ورد الاسم بعدها مجزواً كقولك  
اثنتي بدابة ولو حمار فهو بمنزلة المجزوء بعد ان وقد مر تأويل  
ذلك وهو ليس من باب اضمار كان انما المضمرة فيه فعل يتوصل بحرف  
الجر أي ولو أتيتني بعدها . اما اذا كان النصب بعدها مفعلة  
كقولك : اثنتي بماء ولو بارداً فلا يحسن فيه غير النصب وعلة ذلك  
كونه صفة وهي لا توضح موضع الاسم ، الا ترى انه يحسن ان تقول  
اثنتي بتمر ويقبح ان تقول اثنتي ببارد .

١ - بعد أمّا : (١)

ويمثل ابا بقوله : أما انت منطلقاً انطلقت منك . واما زيد ذاهباً  
ذهبت معه . ويستشهد لها بقول الشاعر : ( عباس بن مرداس ) :  
ابا غراشة اما انت ذا تقرر فان قومي لم تأكلهم الضبيح  
وينص على ان أمّا هنا هي ان ضمت اليها ما ذكر كيداً وتعريضاً  
من الفعل المحذوف الذي صار سابقاً لا يذكر كما سقط الفعل في  
النداء ( فان اظهرت الفعل قلت :

(١) الكتاب ١ : ١٤٨

[أما كنت منطقاً انطلقت انما تريد ان كنت منطقاً ( ولا يجوز حذف الفعل مع (أما) كما لم يجوز ذكره مع أما وعلة ذلك عنده ان (أما) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كإثبات المستعمل ( فحذفوا الفعل استخفافاً . وانما قدرنا فعلاً عقوبة بعد ان لأنها لا يحسن ان يليها الأسماء المبتدأة بعدها كما قبح أن تقول : كي عبيد الله يقول ذلك . ولا يقدر سببويه الفعل المحذوف كان حسب بل يقدره صار (١) أيضاً . فقولك اما انت منطقاً أي لا صرت منطقاً انطلقه معك . أو لأن صرت منطقاً انطلقت معك .

٥ . مع واو العيبة : (٢)

وذلك اذا وقعت بين الواو والاستفهام السابق لها . وهي تعذف هنا لكثرة وقوعها في هذا المكان وذلك قواهم : كيف انت وزيداً : فلو أشهرت كان لم ينتقض المعنى فكأنه قال : كيف نكون وزيداً وما كنت وزيداً ومنه انشاء الراعي هذا الهيئت نصياً :

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرماله ان تعجل بحبلا فكأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة .

٦ . رده موطن حذف عند غيره :

في باب (ما ينتصب من الاسماء والصفات لأنها احوال تقع فيها الأمور) (٢) ذكر قولهم : هذا بئراً أطيب منه رطباً . وتقدير البعض

(١) الكتاب ١ : ٤٥٣

(٢) الكتاب ١ : ١٥٣ وما بعدها

(٣) الكتاب ١ : ١٩٩

له على اضمار اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي . واجاب عن ذلك بأنه ليس من باب اضمار كان وإنما هو حال ، والتقدير : حال كونه يسراً (١) ، ثم اعتذر لوجههم في التقدير بأن المعنى واحد اذا قلت : هذا يسراً لطيب منه رطباً أو هذا اذا كان يسراً ، فوجهوا لذلك . اما حجة منعه الحمل على كان فهي أنه لو صح ماقدروه من الاضمار فيه اصح ان تقول : هذا الثمر لطيب منه اليسر . لأن كان ينتصب بها المعرفة كما ينتصب بها النكرة ، فلما لم يستقم هذا على الاضمار لم يستقم أيضاً أن تضمر في النكرة .

(ب) زيادتها : (٢)

فزاد كان عند في موضعين على الأرجح بين الاسم والخبر وبين الصفة والموصوف :

١ - بين الاسم والخبر :

ينص على زيادة كان في قولهم : ان من اسلمهم كان زيداً . وينسب القول بزيادتها الى الخليل .

٢ - بين الصفة والموصوف :

ويستشهد لذلك بقول الشاعر ( الفرزدق ) :

فكيف اذا غزلت بدار قوم وحيوان لم كانوا نرام

(١) انظر شرح المفصل ٢ ص ٦٠ ورسالة السيوطي الموسومة بتحفة النجباء في اعراب قولهم هذا يسراً لطيب منه رطباً .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩

## ٢ - بين ما وفعل التعجب :

أما زيادتها بين ما وفعل التعجب فهو لم يورد لها إلا مثالا واحدا  
وفي باب التعجب ولم يصرح بزيادتها كما فعل في أن من أفضلهم  
كان زيد ، وفي باب المرفوع إنما قل ، وتقول ، ما تأمر أحسن زيدا فتذكر  
كان لتدل أنه فيما مضى (١) ، وذكر كان لجمل الحديث فيما مضى لا يعني  
أنها زائدة ، فقد صرح في مكان آخر أن قوله كان عبدالله أخاك  
أيما هو أحسن من الأخوة ، وانخفضت كان لتجمل ذلك فيما مضى (٢) ،  
ولا يخفى أنها هنا غير زائدة ، والذي يبدو لي أنه لا يذهب إلى زيادتها  
بين ما وفعل التعجب وإذا صرح بذلك أو أشار وتورد له شواهد ومثلة  
كما فعل في باب حذفها ، ولعله جعل ، لأن أحسن زيدا كقولنا :  
عبدالله كان أخاك ، فيكون اسمها ضميرا يعود إلى ما والخبر الجملة  
بعدها .

( ج ) حذف نون يكون :

لنون يكون حلال إذا جرم الفعل جواز الحذف ووجوب الإبقاء :

١ - جواز الحذف :

يورد أن نحذف النون عند الجاء وتقول : لم يك ، وينص على  
أن هذا الحذف إنما حصل في يكون لكثرة استعمالها في كلام العرب (٣) .

(١) الكتاب ١ : ٣٧

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨٩ وانظر ١ : ٨ ، ١٣٤ ، ٢١٠

وهو حذف شاذ لا يقياس عليه (١) وجائز لا واجب فذلك ان تبقى  
النون (٢) وتقول : جيشا تكن اكن (٣) .

٣ - وجوب الابقاء :

وذلك اذا جاء بعدها حرف ساكن لانها تكون عندئذ في موضع  
تحرّك لا لبقاء الساكنين فلا تقول لم يك الرجل (٤) . بل تقول :  
لم يكن الرجل .

العطف :

يذكر العطف خلال حديثه على ما الامثلة عمل ليس ، ولذا نجد  
الشراعت في الباب هي من المنفي سواء كان لليس او ما كان ، والاسم الثاني  
بعد العطف هنا حالان النصب والرفع :

١ - النصب :

تقول ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا تجعل العامل كان (٥) .  
ويجوز في ليس ما جاز في كان فتقول ليس عبدالله خارجا ولا من ذاهبا .  
اما ما يذهب اليه البعض من عدم جواز غير الرفع في المثال مع ليس ،  
فلا يعمده سيوريه شيئا ، اذ يجيز النصب حملا على ليس ، والرفع حملا

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٩٢

(٢) الكتاب ١ : ١٢٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٣٣

(٤) الكتاب ٢ : ٢٨٩

(٥) الكتاب ١ : ٢٩ وما بعدها .

على الابتداء . والقطع ، وحجة الناصب أنك لا تستطيع أن تعيد  
 العامل بعد حرف العطف فلا تقول : ليس ههنا خارجا ولا ليس  
 ممن ذاهبا ، ويجب أن ذلك بعدم اشتراط إعادة العامل بعد حرف  
 العطف . فالتقول : ليس زيد ولا اخوه ذاهبين فتعطف (اخوه) على  
 زيد والعامل فيه ليس ولا تحسن اعادةها ، والذين منعوا لأنهم ذاهبا  
 يقولون تعطف (اخوه) على زيد في هذا المثال وهو تناقض ظاهر فلا داعي  
 لمنع النصب مع ليس إذن .

## ٢ - الرفع :

ولا يكون عندنا معمولا على الفعل بل هو جملة مستأنفة وذلك قوله :  
 ما كان ههنا متطافا ولا زيد ذاهبا ، فالتلخيص يعمل الكلام معمولا  
 لكان وإنما استأنفت .

## التقديم والتأخير :

يجوز التقديم والتأخير بعد العطف هنا فلك أن تقول ليس زيد  
 ذاهبا ولا قائما عمرو ، أو ما كان زيد ذاهبا ولا قائما عمرو .  
 العطف على خير ليس : (١)

أخبر ليس حالا ، أما أن يكون منصوبا كبقية اخوات كان وأما  
 أن يكون مجرورا بالياء الزائدة وتبعها لذلك فإن المصروف معها حالا  
 لا يكون مع اخواتها :

(١) الكتاب ١ : ٢٤ وما بعدها .

# ١ - المجرور :

تدخل الياء في خبر ليس زائدة للتوكيد ، والمجرور بها موضع  
النصب ، فلما عطفوا عليه جاز النصب حملاً على الموضع ، والجرحلا  
على التام ، وقد جعل سيبويه الكاف كالياء في زيادتها هنا ، وجعل  
المجرور بها في موضع نصب . فمما جاء على الموضع مع الياء قول  
هشبة الاسدي :

معاوي اننا بشر فاسجح فلستنا بالجهال ولا الحديد

ادبروها بني حرب عليكم واثروها بها الغرض البعيد

والذي سوغ الحمل على الموضع ان حرف الجر اذا استغنى عنه لم يدخل  
بالغنى وقد ورد من ذلك في باب ليس اول بيده :

فان لم تجد من دون غلمان واندا ودون معبد فافترسك الموائل

والوجه جر دون معد ، ولكن لما امكن الاستغناء عن حرف الجر  
في المعطوف عليه جاز الحمل على الموضع ، ومثله قول كعب بن  
جهميل :

الاحي ندماني عمير بن عامر اذا مائلا قبنا من اليوم او فدا

والقول فيه كالمقول في سابقه .

والجر في المعطوف على المجرور اولي ، لأن العرب تعني بالجوار  
كثيراً ، وقد قالوا : هذا جمر ضب خرب ، وغيره ، فعملهم الجوار  
على ان جرؤا ( خرب ) وسعوه وليس موقعة موقع جر ، فكيف بما  
يصح معنى الجر فيه وهو مجاور للمجرور . فان لم يكن المعنى على حرف



الجر قالتهيب احسن وذلك قولك : ما همرو كغالد ولا مفلحاً ، نك انما  
تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحاً فان اردت معنى الكافر في التشبيه قلت :  
ما انت كزيد ولا شبيه به أي ولا كشبيه به .

٢ - المنصوب :

١١ كانت العرب تستعمل الياء الزائدة في خبر ليس كثيراً فقد نواها  
البعض في المخطوط عليه ، فكأنها ذكرها في الخبر (١) لكثرة استعمالها ،  
من ذلك قول الفرزدق :

مشتاقين ليسوا بمصلحين عذرة ولا لاعب الا بين غرابهم  
وقول زهير :

هذا لي أيي لست بمدرك ما معنى

ولا سابق شيئاً اذا كانت جانيا

( حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك ) (٢) .

ما حمل على كان :

جاء :

أورد سيبويه استعمال جاء بمعنى صار وعملها على كان في موضع  
لا يتعداه ، انما هو كالمثل (٣) وذلك قولهم : ما جاءت حاجتك ، فكأنه

(١) الكتاب ١ : ٤١٨ - ٤١٩

(٢) الكتاب ١ : ١٥٥ حيث نسب البيت الاول الى الاحوص ، والثاني  
الى صيغة الانصاري .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢ ، ٢٥

قال : ما صار حاجتك ، إلا أنه ادخل الماء في جات حيث كان الخمر  
مؤثرا وهو الحاجة . وقد ورد من كثير من العرب قولهم : ما جاءك  
حاجتك ، بالرفع وذكر أن يونس زعم أنه سمع ربيعة يقول : ما جاءك  
حاجتك بالرفع ، فيكون عندئذ ( ما ) خبرها وحاجتك اسما ، أما  
على الرواية الأولى فما اسمها وحاجتك الخبر .

المختصر الثاني

مشكلات بليز



## مما

يقدر سيبويه باباً يتكلم فيه على (ما) التي أحرمت بحري ليس (١)  
وينص على أن هذا الإجراء في بعض المواضع وبلغه أهل الحجاز خاصة ،  
والذي حمل هؤلاء على أعمالها عمل ليس أن معناها كمعنى ليس فهي  
نفي كما أن ليس نفي (٢) ، وعلى أعمال أهل الحجاز لها فأنها عندهم ضعيفة  
لأن أقوى قوة الفعل (ليس) ، بذلك على هذا الضعف أنك لا تضمر فيها  
فأنت تقول : عيد الله ليس مسافراً إلا أنك لا تقول : عيد الله ما  
مسافراً ، أما في لغة تميم فهي غير عاملة شيئاً قال : ( وهو القياس  
لأنها ليست بفعل ) وعلى أعمالها جاء قوله تعالى ( ما هذا بشراً ) على  
لغة أهل الحجاز ( وهو تميم يرفعونها إلا عن حرف كيف هي في  
المصحف ) .

### شروط عملها :

لما كانت (ما) فرعا على ليس فأنهم لم يصلوها عملها إلا بشروط ذكر  
سيبويه منها ثلاثة فحسب ، وأوصلها النحاة إلى ستة شروط ، وشروط  
سيبويه هي :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨ وما بعدها

(٢) الكتاب ١ : ٢٩ ، ٢ : ٢٠٥

## ١ - الا يتقدم خبرها على اسمها :

لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها وثيقى عاملة بل بانفى - لانه  
لانها ليست بفعل ولم تقو قوته فن ثم لم تتصرف تصرفه ، فانت  
حين نقول : ما منطلق عهد الله ترفع ، ولا يجوز ان تنصب ( ) النحلة التي  
ذكرت قبل ، كما انك لا تقول : ان اخوك عهد لك ، لانها لم تقو قوة  
الفعل فكذلك ( ما ) لا يتقدم خبرها على اسمها .

اما ما زعموه من ان بعضهم قال وهو الغرزدق :

فأصبحوا قد احاد الله نعمتهم اذهم اريش واذا ما مثلهم احد  
فانه قليل بل انه ( لا يكاد يعرف ) . وكلامه على هذا الشاهد  
يظهر بانه لا يرد تقديم خبرها على اسمها ان ورد عن الثقات ، فيجوز  
على هذا ان يتقدم الخبر على ضعف وندرة شديدين وعدم رد الشاهد  
هذا يدل على تعاطيه القياس العقلي اذا ورد شاهد نافي بضارقه .

## ٢ - الا يتقضى نفيا بالآ :

لا تعمل ( ما ) اذا زال عنها معنى النفي في الجملة وبذلك تعود  
الى القياس نقولك : ما زيد الا منطلق ( تستوي فيه الثقتان ) يعني  
لغة تميم والحجاز فلا يختلفون في انها غير عاملة اذ لا يجوز الا الرفع .  
وهل عدم اعمالها عند الحجازيين هنا انها لما عملت عمل ليس تشبهها  
ايها في المعنى وهو النفي ، فاذا انتقض نفيا لم يكن بينهما مشابهة  
فلم تعمل لزوال حلة العمل . ومنه قوله تعالى : ( ما انتم الا بشر مثلنا ) .

### ٣ - ألا يدل من خيرها موجب :

وعند الشرط لم يتغير عليه سيئويه وإنما يفهم من تمثيله حيث  
ذكر (١) أن إذا قلت : ما كنت بشيء إلا شيء لا يعيب به فقد استوت  
ما المماز والسيئ في عدم العمل (ما) : عمل ليس .

أما الشرط الآخر الذي أردنا النجاة من بعده فلم أجدها عنده .

#### المطاف :

يجوز في التمسك بالشرع بعد المطاف هنا ما جاز في باب كان من  
رفع (الغيب) (٢) فقلت أقول ما بعد الله - أرجا ولا معنى ذاهبا ، وإن  
شئت رفعت على القطع والابتداء . وقد منع قوم المطاف كما منعوه  
في ليس وقد مر جواب سيئويه عليه (٣) . وقد قل في (ما) ما قاله  
في ليس .

#### التقديم والتأخير :

لا يجوز في التاممين بعد حرف المطاف هنا التقديم والتأخير كما  
جاز مع ليس وما كان فلا نقول : ما زيد ذاهبا ولا قائما عمرو ، فتقدم

(١) في الكتاب ١ : ٣٦٠

(٢) هذا إذا كان المطاف بغير سكن وبل . أما إذا كان بهما فلا يجوز  
أن لا يرفع لأن المعنى يتحول معهما إلى موجب وما لا يعمل في  
الموجب . وانظر شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٨ وجمع الهوامع ١ : ١٢٤

(٣) في الكتاب ١ : ٢٩

المنسوب وتأخر المرفوع ، وذلك لأن (ما) عامل ضعيف محمول على ليس وقد مر أنه لا يجوز تقديم غيرها على اسمها ، فمنع ذلك في المعطوف  
 أولى . فإن كان في الاسم المرفوع بعد العاطف ضمير من سبب اسم  
 (ما) جاز النسب ، وإن لم يكن لا يكون حملا على (ما) ، فحينئذ قول :  
 ما زيد كريما ولم أعقلأ أبوه لا نسمله على (ما) وإنما يكون (عاقلا)  
 وسفاه زيدا معطوفا على كريم ، وأبوه قاعلا ، ولك هنا أيضا أن ترفع  
 على الابتداء والقطع ، فإن لم يكن فيه ضمير من سبب الاسم لم يجوز  
 إلا الرفع على الاستئناف ، تقول : ما آية زينب ذاهبا ولا مقبحة  
 أمها . لأن (ما) عملت في الأب لا في زينب والهاء من سببها لا من سببه ،  
 وأما قولهم : ما كل سروراء تمر ولا بيضاء شحمة ، فإن نصبت شحمة  
 فهو حمل على (ما) والتقدير ولا كل بيضاء شحمة ، فيكون الاسم  
 محذوفا ، وبيضاء في موضع جر بالانضافة ، وهذا الحذف جائز في  
 كلامهم مادام الاسم مذكورا قبل فاستغنوا عن تكراره كما قال  
 أبو ذؤاد (١) :

أكل امرئ تحسب أمرا      ونار تو قد بالليل نارا

فاستغنى عن ذكر كل الثانية لذكرها أولا ، ولعدم اللبس في  
 حالة حذفها ، وإن شئت رفعت شحمة وقدرت الاسم محذوفا أيضا كما  
 عملت في النسب ويكون استئنافا على القطع والابتداء ، فإن أعيد  
 الاسم بلفظه بعد حرف العطف فالرفع أجود نحو : ما زيد ذاهبا  
 ولا محسن زهد ، وعلة جودة الرفع أنك تستغنى بالضمير عن الاسم في

(١) الكتاب ١ : ٣٣



الجملة الواحدة الاقرب أنك لو قلت ما زيد منطلقاً زيد كان ضعيفاً ولكن  
 نقول : ما زيد منطلقاً هو ، لأنك استغنيت بالضمير عن اظهاره فلما  
 اظهرت الاسم هنا اجريته مجرى الاجتبي واستأنفت جملة جديدة فلذا  
 في الرفع أجود وقد ورد من الرفع مع الاظهار قول الفرزدق :  
 اممرك ما معن يشارك حقه ولا منسيه معن ولا متيسر  
 دخول الجار على غيرها :

يصرح سيبويه بدخول الجار على غير (ما) في كلامه على غير ليس ،  
 وقد افرد لذلك باباً بعنوان ( ما تجريه على الموضع لاهل الاسم الذي  
 قبله ) ( ١ ) وكذلك اورد بعض الاثنية والمواعيد في غير هذا الباب  
 ندخل فيه من ذلك قول الفرزدق المثار ( ٢ ) :

اممرك ما معن يشارك حقه ولا منسيه معن ولا متيسر  
 حيث دخلت الباء على غير ما ، ومنه أيضاً : ما عمرو كخالد ، وما زيد  
 بأخيك . والمعطوف هنا كالمعطوف في ليس ، فلك ان تنصب حملاً على  
 الموضع . أو تجر حملاً على اللفظ فتقول :

ما انت يزيد ولا قريباً منه وان شئت قلت ما انت يزيد ولا قريب منه .  
 لا :

فعمل لا عمل ليس أيضاً بشرط وقد انس على ان اعماله عمل لوس قليل ( ٣ )  
 فمن ذلك قول سعد بن مالك القيسي :

( ١ ) الكتاب ١ : ٢٢ وما بعدها

( ٢ ) الكتاب ١ : ٣١

( ٣ ) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٢٥٤ وقد روى البيت بوجهين في ٢٨ من فر وفي  
 ٢٥٤ من منه

من فرعن نيرانها - فانا ابن قيس لا يراح  
 وفيه جواز حذف الخبر ، ومنه أيضا قول الشاعر ( مزاحم العقيلي ) :  
 فرطت فلا ردة لما بث فأنقض ولكن بخوش ان يقال عديم  
 وقد ظهر فيه الخبر ، وفيه نفس لرأي الفانلين بأن خبر ( لا )  
 لا يذكر ( ١ ) .

#### شروط عملها :

هد ابن عقيل ثلاثة شروط لاعمالها عمل ليس ( ٢ ) ، اما سيبويه  
 فلم يذكر الا شرطا واحدا وهو الا تعمل في معرفة ، بيد انه لم  
 يلبث ان اجاز ذلك في الشعر خاصة وبلى قلة فمن ذلك قول  
 الشاعر ( ٣ ) :

بكيت جرعا واسقجعت ثم اذنت وكاتبها أنت لا الينا رجوعها  
 وفي البيت جواز تقديم الخبر اذا كان جاريا ومجرورا كما هو ظاهر ،  
 اما ما اشترط النحاة في عملها غير هذا فلم أجده منده .

#### لا :

#### حقيقتها :

هي عذبة حرف فتم ذاته . وهي أول لا ليست بفعل ، وقد سرح بهدم  
 فعليتها في كلامه في باب التعجب حين قال : ... فشيء هذا بما ليس من  
 الفعل فعولات وما وهي بعد ذلك ليست لا العاملة عمل ليس وقد زيدت عليها

( ١ ) مغني المنيب ٢ : ١٦٨ ، شرح الكافية ١ : ٢١٠

( ٢ ) شرح ابن عقيل ١ - ٣١٣

( ٣ ) الكتاب ١ : ٢٥٥

( ٤ ) الكتاب ١ : ٣٧

الثاء لتأنيث الفعل ولاهي لاوتاء تحين كما قال بعضهم (١) . يدل على ذلك أنه جعلها الاصل وجعل لا الفرع ، وذلك عندما عرض لقول سعد ابن مالك القيسي :

من فرعن فبأنها      فإننا أين ليس لايراع

فقال من لا : ( جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لات في هذا الوجه ، ٢ ) فلا بمنزلة لات وليست لات في الاصل لا ، فهي اذن حرف على حذف الاسم والخير . بعدما :

يصرح بانها تعمل عمل ليس في الحين خاصة (٣) ، ولا تظهر المرفوع ايا انما تضمنه ونظير الحين وتنصيه . وقال تعالى : ( ولات حين مناصر ) وهو الاكثر ، الا انه قد سمح اظهار المرفوع واضمار المنصوب وهو قليل . كما زعموا أن بعضهم قرأ : ( ولات حين مناصر ) يرفع حين . ومن لم يتمكن من الكلام تمكن ليس اذا لايجوز ان تستعملوا الاسم ضمير ، اسمرت الاسم او الخير . وكذلك لايجوز ان تعمل ضمير ضمير المخاطب او الغائب كما نقول لست ولست وليسوا . ولا تبنيها على المبتدأ اذ نقول : عبدالله ليس ذاهبا فلا نقول : عبدالله لات منطلقا . ولا نقولك لاتوا منطلقين .

ويبدو ان اشتراط الحين غير مختص بالفتحة بل هو شامل لاسماء الزمان . وكذلك قوله : ان لات او لم نعمتها في الاحيان . تعمل فيما سواها فهي معها بمنزلة ليس فإذا جاوزتها فليس لها عمل (٤) . فلو كان يشترط

(١) معني اللبيب ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٨

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٩

لفظ الحين لما لجأ الى الجمع في كلمة الاحيان .

ان

يلذكر انه : ( تكون ان كما في معنى ليس (١) . بيد انه لم يذكر اي  
مثال لعملها . بل هو لم يصرح انها عاملة ، وكل ما في الامر انه ذكر  
انها مثل ( ما ) فكما ان ( ما ) في معنى ليس فكذلك ان في معناها ،  
والكلام منصوب على المعنى لأعلى العمل . ولو كان يذهب الى اعمالها  
لاورد لها أمثلة وشواهد او مثالا على عاداته . والذي ارجحه انه اراد  
معنى النفي ولم يرد العمل فهي هذه غير عاملة عمل ليس .

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٠٦

معناه كفتح (١) . من الأفعال التي لا تدخل ( أن ) معناها . كما تدخل في هذه الأفعال دائماً . فيجعلت مختصة بالأفعال ( كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو علا والا ) وظاهر أنه يريد بدخول أن معناها أنها للاستقبال . وقد أوضح السيرافي أن معاني المقاربة فيها تجعلنا على اعتماد الأفعال إذ أن قولنا كدت أفعل كذا ليس اخباراً عن القيام بالفعل ولا تركه وإنما هو مقاربة فعله ( فكأنك قلت كدت مقارباً لفعله ... وانظروا كدت أفعل أدل على حفيظة المعنى واخصر في اللفظ (٥) ففي قولنا كدت مغادراً في مقادير معنى وفروع الفعل وفي كدت مقاربه . فمن ثم امرضوه من استعمال الاسماء هنا . وهذا يفسر لنا توجيه السيرافي في قوله كدت الفعل بكدت مقارباً للفعل حتى يبقى كل معنى المقاربة .

ومع أنه صرح بأنه لا يجوز أن يجيء الاسم خيراً لهذه الأفعال . فقد أورد شاهداً على جيء الاسم خيراً . وذلك قولهم : ( فـ ضى الغود . ابوسا ) (٦) وسنعرض له .

#### حالة الفعل بعدها :

تنقسم هذه الأفعال بحسب القرآن المضارع بعدها بأن أو عدمه إلى قسمين :

(١) الكتاب ١ : ٤٦٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٠ الهامش

(٣) الكتاب ١ : ٧٩

عملها :

يذكر سيبويه في اثنتي عشرة كتابه (١) عما أجرى مجرى (كان) : كاد  
وكره وبوشك وعسى . وجعل وأخذ ، أما أخلاق فقد ذكرها ولكن  
ليس على أنها عاملة عند كار ، وهذه جميعاً أفعال وقد استدل على  
كونها أفعالا بعسى حيث ذكر أنها تكون للواحد والجمع والمؤنث (٢)  
فنقول عسى أن تفعل وعسى أن تفعلوا وعسى أن تفعل ، وقد ذكر  
أيضاً أن من العرب من يقول عسى وعسيا وعسوا وعست وعسنا وعسين ،  
ولي هذا دليل على أن عسى إذا تقدم عليها اسم جاز أن ضمير فهو  
ضمير يعود على الاسم السابق ، وإن تعذر من الضمير ، وهذا ما  
أشبهه به سيبويه في قوله : لو أنها لم يجب فيكون الاسم أو تقدم الاسم ،  
فإن عمل عمل كان إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا  
بأن من أن في موضع الاسم المنسوب به كان (٣) وذلك  
قولك : كاد يفعل ، وكره يقوم ، وبوشك يجر ، وعسى يفعل ، وجعل  
يقول ، وأخذ يقول ، وحلة منه أن يأتي الاسم خبراً مع هذه الأفعال ،  
أن معانها تدخه أن دائماً فانت تقول : فارب أن يفعل ، وهو  
خلق أن يفعل ، فتركوا استعمال الأسماء معها ( أن لا يكون ما هذا

(١) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٧

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٢



الفصل الثالث

# أفعال المقاربة



### (أ) ما يقتزن بأن :

يقتزن المضارع بعد بعض هذه الأفعال بأن والأفعال هي ، عسى ، ويوشك وأحتمل ، أقول : عسى أن يفعل ، ويوشك أن يفعل ، وأحتمل أن يفعل ، وهذه ليست عاملة عمل كان مادام فعلها مقتزنا بأن ، ولعل ذلك إنما كان لأنها تؤول وما بعدها هنا بمصدر والمصدر حدث ولا يخبر بالحدث عن اسم الذات .

### (ب) ما لا يقتزن بأن :

ومن أفعال هذا الباب ما لا يقتزن المضارع بعده بأن وهي كاد وكرب وجعل واحد ، فتقول كاد يفعل ، وكرب يفعل ، وجعل يقول ، وأخذ يقول ، وهي تعمل عمل كان وتكون الجملة الفعلية خوراً لها في موضع نصب ، وقد يأتي بعض أفعال هذا القسم وقد اقترن المضارع بعده بأن ، وكذلك قد يأتي بعض أفعال القسم الأول دون أن يقتزن المضارع بعده بأن .

### الاسم والخبر :

أما خبر الأفعال العاملة عمل كان منها ، فقد ذكرنا أنه لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع غير مسبوق بأن ، وأما اسمها فهو كالاسم في كان قد يكون اسم ذات أو ضميراً ، وقد يكون ضمير العان كما ورد في كاد وعسى ، من ذلك قوله سبحانه : ( ... كاد تزيع قلوب فريق منهم ) ولقد ذكر سيبويه أن الاسم هنا هو الأمر (أ) ، أما عسى فقد جاء بالشاهد فيها على عدم اقتران الفعل بعدها بأن ولم

يذكر ضمير الشأن إلا أنه يستفاد من إيراد هذا وهو قول الشاعر (١)  
 فلما كَيْتَسَ نَجَساً ولكن عسى يقتربى حديق لشم  
 وفي تقدير ضمير الشأن في الآية وفي البيت وإن لم يصرح به تخالف  
 من أن يتوالت فعلان وهو مخالف لقواعد .

#### معانيها :

لم يذكر سيدييه من معاني هذه الأفعال إلا معنى المقاربة . حاشا  
 عسى فقد أصاب أنها ( طمع واشتاق ) (٢) . فهو بعد أن تكلم على  
 عملين عمل ثان وعمل أخير من أول ذلك لما هو متعلق بهذا الباب  
 نفس على أنها جميعاً ( لتفريب الأمور ) (٣) أما المعاني الأخرى التي  
 ذكرها النحاة ولم يجدد قد أشار إلى أهمها وله التصريح به .

#### تصرفها

لا ينصرف على عدم تصرف هذه الأفعال إنما يفهم ذلك من إرادته  
 تصرفاً تكاد حسب وأنه لم يشر إلى تصرف غيرها كما أجرى مجرى  
 كان . فقد ذكر المضارع تكاد من كاد وذكر أيضاً رواية في ضم عيشها  
 فقد صرح بأن كدت : فمراكب ونفثت (٤) . قد وردت عن العرب .  
 فقد قيل بعضهم : كدت تكاد بضم الكاف . ونسب هذه الرواية إلى

(١) الكتاب ١ : ١٧٨

(٢) الكتاب ٢ : ٣١١

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٤) الكتاب ١ : ٤١٠

الحليل ثم منعتها وجعلها شاذة (١) والقياس عنده كيدى بكسر الكاف ،  
أما يوشك فلم يورد منها إلا المضارع (٢) ويبدو أنها عنده بهذه الصيغة  
فحسب ولولا ذلك لأشار إلى تصرفها .

ولكني تاملو ما أراد سيهويه في كلامه على هذه الأفعال لا بد لنا  
من أن نفصل القول في كل على حدة .

### حسى :

وهي عنده على لربط أوجه :

١ - بمنزلة كان :

وذلك إذا لم يسبق المضارع بعدما بأن نحو : حسى زيد يقول  
فالفعل في موضع اسم منصوب وهو قليل لا يكاد يعرف فكانة قال :  
( حسى زيد قائلاً ثم وضع يقول في موضعه (٣) وقد ورد لي الشعر .  
من ذلك قول هذبة :

حسى الكرب الذي أصبت فيه      يكون وراء فرج قريب  
وقال :

حسى الله يغني عن بلاد ابن قادو      بمنهم جود الرهاب مكروب  
وقال (١)

فأما كتبى فنجما ولكن      حسى يغمدني حلق لثيم

(١) الكتاب ٢ : ١٩ ، ٢٢٧

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٢

(٤) هكذا اورد الايات في ١ : ٤٧٨ . ما يفسر بأنها جميعاً لهذبة . =

وأما محي الاسم الصريح خبراً في أولهم : ( عسى القوير أبوسا )  
فانه ينص على ان هذه حال لا يكون في غيرها ، وإنما هو كالمثل يلزم  
هذه الحالة ولا يتعداها فلا يصح ان تأتي بتعبرها اسما .

## ٢ - فعل متعد : (١)

وذلك اذا جاء المصدر المؤول من ان والفعل فتكون بمنزلة قارب  
كقوله : عسى ان تفعل . فان تفعل بمنزلة قارب في قولك : قاربت ان  
تفعل . ويذكر الاسم بدل المصدر المؤول فيقول : ( اي قاربت ذاك )  
لمو اذن في محل نصب مفعول به . وتكون عسى على هذا فعلا متعد  
بنفسه .

## ٣ - فعل لازم :

وهي متذلة على ضربين فأما ان تكون بمنزلة المتعدي بالحرف اولا :  
( ١ ) بمنزلة المتعدي بالحرف :

لك في المثال المار في المتعدي ان تجعل عسى بمنزلة دنا لكذا .  
فتكون متعدية بحرف الجر . فحين تقول : عسى ان تفعل كأنك قلت  
دنووت لأن تفعل . وليس لك في كلا التقديرين ان تأتي بالاسم  
الصريح مكان المؤول فلا تقول : عسى الفعل ولا عسى للفعل لأن

---

= وليس كذلك فلم ينسبها الأعلام الى أحد ( حاشية ١ : ٤٧٨  
الكتاب ) وكذا محيي الدين ذكرها ولم ينسبها ( ١ : ٣٢٨ ابن  
عقيل الحاشية ) .

( ٢ ) الكتاب ١ : ٤٧٧

العرب استغنى بالمؤول عن الصريح . كما استغنى بـلو انه ذاهب عن  
لو ذهابه ( لان من كلامهم الاستغناء بالغيـ عن الشيء ) .

ومن العرب من يعمل الضمير بمعنى فيقول عسى وعسى وعسوا  
وعست وعسنا وعسين ، فيكون المصدر المؤول بعدها في موضع نصب  
على المفعولية ايضاً بمنزلة في قولك عسى ان تفعل .

(ب) غير المتعدي :

وذلك اذا لم تتصل بها الضمائر ولم يأت بعدها اسم مرفوع ودخلت  
ان على الفعل نحو : عسى ان تفعل وعسى ان تفعلوا وعسى ان  
تفعلوا ، فقد حملنا ان وما بعدها على عسى كما حملنا ان يفعلوا على  
دنا في قولنا دنا ان يفعلوا ، وثامر انه اراد ان ينه بهذا التشيل الى  
ان المصدر المؤول في موضع الفاعل كما انه كذلك في دنا ان يفعلوا  
فهي اذن فعل لازم هنا .

١ - حرف :

اذا اتصل بها ضمير النصب تعمل على لعل لما بين الكلمتين من  
مشابهة في المعنى اذ ان ( لعل وعسى طمع واشتاق ) (١) . وقد ورد  
انهم قالوا : عساك ، فالكاف في موضع نصب قبل الراجع (٢) :

يا ايها حلك او عساك

والدليل على ان الكاف في موضع نصب انك اذا عيت نفسك قلت :  
عساني ، قال عمران بن حطان :

---

(١) الكتاب ٢ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٣٨٩

دل نفس القول لها إذا ما تناسختني لملي أو عاني  
ومعلوم أن الياء مع نون الوقاية لا تستعمل إلا في موضع النصب (١)،  
فمفسر إذن بمنزلة لم في هذا الموضع .

### يوشك :

لم يستعمل سيويو يوشك ولم يذكرها ، إنما ذكر المضارع (٢) في  
حديث حسب وهي على ثلاثة أحوال كأحوال عن باستثناء كونها  
حرفا كلعل :

(١) بمنزلة كان :

حين يأتي الفعل بعدها غير مسبوق بأن ، نقول : يوشك يحيي .  
وهي هنا بمنزلة عن حين قلنا عن يحيي . أي أن الفعل في موضع  
نصب غير لها ، وهي حاملة عمل كان ، ومنه قول الشاعر ( أمية بن  
أبي الصلت ) :

يوشك من لم من مئنة . في بعض غمراته يوافقها

(ب) فعل متعد :

وذلك حين تكون والفعل الذي بعدها مستويين في كونهما للفائب  
أو المخاطب وقد سبق الفعل بأن نحو : يوشك أن تبجي . فالمصدر المؤول

---

(١) انظر شرح المنهل ٢٥ من ١٢٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٨ ، ٤٧٩

في محل نصب ( كأنك قلت قاربت أن تفعل ) وقد مر أن المصدر هنا  
في محل نصب على المفعولية .  
( ج ) فعل لازم :

إذا جاءت للغائب وكان المضارع بعدها للمخاطب وقد سبق بأن  
وذلك قوله : يوشك أن تجيء . فالمصدر هنا في موضع رفع فاعل يوشك  
الخلووق :

ذكر سبويه الخلووق في موضعين ( ١ ) حين تحدث على جعل عسى  
ممنزلة دنا إذ تنعدي بحرف الجر فقال : ( والخلووق السماء أن تمطر ،  
لأن تمطر ، وعسى بمنزلة اخلووقت السماء ) أي أن اخلووقت تنعدي  
بحرف جر محذوف توسعا . والموضع الثاني عندما تكلم على جعل عسى  
فعلا لازما فقال : يا وتقول عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى  
أن تفعل ، وعسى محمولة عابرا أن كما تقول : دنا أن يفعلوا وكما  
قاروا : اخلووقت السماء أن تمطر ويبدأ بفتح الدال وهذا التمثيل أن المصدر  
المؤول في موضع نصب بالفعل اخلووق على المفعولية . فكما أننا جعلنا  
المصدر على الفعل في حكونه مفعولا به فكذلك جعلنا المصدر على  
دنا وعسى . ولكن في كونه فاعلا للمفعول ، والاستشهاد في المشابهة  
بالحاصل على الفعل لا في الموضع . وعلى هذا تكون اخلووق فعلا متعديا  
بحرف جر محذوف توسعا أو بدونه . والذي جعله يذكرها هنا وكذلك  
بقية أخواتها أن المفعول بعدم لا يأتي إلا فعلا مضارعا . وهذا نحو  
لا يكون شئ من الأفعال فمن ثم جمع في باب واحد وتكلم عليهن  
مقاربات

( ١ ) الكتاب ١ : ٤٧٧

كاد وكرب وجهل واخذ :

وهذه جميعا افعال مثل كان وتعمل ههنا ، الا ان غيرها ابدأ  
جملة فعلية فعلها مضارع غير مسبوق بأن . وقد ذكرنا امثلتها ، وشذت  
عنهم كاد لقد جاء المضارع بعدها مسبوقا بأن الا ان ذلك قليل وفي  
الشعر خاصة للضرورة (١) ولا يجوز في غير الشعر ، فقال رؤبة :  
قد كاد من طوال البلى ان يمصحا

وقد شبهت كاد في ذلك بحسى ، وعلى هذا فهي فعل متعد بحزلة  
قارب ولم تعمل هنا عمل كان .

---

(١) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٧٨



الفصل الرابع

# أفعال القلوب



ذكر سيوريه عددا من أخوات ظن واغفل عدد آخر فقد ذكر: (١)

- ١ - ظن : نحو : ظن عمرو خالدا أباك .
- ٢ - حسب : نحو : حسب عبدالله زيدا بكرا .
- ٣ - خال : نحو : خال عبدالله زيدا ذا الحفاز .
- ٤ - علم : نحو : علمت زيدا الطريق .
- ٥ - زعم : نحو : زعم عبدالله زيدا أخاك . قال الشاعر :  
فإن تزعميني كنت أجول فيهم      فإن شريت الخلم بعدك بالجهول  
والل نايقة الجعدى :
- ٦ - عددي كثيرا إذ فخرت فلم أسأ      بذاك ، ولم أزعمك من ذلك معزلا  
٦ - دعى : تقول : دعى عبدالله أبو من هو .
- ٧ - جعل : تقول : جعلت مثاعك بعضه فوق بعض . تريد بهار أبي  
مثاعك ، من رؤية القلب .
- ٨ - رأي : القلبية لا البصرية . تقول : رأي عبدالله منطلقا .
- ٩ - عرف : نحو : قد عرف زيدا أبو من هو .
- ١٠ - وجد : نحو : وجد عبدالله زيدا ذا الحفاز .
- ١١ - أقول : وقد الحقها بأخوات ظن بشروط نحو : أقول  
عمرا ذاهبا .

---

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٨ ، ١٢١

١٢ ، ١٣ - أري ونشئ : وهما على البناء للمجهول وأصلهما بما يتعدى  
إلى ثلاثة مضاعيل وقد أحرقهما بأخوات ظن في الباب جيمه .

### الابتداء والخبر بعهدها :

تدخل هذه الأفعال على الابتداء والخبر فينتصبان على انهما مفعولان ،  
وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر لأن الابتداء والخبر  
لا يستغنى كل منهما عن الآخر فكذلك إذا صار مفعولين لاى من هذه  
الأفعال (١) . وقد تعدى أن واسمها وخبرها مبد مفعولي ظن واخواتها (٢) .  
لا فرق في ذلك سواء كانت ثقيلة أم خفيفة . وذلك أولك : ظننت أنه  
منطلق . وحسبت أن لا يقول ، فكأنه قال : حسبت أنه لا يقول ذلك .  
فإن وما بعدهما في موضع نصب في المثالين .  
معانيها :

تستعمل هذه الأفعال لمعاني القلوب (٣) ، ويأتي عدد منها أيضا  
لفح هذا المعنى ، ويختلف عملها باختلاف معناها :  
١ - القلبية :

إذا جاءت هذه الأفعال لمعان قلبية فهي التي تسمى الابتداء ونصب  
مفعولين . وقد ذكر أن هذه الأفعال تدخل على الجملة : ( لتجمل للمهديك  
شكا أو علما ) (٤) ، أما أى هذه الأفعال للفك وإيها لليتين أو العلم

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٣٨٥

(٢) الكتاب ١ : ٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٨١

(٣) وقد سماها عدد من النحاة أفعال القلوب إشارة إلى أن الفعل يكون  
مقره القلب كالظن والحسبان فإنه لا يكون ظاهرا .

(٤) الكتاب ١ : ١٨ ، ٣٦٦ ، ٣٨٦

فهو امر ليس بالواضح أو المتعبر عنه . فقد نص على معاني عدد منها  
واعمل الباقي فمما نص عليه (١) ان وجدت ورأيت ودريت بمعنى  
علمت لليقين ، حتى هذه الأفعال التي ذكر أنها لليقين يسبها أحيانا  
حروف الشك فقد قال مثلا : أحسيت وظننت وخطت وأرى وزعمت  
ورأيت . . . وجدت . . . وجميع حروف الشك (٢) وذكر أيضا ان جعل  
نكون بمعنى رأى من رؤية القلب وتكون بمعنى ظن (٣) وكذلك ذكر ان  
علم ورأى تأتي لليقين والإيجاب (٤) ، إلا أنه عاين ان ذكر في الموضع  
نفسه ان خطت وظننت وعلمت ليست بالإيجاب وإنما هي كقولك :  
أرجو وأطمح ونسى ، وفي الموضع ذاته جعل ظننت وحسبت وخطت ورأيت  
جميعا بمعنى اليقين . . .

والذي أراه ان المعنى الأول لهذه جميع هذه الأفعال هو الشك  
إلا أنها قد تأتي لليقين أحيانا لإزعم فمن الشك لا غير ، وكذلك انقول .  
٢ - غير القلبية :

فان لم تكن بمعنى قلبي نصبت مفعولا واحدا (٥) وذلك :  
( ١ ) إذا كانت ظن بمعنى خشي أو خاف : ومنه قوله تعالى :  
( تظن أن يفعل بها فالثرة ) وقوله سبحانه : ( فان ظنا ان لا يقيما حدود

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٨٠ ، ١٢١

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٥

(٢) الكتاب ١ : ٧٨

(٤) الكتاب ١ : ٤٨٢-٤٨١

(٥) الكتاب ١ : ٢٦٦ ، ٢٨٥ ، ٤٨١

الله ( اى ان خفيا . لو كانت بمعنى انهم يقول : ظننت زيدا اى اتبعته ومنه ظنين اى متهم .

(ب) اذا كانت رأى لرؤية العين : ولم يمثل لها انما ذكر انها تنسب مفعولا واحدا . ويمكن ان تمثل لها يقول الناس : رأيتك الخاك .  
(ج) اذا كانت وجد لوجدان الضالة ولم يمثل لها ايضا . ويمكن ان تمثل لها بقولهم : وجدت الكتاب .

(د) اذا كانت جعل بمعنى ألقى او وضع : وذلك قوله : جعلت متاعك بعضه فوق بعض اى القيت .

(هـ) اذا كانت علم بمعنى عرف : نجر قوله تعالى : ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت ) وقوله سبحانه : ( وآخرين من دونهم لانعلمونهم الله يعلمهم ) .

(و) اما حيث وارى : فقه نرس على انها لا تكون فيهما الاكتفاء بمفعول واحد (١) .

تصرفيا :

ينص على تصرف كل من ظن وحسب . وخال وأرى وراى وزعم حيث أورد هذه الافعال ثم قال : ( وما يتصرف من افعالهن ) (٢) . وقد ذكر فى الموضع ذاته ان ما يتصرف من الافعال يجري مجراها فى الاعمال والالقاء . اما الافعال الاخرى فلم اجده يصرح بتصرفها وانما يفهم ذلك من عنوان الباب حيث قال : ( هذا باب الافعال التى تستعمل وتلقى ) ثم أورد الافعال المذكورة

(١) الكتاب ١ : ٦٤

(٢) الكتاب ١ : ٦١

ولم يشر الى ان الافعال الاخرى التي ذكرت معها في غير هذا المكان  
غير متصرفة فكأنه استغنى بذكر عدد منها عن ذكرها جميعا ، يستثنى  
من ذلك : نقول . لأنه نفس على لزومها صيغة واحدة الافي لغة سليم  
والقول في مصادر هذه الافعال كالقول فيها من حيث العمل والالفاء (١)

أما الافعال غير المتصرفة التي ذكرها النحاة فهو لم يذكرها في العمل  
اسلا ومن ثم لم تجد لها ذكرا في التصريف .

### الالفاء والتعليق :

١ - الالفاء : (٢)

وهو ابطال عمل هذه الافعال وما يتصرف عنها على سبيل الجواز  
وذلك اذا وقعت الافعال في غير الابتداء . وعلى هذا يكون لهذه  
الافعال حكمان .

( ١ ) وجوب الاعمال

وذلك اذا وقعت الافعال في ابتداء الكلام فلا يجوز الالفاء وذلك  
نحو : اظن زيدا اخاك .

(ب) جواز الالفاء :

وذلك اذا لم يكن الفعل في ابتداء الكلام وهو على قسمين :

١ - الجواز والاعمال احسن :

وذلك عندما يتوسط الفعل ، زيدا اخاك اخاك وعمرا زعمت اياه وان

(١) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٤

(٢) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٤

شئت قلت عبدالله اظن ذاهب . وهذا اخاك اخوك وليها اوى لهوك ،  
وزيد حسبك اخوك . وتلخي المصدر فتقول احسن تريد طنتك ذاهب ،  
وزيد تلخي اخوك .

٢ - الالفاء احسن :

وذلك اذا تاخر الفعل عن معموليه ( وكما اردت الالفاء للتأخير  
الوى كل "عربي جيد قال الشاعر وهو اللعين :  
لها الاراجيز يا ابن النؤم توعدني وفي الاراجيز خلعت النؤم والخور  
انشاء بوس مرفوع عجم ) وتلخي المصدر فتقول زيد ذاهب شي .  
وعلة كون التأخير اقوى في الالفاء ان التكلم يبدأ كلامه على اليقين ثم  
يدركه الشك بعد ذلك فهو يبدأ جملة خالية من معاني هذه الافعال  
ومن تأخيرها فيقول : زيد اخوك . ثم يدركه الشك فيقول : اثنى  
( فإذا ابتدأ كلامه على حاق بيته من الشك اعمل الفعل قدم او اخر )  
فتقول : اظن زيدا اخاك . وزيدا اثنى اخاك ( وكما مثل الكلام  
ضعف التأخير اذا اعملت وذلك قولك : زيدا اخاك اثنى . فهذا ضيق )  
وذلك ان الفعل اذا اعمل فينبغي ان يكون مقدما .

وفي تقدم الفعل على معموليه ام يهمل الالفاء كما قدمنا ، الا انه  
أجاز في نحو قوله : متى تثنى عمرو منطلق . كما جعل المبرد يرد عليه  
ويقول ان هذا نقص للرب حيث شرط سيويوه متى تقدم الفعل لم  
يلح واعمل ، وقد اجاب السمراني عن سيويوه بأنه انما شرط ان يتقدم  
الفعل وليس قبله شيء من صلة ما بعده (١) وهذا المثال ليس فيما شرط ،  
والحق ما ذهب اليه السمراني . لان سيويوه وان لم يصرح بان المتقدم

(١) شرح الكتاب للسمراني ١ : ٤٦٤



على الفعل ينبغي أن يكون من صلة المفعول الثاني لكي يلفي الفعل ،  
 إلا أن الأمثلة التي أوردتها تشع إلى هذا ، فقد ذكر أنه لا يجوز الالفاء  
 إذا تقدمت على معمولية . ولكنه في متى واين جائز (١) وقد ذكر  
 مثالين هما : متى نطن عمرو منطلق . ومتى ظنك زيد ذاهب . ومتى في  
 المثالين ( ظرف للانطلاق والذهاب ) (٢) ، فيسبويه لم ينقض الباب  
 كما ذهب إليه أبو العباس . وإنما أجاز أمرا جديدا . ويزاد على  
 ذلك أنه ناس في موضع آخر (٣) على ضعف قوله : قد علمت عمدا . وغير ذلك  
 وحله على تقدير لام الابتداء وجعل الفعل معاقبا وهو كان يجوز الالفاء  
 دون الضعيف مع تقدم الفعل مابجا إلى تقدير اللام وناس على ضعف  
 الكلام وإن كان الضعف عنده لا يضيئ المشع . وخلاصة الأمر أن سيبويه  
 لا يجعل الفاء الفعل المتقدم ولم يسمه شيئا من صلة الفعل الثاني فإن  
 ورد عنهم فهو ضعيف .

#### التعليق (١)

وهو إبطال عمل هذه الأفعال لفظا لا عملا ويكون الأسمان بعدها في  
 موضع المفعول وذلك في ستة مواضع :

١ - مع الاستفهام :

التعليق مع الاستفهام على ضربين جهات وواجب فأما الواجب فله  
 ثلاث صور وأما الجائز فله صورة واحدة .

(١) الكتاب ١ : ٦٣

(٢) شرح الكتاب للسيماقي ١ : ٤٦٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠ ، ١٢١

## ١ - الواجب :

١ - ان يكون احد المفعولين اسم استفهام :

وذلك قوله : عرفت ايهم ابوك واما ترى اى برق هبتا ؟ ومنه قوله تعالى : انزلهم اى الخزبين احصى لنا ليهبوا امدا .

٢ - ان يكون الاسم مصافا الى استفهام .

وقد مثل لذلك بقوله : قد عرفت ابو من زيد .

٣ - ان تدخل عليه اداة الاستفهام :

وذلك قوله : قد علمت اعيد الله ثم ام زيد .

والاستفهام يخلق الفعل سواء اكان بالحرف ام بالاسم كما تقدم في الاصل . وانما منع الاستفهام عمل العمل في اللفظ لانه لا يجوز لما قبله ان يعمل فيما بعده .

ب - الخاتمة : (١)

يجوز تعليق العمل او اظهار عمله اذا وقع الاسم اهل الاستفهام وقد تقدم . الفعل ولم يكن مصافا للاستفهام . نعم عرفت زيدا ابو من هو . وسمعت عمرا ابوك هو ام ابو غسبرك . فذلك ايضا ان تعلق عمل العمل فتقول : وقد علمت زيد ابو من هو . وانما جاز ان تعمل الفعل مع وجود الاستفهام لان الاستفهام لم يدخل على الاسم حتى يمنع ما قبله من العمل فيه والذي يجوز تعليق الفعل مع ان الاسم متقدم على استفهام في اللفظ . انه مستفهم عنه في المعنى فكأن الاستفهام قد سبقه فمنع من العمل فيه .

(١) الكتاب ١ : ١٢١ وانظر البيان على الاشموني ٢ : ٣١

٤ - مع لام الابتداء (١)

يجب تعليق الفعل إذا دخلت لام الابتداء على الاسم للبتداء بعدها  
وذلك نحو : قد علمت لهذا الله خير منك . ومنه قوله تعالى ( ولقد  
علموا لمن اشتراء ماله في الآخرة من خلاق ) فهذه اللام تمنع عمل  
الفعل كما يمنع الاستفهام . لأنها لام ابتداء . وما بعدها مبتدأ فلا  
يعمل ما قبلها فيه .

٣ - مع لام القسم (٢)

يجب التعليق مع لام القسم سواء كان القسم شاهرا أم مقدرا  
من ذلك قول لبيد :

ولقد علمت لثانين مني أن المنايا لانطيش سهامها  
فكأنه قال والله لثانين .  
٥ - مع ما النافية :

ينقل ذلك عن الخليل (٣) في قوله تعالى ( أن الله يعلم ما تدهرون  
من دونه من شيء ) فقد ذكر أن يعلم هنا مطلق .

٥ - مع أن :

وذلك إذا كان في خبرها اللام كقوله تعالى ( ولقد علمت الجنة  
أنهم لمحضرون ) وقول الشاعر :

الم ترأي واهين أسود ليلة لتسرى إلى نارين يعلم سناهما

(١) الكتاب ١ : ١٢٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٥٦

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٣

وفي تعليق الفعل في هذا الموضع كلام ، فقد زعم بعضهم (١) ان المعلق ان ،  
ورأى البعض انه اللام الذي في غيرها ، ونسب ابن الحجاز الى سيبويه  
جواز : علمت ان زيدا قائم ، ويكون المعلق على هذا (ان) عند سيبويه  
والحق ان سيبويه لم يقطع هنا امر اللام ام ان فهو ينص على ان ( هذه  
اللام تصرف ان الى الابتداء كما تصرف عبدالله الى الابتداء اذا  
قلت : علمت لعبدالله خير منك ) (٢) فيكون المعلق على هذا اللام  
لا ان يقوى ذلك ان العواهد التي جاء بها لم تدخل من اللام ، الا انه  
في الموضع نفسه يذكر ان قوله : علمت ان زيدا ذاهب ضعيف كما  
يضعف قوله : علمت عمرو خير منك ، وكونه ضعيفا لا يعني انه يمتنع  
بما جعل ابن الحجاز يصرح ان التعليق (ان) مذهب سيبويه ، وعلى أي  
حال فمن الممكن ان نعتبر التعليق عند اللام وبعبارة بان على ضعف ،  
كما فعل ابن الحجاز لما قدمنا من ان الضعف في النص لا يعني منعه .  
٦ - مع كان وان :

وذلك اذا توسطت بين كان واسمها وام تكن معمولاً لها كقوله :  
كان أرى زيد ذاهباً أو اذا وقعت بين اسم ان وغيرها ولم تكن معمولاً  
لها أيضاً نحو : أرى ذاهباً ، وقد نسب ذلك الى الخليل (٣) .  
ما اختلفت به : (٤)

يجوز في ظن واخوانها جميعاً أن يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين

(١) الصبان على الاشموني ٢ : ٢١

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٣

(٣) الكتاب ١ : ٤١١

(٤) الكتاب ١ : ٣٨٥

متصلين لهي واحد ، وذلك قولك : حسبتني ، ورأيتني ، ووجدتني ،  
وأراني ، ولا يجوز هذا في غيرها من الأفعال ، وذلك أنه لا يمتنع معها  
أن تأتي بالنفس مكان المفعول الأول ، فلا تقول أظن نفسي تفعل ،  
أو تظن نفسك فاعلة ، فلما لم يجوز ذلك قيل : اظنني ، وتظنك ، أما  
الأفعال الأخرى فقد أجرات النفس عن الصريح معها إذ أنك تقول :  
أهلك نفسي ولذلك قيل : أهلكتك وعلة هذا التصرف في هذه  
الأفعال أنها دخلت على مبتدأ ومبني على المبتدأ لتجمل الحديث شكاً  
أو علماً ولم يجوز التقتصار على المفعول الأول ، فمن ثم جعلت بمنزلة  
إن وأخواتها إذ قالوا : انني ، وليتني ، لأنه هذه الحروف لا يقتصر على  
الاسم الذي يقع بعدها ، فكذلك جعلت عن وأخواتها .

تقول : (١)

تأتي هذه الكلمة على معنيين ، الأول : حكاية الكلام ، والثاني :  
بمعنى ظن :  
١ - الحكاية :

هذه الكلمة وما يتصرف منها وضعت لتشكي كلاماً يفيد معنى  
بدونها ، ففي قولنا : قلت زيد منطلق ، يصح أن تقول : زيد منطلق ،  
ويكون كلاماً نافعاً ، تصديق ذلك قوله تعالى : ( إذ قالت الملائكة :  
يا مريم إن الله يبشرك - ) ولولا ذلك لقال أن الله يشرك ، فالتقول  
الذي نطقوا به كان : ( يا مريم إن الله - ) .

٢ - بمعنى ظن :

في استعمالها لمعنى الظن مذهبان : مذهب يشترط لذلك شروطاً والأخر

(١) الكتاب ١ : ٦٢ - ٦٣

يعملها على كل حال أعمال الظن دون شروط وهو عمل جائز لا واجب  
في الحالين :

( ١ ) غير المشروط :

في استعمالها - غير المشروط - استعمال ظن يذكر سببويه أن أبا  
الخطاب قد ذكر غير مرة أن بني سليم - وهو قوم من العرب يوثق  
بهم - يجعلون باب القول أجمع مثل الظن ولا يشترطون لذلك  
شيئا ، وعلى هذا فإن قال وما يتصرف منها إذا جاءت لمعنى الظن في الجملة  
عملت عمل ظن وانحواتها .

( ب ) الاستعمال المشروط :

أما غير بني سليم من العرب فقد اشترطوا لأعمال القول أعمال  
الظن ثلاثة شروط :

١ - أن تكون بصيغة المضارع للمخاطب :

فلا يجوز أن تجعل غير تقول كتنظن ، وحق ذلك أن أصل قال  
للحكاية فلم يعملها العرب عمل ظن بأكثر من هذه الصورة ، كما أن  
( ما ) لم تعمل عمل ليس في لغة الحجاز إلا إذا كانت لمعنى النفي ، ولا  
يصح كذلك أن تقول : أيقول ، أو : أقول ، على معنى الظن ، لأن  
المخاطب لا يكاد يسأل عن ظن غيره .

٢ - أن تسبق باستفهام :

يجب أن تسبق باستفهام سواء أكان بالمحرف كقوله : أأقول زيدا  
منطلقا ، أم بالاسم كقول عمر بن أبي ربيعة :

أما الرجيل فدون بعد غد فسي تقول الدار تجمعا ؟

٣ - أن يتصل الاستفهام بها :

فإذا فصل بين الاستفهام وتقول بغير الطرق أو المفعول الثاني

بطل عملها . وعادت الى اصلها للحكاية . وذلك قولك : أنت تقول  
زيد منطلق . فان فصل بالظرف جاز . نحو : اكل يوم تقول عمرا  
منطلقا . وكذا اذا فصل بالفعل الثاني . قال الكميت :

اجبالا تقول بني لؤي      لعمر أيك ام متجاهلينا ؟

اهمالها :

يجوز الاهمال في قول مع توفر الشروط فتعود الى الاصل ولا تنصب  
مفعولين . وتعتبر سيبويه في هذا المجال جوازا شكلا اثاره المازني (١) .  
فقد قال سيبويه بعد ان تكلم على نصب المفعولين مع القول : ( وان  
شئت رفعت بما نصبت فجهلك حكاية ) . فزعم المازني ان سيبويه  
غلط لان النصب باعمال الفعل والرفع بالحكاية . ودافع السمراني بأن  
ما ذكره ابن عثمان لا يذهب على من هو دون سيبويه فهو لم يرد هذا  
المعنى الذي ذهب اليه المازني انما اراد : وان شئت رفعت في الموضع الذي  
نصبت ولم يتعرض لذكر العامل . وذكر الباء هنا وهو يريد في . كما  
يقول : زيد بالبصرة وانت تريد : في البصرة . ثم ذكر عطرا آخر .  
وهو جعل الباء زائدة فتكون الجملة على تقدير : وان شئت رفعت  
ما نصبت . كما قال عز وجل : ( تنبت بالدهن ) اي : تنبت الدهن .  
وكما قال الشاعر :

من الخواثر لا يقرآن بالسور

وهو يريد لا يقرآن السور .

والحق ما ذهب اليه السمراني لان سيبويه لم يتعرض هنا للعامل

---

(١) شرح السمراني في حاشية الكتاب ١ : ٤٦٣

وذكره ولا يمكن ان تصور ان عالما جليلا مثله يفضل عن الفرق  
في العامل .

### اعلم واخوانها :

لم يذكر من افعال هذا الباب الا ثلاثة (١) وهي :

١ - اعلم : وقد مثل لها بقوله : اعلم الله زيدا عمرا خيرا منك .

٢ - ارى : وذلك نحو قوله : ارى الله زيدا بشرا اباك .

٣ - نبأ : تقول : نبأت عمرا زيدا ابا فلان .

### مفاعيلها :

١ - في هذه الافعال الى ثلاثة مفاعيل . والثاني والثالث منها اسلمها  
مبتدأ وخبر فهي من هذا الوجه جمعت من نواسخ الابتداء . وكما  
لم يجوز في ثن واخوانها الاقتصار على احد المفعولين . فكذلك  
هنا لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد دون الثلاثة . وجازته في هذا  
المعنى ليست دقيقة وقد ادت الى خلاف في فهمها (٢) والراجع انه يجوز  
اقتصارها على المفعول الاول فقط . اما الثاني والثالث فحاليهما كحاليهما  
في ثن .

### البناء للمجهول : (٣)

بني الفعل للمجهول تعدي لمفعولين . وذلك نحو : نبئت زيدا

(١) الكتاب ١ : ١٩

(٢) يأتي ذلك في الباب الثاني .

(٣) الكتاب ١ : ٢٠ ولم يذكر البناء للمجهول وانما سماه المجني

للمفعول .



أبا فلان . وأرى عياله أبا فلان . وللمبتني للمجهول من هذه الأفعال  
 من الأحكام ما لظن وأخواتها ، وقد أدخلها مع ظن وأخواتها في كل  
 الأحوال (٢) . فانت تلمني الفعل كما تلمني ظن . فنقول : فيها أرى  
 أبوك . وتعلقه كما تعلقها . ونقول : أين تروى زيد ؟ وتجعل نائب  
 القائل والفعول الأول ضميرين لشيء واحد . فنقول : أراني . كما  
 قلت حسبتني .

أما ما ذكره بعض النحاة (٣) من جواز الغاء والتعليق في المجهول  
 للمعلوم من هذه الأفعال فلم أجده يذكر ذلك مثيل له .  
 ولم يأت في الباب كنه يشاهد لا من القرآن الكريم ولا من الشعر  
 ولا من كلام العرب وإنما كان يمثل حين يحتاج بأشكلة من عنده .

---

(١) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٢

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٤٥٣ . الصبان على الأشموني ٢ : ٣٩



الفصل الخامس

الحروف المشبهة بالفعل



## علاما :

تنصب ان واخوانها المتدا وترفع الخير . وهي حروف عملت عمل  
الأفعال فتمت ورفعت (١) ، كما ان الفعل ينصب ويرفع ، ( وقد  
عملت بحق الشبه لاجل الاصل لان الرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ،  
والحرف لا يوجب فاعلا ولا مفعولا ، فلماذا كان عمله الرفع والنصب  
بحق الشبه ... ونظير ان واخوانها عشرون واخوانها في انها تعمل بحق  
الشبه من غير معنى الفعل المتصرف ... ) (٢) .

هذه علامة عملها انها اشبهت الفعل فعملت عمله ، اما كيف اشبهت  
الفعل فلم يصرح ، لكنه من حيثها من الفعل بمنزلة ما بين ما الاسم  
العامل عمل فعله ، وان كان في غيره معنى هذه الحروف ما يشير  
الى انها في معاني الافعال ، اما وجه الشبه الاخرى التي ذكرها النحاة  
فلم اجدتها هنده ، بل لقد جعل سبب الفتحة في ان وليت ( انهما

(١) الكتاب ١ : ٤٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧

(٢) هذه عبارة الرماني التي اوضحت كلام سيبويه فقد قال عنها :

( وهي من الفعل بمنزلة عشرون من الاسماء التي بمنزلة الفعل  
ولا تصرف تصرف الافعال كما ان عشرون لا تصرف تصرف الاسماء  
التي اخلت من الفعل وكانت بمنزلة ) ، الكتاب ١ : ٢٧٩ ، وانظر

شرح الرماني ٢ : ١٤٤

بمترانة الافعال نحو كان . فصار الفتح اول ( ١ ) ، وهذا عكس  
ما قاله السمراني ( ٢ ) من أن حركة آخرها بالفتح عما جعلها معيبة  
بالفعل .

### معانيها :

قدمنا أن هذه الحروف لها معاني الافعال وهذا نقديل ما أجملناه :

١ - إن : وهي لتوكيد الجملة ( ٣ ) . وكذلك أن لانهما حرف  
واحد لما سيأتي ، وقد تأتي أن بمعنى فعل كما قالوا : أيت السوق  
أنك تشقري لنا شيئا أي لملك ( ٤ ) . وكذلك إن تأتي بمعنى آخر  
وهو أن تكون حرف جواب بمعنى أجل ( ٥ ) من ذلك قول الشاعر  
( ابن الرقيات )

يكر المراءى في السيو ح يلعتي وأومنه

ويقلن شيب قد ملا لا وقد كبرت فقلت اته

أي نقلت أجل .

٢ - لكن :

لكن ترجع بعد نفى ( ٦ ) ولا تأتي في أول الكلام ( ٧ ) أي أنها

( ١ ) الكتاب ٣ : ٣٣

( ٢ ) شرح السمراني ٣ : ٤

( ٣ ) الكتاب ١ : ٢٨٥ ، ٢ : ٢١١

( ٤ ) الكتاب ١ : ٤٦٢

( ٥ ) الكتاب ١ : ٤٧٤ ، ٢ : ٢٧٩

( ٦ ) الكتاب ١ : ٢١٦ ، ٢ : ٣١١

( ٧ ) الكتاب ١ : ٢١٧

ثبت معنى ما بعدها ، فتقولك ... لكن هذا عبادك منطلقا كمعنى  
هذا عبادك منطلقا ، ولم يصرح بلفظ الاستفراق .

٣ . ليت :

وهي للتمني (١) ، فانت حين تقول : ليت هذا زيد قائما ،  
انما تمناء في حالة قيام .

٤ . كان :

وهي للتشبيه (٢) ، ففي قولك : كان هذا بشرا منطلقا ، انما  
شبهته انسانا في حال ذهابه .

٥ . لعل :

وانما لعل قوي للرجاء أو الخوف (٣) فحين تقول : لعل هذا زيد  
داهيا ، انما ترجوه أو تخافه في حال ذهاب .

أصلها :

١ - لعل :

نسر هل ان الاء الاولى في لعل زائدة ، واستدل على زيادتها  
بمجيئتها محروقة الهمزة ، قال : ( لا ترى انك تقول عاتاك ) (٤) .

٢ - كان :

الكاف في كان عنده زائدة دخلت لتشبيهه (٥) هل ان التي للتأكيد .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٧ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٧ : ٣١١

(٤) الكتاب ٢ : ٦٧

(٥) الكتاب ٢ : ٦٧

٣. لكن :

أما لكن فيبدو أنه يراها حرافا واحدا إذ لم اجده قد اشار الى غير ذلك .

### الاسم والخبر

التقديم والتأخير :

١ - وجوب تقديم الاسم :

الزمت هذه الحروف تقديم الاسم وتأخير الخبر (١) لأنها فرع على الفعل فلا تصرف تصرفه كما ان ( ما ) فرع على ليس ولم تصرف تصرفها ، فأنت تقول : كان اخاك زيد ، فنقدم الخبر الا انك لا تقول : ثاب اخوك عبدالله ، فهي بمنزلة الافعل في عملها وايست بافعال

٢ - جواز تقديم الخبر :

إذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا جاز تقديمه على الاسم (٢) فتقول : ان فيها زيدا قال الشاعر :

ان لكم اصل البلاد وفرعها فالخبر فيكم ثابتا مبدولا

وكذلك معمول الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا جاز تقديمه (٣) فتقول : ان فيها زيدا قائم قال الشاعر :

فلا تلمني فيها فان يحبوا اخاك مصاب القلب جم بلائله

ونقول : ان اليوم زيدا متعلق .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٦٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٠



## لام التوكيد :

تدخل اللام في خبر إن (١) ، وهي لام ابتداء للتوكيد (٢) ،  
نحو : ان فيك زيدا لراقب ، وان زيدا فيها قاتما ، وقد تدخل  
هذه اللام على معمول الخبر (٣) فتقول ان زيدا لبيك مأخوذاً ، قال  
الشاعر ( وهو أبو زيد الطائي ) :

ان امرأ خصني عمداً مودته على الثنائي لعندي غير مكفود  
وواضح من نمطه انه لا يجوز دخول اللام على معمول الخبر  
اذا تأخر عن الخبر ، ولم يمثل لدخول اللام في غير خبر مكسورة  
الهمزة بما يقيد الى ان مذهبه مذهب جمهور النحويين في عدم جواز دخول  
اللام في خبر غير ان خلافاً للمبرد والكوفيين (٤) .  
الاهمال :

قد تهمل هذه الحروف فيفارقها العمل الا ان عدداً منها يجوز  
فيه الاهمال مع الاهمال وانما تهمل هذه الحروف في حالتين :  
١ اقترانها بما

تدخل ما على هذه الحروف فتجعلها قسمين وتكون مع الحرف  
الذي قبلها بمنزلة حرف واحد فهي ليست مركبة منه كـ (٥) :

(١) الكتاب ١ : ٢١٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٣

(٣) الكتاب ١ : ٢٨١

(٤) ابن عقيل ١ : ٣٦٣ ، ٣٦٧ وانظر الجمل ص ٦٧

(٥) الكتاب ٢ : ٦٧

ولا زائدة (١) .

أ . ما يجوز الغاوة :

وذلك في حرف واحد منها وهو ليت (٢) إذ تقول : ليتا زيدا  
منطلق ولك أن ترفع فتلغي عملها ، كما انشد رؤبة هذا البيت وهو  
للناطقة اللبياني بالرفع :

لالت إلا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماماتنا ونصنه فقد

ب . ما يجب الغاوة :

وهو بقية أخوات ان ، وقد نعى على ان انما ولكنما ولعلما  
حروف لا تعمل شيئا (٣) ، ونقل وجوب الابقاء في انما من  
الغليل (٤) ، ونهى أيضا أن كأنما مضافة كذلك (٥) ، وقد استشهد  
لألقاء لعلماء بقول الشاعر (٦) ( وهو ابن كراع ) :

تعمل وعالج ذات نفسك وانقرن أبنا جعل لعلماء أنت عالم

٢ . التضعيف :

وهو حذف الحرف الثاني من مضعف الآخر منها ولذا لم تدخل  
ليت في بحث التضعيف لأنها ليست مضعفة الآخر ، فنقسم هذه

---

(١) الكتاب ١ : ٤٠٥ ، ٤٣٢

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٩ ، ٢ ، ٣٠٦

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٢

(٥) الكتاب ١ : ١٠٥ ، ٤٣٢ ، ٤٥٩

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٣

الحروف من حيث التخفيف الى قسمين :

أ - ما لا يجوز تخفيفه :

وهو لعل ، ولم يصرح بعدم الجواز انما يفهم ذلك من كلامه  
على تخفيف ان واخواتها عدا لعل .

ب - ما يجوز تخفيفه :

وهو ان ويأتي اخواتها سوى لعل ، وما يجوز تخفيفه ينقسم الى  
ثلاثة اقسام من حيث جواز الاعمال والاعمال أو وجوبه وقد عمل  
جواز الاعمال مع التخفيف في عدد من هذه الحروف بانها بمنزلة  
الافعال فلما حذف من نفس الحرف شيء لم يغير عمله ، كما لم  
يغير الحذف عمل لم يكن حين قيل لم يك (١) :

جواز الاعمال :

وذلك في ان حيث يجوز اعمالها ويكثر اعمالها وتلزم غيرها  
اللام اذا عملت لثلاثتين بان التي للتخي وذلك قولهم : ان زيد  
لذهاب ، وان عمرو لمح منك ، ومثل ذلك قوله تعالى : ( ان كل  
نفس لما عليها حافظ ) انما هي عليها وما زائدة ، قال : ( وحدثنا  
من ثق به انه سمع من العرب من يقول : ( ان صرا لمنطق ) (٢)  
يعملها مع التخفيف ، واهل المدينة يقرأون - ( وان ) كلاما ليوفينهم  
وبك اعمالهم ) يخففون وينصبون .

وجوب الاعمال :

وذلك في حرفين :

(١) الكتاب ١ : ٢٨٣ وانظر الرماني ج ٢ : ١٤٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٣

١ - أن :

إذا خففت أن فلا يكون اسما الا حضرا (١) قال الشاعر :  
أকাশره وأعلم أن كلاًنا على ما شاء صاحبه حريص  
وقال الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد عظموا    إن هالك كل من يعفى ويتعل  
فهذا على ضمير الهاء ، كأنه قال انه هالك ، أما خبرها فلا يكون  
الا جملة اسمية او فعلية ولكل حال :

١ - جملة اسمية :

لا يحتاج الخبر اذا كان جملة اسمية الى فاصل كما مر في البيتين ،  
لأنك قد جئت بعد الحرف باسم وخير كما او كان عاملا غير  
مخفف ، (٢)

ب - جملة فعلية : (٣)

لم يتحدث على الجملة اذا كان فعلا غير متصرف ، فأما اذا  
كان فعلا متصرفا فهو إما ان يكون دعاء او غير دعاء ، فان كان  
دعاء لم يحتاج الى فاصل أيضا ، فتقول : أما ان جزاك الله خيرا ،  
وذلك لأنك لا تصل الى الفواصل في الدعاء ، أما اذا لم يكن الفعل  
دعاء فيجب الفصل بين الحرف والجملة الفعلية ، فقد ذكر انه يقع  
ان تقول : قد عرفت ان يقول ذلك ، حتى تدخل لا

---

(١) الكتاب ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٨٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٨١

أو سوف أو السين أو قد ، فتقول : قد هرفت أن لا يقول ذلك ،  
ويطل هذا بأنهم جعلوا هذه الحروف عوضاً عما حذف من أنه ،  
فكروها أن يدعو السين أو قد ، إذ قدروا أن تكون عوضاً ولا تنقص  
ما يريدون .

٢ - كان : (١)

ويكون اسمها مضمرًا أيضًا ، إلا أنه قد يظهر على قلة ، وقد جعل  
ظهوره مقصوراً على الشعر وللضرورة كما قال الفاعر :  
كان ورديته رشاء خلب

وإذا اضمر اسمها جاز أن يكون الخبر مفرداً ، قال الفاعر ( وهو  
ابن صريم البشكري )

ويوماً نوافينا بوجه منم كان طيبة نعطوا ال وارق السلم  
والتقدير : كأنها طيبة ، ويجوز أن يكون الخبر جملة كما قال :  
ووجه مشرق النحر كان ندياء حقان

ولم اجده تكلم على الفاسل كما فعل مع أن في الجملة الفعلية  
إذ لم يشر إلى شيء الخبر جملة فعلية .

وجوب الإعمال :

وذلك في حرف واحد وهو لكن (٢) وقد مثل لها بقوله :  
ما أنت صالحاً ولكن طالح على حذف المبتدأ . ولم اجده يذكر لم  
وجوب إعمالها .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ ، ٢٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢

### المعطف :

يعطف على اسم أن واختواتها على صورتين الأولى بعد أن يمتضي  
الخبر والثانية قبل تمامه :

بعد تمام الخبر : (١)

وتنقسم هذه الحروف عندئذ إلى قسمين : الأولى ما يجوز في  
المعطوف معه النصب والرفع وهو : أن وأن ولكن ، والثاني :  
ما يجب فيه النصب وهو ليت وأمل وكان :

أ - جواز النصب والرفع :

يعطف بالواو أو الألف أو لايل بعد تمام خبر أن ويكون الاسم بعدهم  
مرفوعا بالابتداء أو منصوبا محلا على اسم أن ، أما الرفع على الابتداء  
فلأن معنى أن زيدا منطلق ، زيد منطلق ودخلت أن لتوكيد ، فمن  
تقول : أن زيدا منطلق وعمره ، كأنك قلت : زيد منطلق وعمره .  
قال تعالى : ( أن اكبرى من الشركين ورسوله ) - وهناك وجه  
آخر في رفع الاسم بعد حرف المعطف إلا أنه ضعيف وهو أن المعطف  
على الاسم المضمير في الخبر واللاحق عندئذ أن تؤكد (٢) المضمير  
فتقول أن زيدا منطلق هو وعمره ، وأن زيدا ظريف هو وعمره ،  
فإن كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جرى مجرى الظريف والمنطلق ،

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٥-٢٨٦

(٢) لم يذكر سيبويه أن ( هو ) هنا تأكيد للضمير ، إنما ذكر أنك  
إذا أردت أن تعطف على الضمير فالاحسن أن تقول : أن  
زيدا منطلق هو وعمره ، وكلمة التوكيد الحذفانها من شرح  
السيرافي ج ٢ ص ١١ وشرح الرماني ج ٢ ص ١٤٩ .

لأن فيه اسما مضمرا مرفوعا كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن  
قومك ينطلقون أجمعون . قال جرير :

إن الخلافة والنبوة فيهم      والمكرمات وسادة أقطار  
فأما النصب فمحلا على اسم إن . قال تعالى : ( ولو أن ماقى  
الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ... ) وقد  
رفع قوم البحر على جعل الجملة بعد الواو للمحال . وقال الرازي ( وهو  
رؤية بن المعراج ) :

إن الربيع الجود والحريفة      يبدأ أبي العباس والصيوقا  
وقد مثل للمطف بلا ولا بل بقوله : إن زيدا منطلق لا عمرو  
وإن شئت قلت : إن زيدا منطلق لا عمرا ، وكذلك : إن زيدا  
فيها لا بل عمرو وإن شئت نصبت .

هذا فيما يتعلق بأن وأن ، وقد نص على أن لكن المثقلة بمنزلة  
أن في جميع الكلام (١) فتجرى مجراها .

ب وجوب النصب :

أما لعل وكان وليت فالمختار أن ينصب الموقوف معهن فنقول  
ليت زيدا منطلق وعمرا ، ويجوز الرفع محلا على الاسم المضممر  
في الخبر لأعلى الابتداء كما في أن ، ويقبح الحمل على المضممر حتى  
تؤكد فتقول : هو ، وإنما لم يجوز أن يعمل الرفع على الابتداء  
لأن ليس للتعني فقبح عندهم أن يحملوا الابتداء الذي ليس

(١) يعني في جميع الكلام الذي مر في هذا الباب ، وقد أثارت  
هذه العبارة شبهة لدى اللورد فاجاب عنها السيد في ص ١١

حل معنى التحني على ما هذا معناه وكذلك القول في لعل وكأن (١).  
قبل تمام الخبر :

يتمين النصب في المعلوم على اسماء هذه الحروف قبل تمام  
اخبارها ، وقد نرس على ان قول بعضهم : انك وزيد ذاهبان غلط (٢) ،  
واما قوله تعالى : ( ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون... ) (٣)  
فانه على التقديم والتأخير ، فيكون الصابئون مبتدأ بعد تمام الآية ،  
وكذلك قول الشاعر ( بشر بن ابي حازم ) :

والا فاعملوا اما وانتم بقاء ما بقينا في شقاق  
انما هو على التقديم والتأخير أيضا ، فكأنه قال : فاعملوا انا  
بقاء ما بقينا وانتم .

#### الوصف والتوكيد :

في وصف الاسم وتوكيده بهذه الحروف حالان ، الاول :  
وجوب النصب ، والثاني جواز النصب والرفع ، الا اننا افردناهما  
من بعضهما في الحديث لاختلاف التقدير فيهما وفي الرفع خاصة .

---

(١) قال السيرافي في الشرح ٣ : ١١ ( حل المعلوم على هذه الحروف  
على الابتداء بفهم المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التحني  
والتهيب والترجي ، فلذلك لم يعملوا على الابتداء ، الا ترى  
انا لو قلنا ليت زيدا منطلق وعمر مقبم على معقبة جملة على جملة  
كان ( عمر مقبم ) خارجا عن التحني .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٣) المائدة آية ٦٩



## الوصف :

### أ - وجوب النصب :

وذلك قبل تمام الخبر ، ولم يصرح سيبويه بوجوب نصب الصفة في هذا الموضع إنما يفهم ذلك من تمثيله (١) ، إذ أنه مثل للوصف قبل تمام الخبر بقوله : أن زيدا الظريف منطلق بنصب الظريف ، ولم يشر إلى غير ذلك .

### ب جواز الرفع والنصب :

وذلك إذا جاءت الصفة بعد تمام الخبر ، أما النصب فمعملا على اسم أن ، وقد قرئ- بالوجهين قوله تعالى ( أن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ) وعلام الغيوب . وأما الرفع فعلى وجهين : الأول أنه حين نقول أن زيدا منطلق العاقل اللبيب نرفع العاقل اللبيب حلا على الضمير الذي في الخبر منطلق ، على أنه بدل منه . والثاني أن يرتفع كل جواب من هو فكأنه قيل له حين قال أن زيدا منطلق . من هو فقال ، العاقل اللبيب ، أي هو العاقل اللبيب (٢) .  
التأكيد :

### أ - وجوب النصب :

وذلك قبل تمام الخبر فلا يجوز أن يؤكد الاسم إلا بالنصب وقد غلط سيبويه من قالوا أنهم أجمعون ذاهبون (٣) ، ثم اعترف عنهم

(١) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٦ وانظر السهائي ٣ : ١٢ والرماني ٢ : ١٥٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠

بأنهم رفعوا على التوهم . كما أنهم جروا ولا سابق في قوله :  
 بدالي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا  
 على توهم الياء في خبر ليس ، فكذلك هنا توهموا ان الضم  
 ( هم ) في موضع الرفع فأكدوا بالرفع .

ب - جواز الرفع والنصب : (١)

وذلك اذا أكد الاسم بعد تمام الخبر ، اما الرفع فحملا على  
 الضم الذي في الخبر وذلك قولك : ان قومك فيها كلهم . وان  
 قومك فيها اجمعون ، واما النصب فحملا على اسم ان ، وقد قرأ بعضهم  
 بالنصب قوله تعالى : ( وان هذه امكم امية واحدة ) كانه قال ( ان  
 امكم كلها ) (٢) . هذا اذا لم يكن التوكيد بالنفس فاذا كان  
 التوكيد بالنفس جاز ايضا حملا على المضمر والتقدير هو نفسه . الا  
 ان الاحسن (٣) النصب حملا على اسم ان فنقول : ان زيدا فيها نفسه ،  
 وان زيدا يقول ذاك نفسه .

الحال :

ذكر ان النكرة تأتي حالا عن اسم ان بعد ان يمضي الخبر (٤) .  
 وذلك قوله : ان هذا زيد قائما . وقد اطال سيدي في هذا الباب

(١) الكتاب ٢٨٦ : ١

(٢) الكتاب ٢٨٧ : ١

(٣) الكتاب ٢٨٦ : ٩ ولم يذكر لم كان الاحسن هذا ، وانظر الرماني

١٥١ : ٢

(٤) الكتاب ٢٨٧ : ١

ودخل في الذنب على القتم والمدح والتعظيم والفضير ... بما لا نجد  
له علاقة ذات بال بموضوع البحث .

### الحذف

#### أ - حذف الاسم :

لا يحذف اسم إن واخواتها إلا للضرورة . من ذلك قول الفرزدق :  
فلو كنت ضيبتا عرفت قرابتي ولكن زنجي<sup>١</sup> عظام المشافر  
أراد ولكيك زنجي<sup>(١)</sup> . ونقل عن الخليل أن ناسا من العرب  
يقولون : إن بك زيد مأخوذ وذكر أن الخليل أولها على ضمير الهاء  
في أن (٢) والتقدير أنه بك زيد مأخوذ . وتكون الجملة خبر إن .  
وبما جاء على ضمير الهاء قول الأعمش :

إن من لام في بني بيت حمأ      ن الله وأهله في الشطوب  
والول أمية بن أبي الصلت :

ولكن من لا يلق أمرا ينويه      بعدته ينزل به وهو أهول  
وقد ذكر أن الخليل جعل كل هذا على ضمير الهاء (٣) وأجازه .  
ب - حذف الخبر :

يجوز حذف الخبر في إن واخواتها إذا دل عليه دليل . سواء كان  
الخبر ظرفا أو جاراً ومجروراً أم كان مفرداً أو جملة . لا فرق في  
ذلك ، ويبدو أن الحذف أكثر ما يكون منه في الخبر إذا كان ظرفا

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٢ وانظر شرح الأعمش في حاشية الصفحة .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨١

(٣) الكتاب ١ : ٤٣٩

أو جارا وعروراً ، فقد قل بعد ذكر الامثلة : كانه قال : ( أن  
لنا ... أو عندنا ، فالذي يضم هذا النحو أو ما أشبهه ) (١) وقد  
مثل لذلك بقوله : إن مالا وإن ولداً أي أن لهم مالا ، ويقول الرجل  
لرجل : هل لكم أحد أن الناس ألب هليكم ، فيقول : أن زيدا  
وإن عمرا ، أي أن لنا ، قل الأمش :

ان محلاً وان مرتحلاً وان في السفر ما ينسب مهلاً  
ونقول ان غيرها ايلاً وشاء ، أي ان لنا أو عندنا ، واستشهد  
لحذف الخبر المفرد (٢) بقول الشاعر :

فما كنت ضابطاً ولكن طالباً      اناخ قليلاً فوق ظهر سبيل  
أي ولكن طالباً منيهاً أن ، واستشهد لحذف الخبر وهو جملة (٣)  
بقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا وولجها

إذا جاز أن يكون التقدير : يا ليت لنا أيام الصبا ، أو يا ليت  
أيام الصبا أتيت ، وكذلك أول بيت الفرزدق المار إذا نصب زنجبها ،  
فقد ذكر أن النصب أحسن من تقدير ولكن زنجبها عظيم المشاعر  
لا يعرف قارئه

أب وان :

يلاحظ أن سيبويه لم يذكر ( أن ) مفتوحة الهجزة حين عدد

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٤

الحروف المعينة بالفعل . كما ان عنوان الباب يستدعي النظر فهو يقول ( هذا باب الحروف الخمسة ... ) (١) ، وفي استعراضنا الامثلة والشواهد التي اوردناها في الباب نجد يدكرها احيانا وهو يتحدث عن مكسورة الهمزة (٢) . وقد افرد بابا في آخر الجزء الاول لاستعمالات مفتوحة الهمزة ومكسورتها (٣) . كل ذلك يشير الى انه يراها حرفا واحدا تكسر همزته في مواطن وتفتح في مواطن اخرى . ويذهب هذا الرأي انه حين يأتي الى اصل كان يدكر رأي التحليل فيها اذ يقول : ( وقد سالت التحليل عن كان فزعم انها ان لحة بها الكاف للتشبيه ولكنها سارت مع ان بمنزلة كلمة واحدة : (٤) ولم يذكر نقضا له فكأنه بمنزلة . ووضح ان المنفرد جعلت على مكسورة الهمزة فغيرتها الى مفتوحة الهمزة ، فهو اشارة الى ان الحرف واحد وان تغير وضع الهمزة لمعنى تستدعيه الجملة .

الا ان الناظر في الكتاب يستوقفه قوله : ( اما ان فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما ان الفعل صلة لان الحقيقة : (٥) وقوله : ( واما ان فانما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في ان كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الاسماء ) (٦) . ويبدو انه حين يقول ،

(١) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٢) كما في باب ما يكون عمولا على ان ١ . ٢٨٥ حيث استشهد

بالآية الكريمة ( ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام )

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٥) الكتاب ١ : ٤٦١

(٦) الكتاب ١ : ٤٦١

أن اسم ، إنما يعني أن واسمها وخبرها . وقد شرح السيرافي الكلمة الأولى بقوله ( أن وما بعدها من اسمها وخبرها منزلة من منزلة اسم واحد في مذهب المصدر ) (١) وما يؤيد أن ميبويه إنما هذا المعنى أراد قوله : ( ونقول : لو أنه ذاهب لكان خبرا له فإن مبنية على لو ) (٢) فقد ذكر هنا أن فقط ثم يعقب ذلك قوله : ( كأنك قلت لو ذاك . جعلت أن وما بعدها في موضعه ) فهو إذن يقول ( أن ) في مثل هذه المواضع ويعني أن وما بعدها . وقد يذكر كلمة ما بعدها أحيانا أو لا يذكرها اعتمادا على فهم السامع . وقد صرح بأنما واسمها وخبرها كلها اسم حيث قال : ( ألا ترى أنك تقول : بلغني أن زيدا جاء . فإن زيدا جاء كله اسم ) (٣) .

مواطن أن :

تقع أن وما بعدها في موضع رفع أو نصب أو جر أو تابع لأحد هذه المواضع :

أ - الرفع :

١ - في موضع المبتدأ وذلك :

أ - نحو قولك : أحق أنك ذاهب ، فقدم الخبر وتأخر أن .

ب - بعد الظرف :

فتقدم الخبر ونقول : أحقا أنك ذاهب (٤) ، على جعل حقا

( ١ ) شرح السيرافي ج ٤ : ص ١٨

( ٢ ) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٣٦١

( ٣ ) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٦١

( ٤ ) الكتاب ١ : ٤٦٨

ظرف والتقدير : أفي حق أنك ذاهب ؟ ونقول بخيرا : حقا أنك  
ذاهب . ومن الاول قول العبدى :

أحقا أن جريتنا استقلوا      فنيما وابشء فربق ؟

ج - بعد شد ما وعز ما :

والجملة أيضا بمنزلة حقا أنك ذاهب (١) تقول : شديما أنك  
ذاهب ، وعزما أنك ذاهب .

د - بعد لولا :

وذلك قوله : لولا أنه منطلق لفعلت (٢)

ه - بعد لو :

وأن وما بعدها هنا بمنزلة ما بعد لولا ، فنقول : لو أنه ذاهب  
لكان خيرا له ، كالك قلت : لو ذاك (٣) ، وقوله : لو ذاك ، للتشبيه  
لأن لو لا تأتي بعدها الاسماء مبتدأ .

٢ - في موضع الخبر :

وذلك نحو قوله : أما في الدار فأنت منطلق ، فكأنك قلت :  
فحديثك وشهرك (٤) .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٤٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٤٧٠

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٠

### ٣ - في موضع الفاعل

تقول : بلغني أنك منطلق ، فكانك قلت : بلغني ذلك (١) . ومنه  
يجوزها بعد لا جرم كقوله تعالى : ( لا جرم أن لهم النار ) . (فإن  
جرم قد غطت أروا لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار . ولقد  
استحق أن لهم النار ) (٢) .

ومنه أيضا أن تأتي بعد الا للمفاد (٣) . قال تعالى : ( وما منهم  
أن تقبل منهم صدقاتهم الا أنهم كفروا بالله )

### ٤ - في موضع نائب الفاعل :

لم يذكره سيوريه ولا مثل له . وقد استشهد (٤) له النحويون  
بقوله تعالى : ( قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن ) .

### ٥ - تابع لمرفوع :

#### ١ - معطوفة : (٥)

نحو : ذلك وإن لك عندي ما أحببت ، قال تعالى : ( ذلكم وإن  
الله موهن كيد الكافرين )

#### ٢ - بدل (٦) :

تقول : بلغني الحديث أنهم منطلقون .

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٩

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٣ ، ٣٦٨

(٤) البيان على الأشعري ١ : ٢٧٢

(٥) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٦) الكتاب ١ : ٤٦٦



ب - النصب :

١ - في موضع المفعول به :

نقول : قد عرفت أنك مطلق (١) ، كأنك قلت : قد عرفت ذلك .

٢ - أن أحد مصدر مفعولي ظن

نقول : ظننت أنك متطابق (٢) ، فظن مائدة كأنك قلت ظننت ذلك .

٣ - في موضع المفعول :

والنصب على إسقاط الجار فنقول : جئتك أنك تريد المعروف ، أي لأنك ، وقد حذف اللام ، وحذف قوله تعالى : إني قد علمت به أي مغاوب فاقصر ( أراد يأتي مغاوب ، وقيل العزوف في إحدى الروايتين )

جئت نعيما منك أي أنا ابنها وشاعرها المعروف عند الرواسم ( ولم يقل أنسلن أن أن في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حذف نثر استعماله في كلامهم فجاء حذف الجار فيه كما حذفوا رب في قوله : وليد نعيبه مكسوبا ، لكان قولا قويا ) (٣)

٤ - تابع المنصوب :

١ - مملوكة :

نقول : قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه مقيم ، قال مساعدة بن

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦١

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٦٤ - ٤٥٦٥

جؤية :

وأنه على شيب القفال وأنها نواقع بعلا مرة وتشم  
هكذا رواه أبو الخطاب وزعم أنه سمعه من العرب على هذا  
الوجه (١)

٢ - بدل :

ومنه قوله تعالى : ( واذا يمدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم )  
فإن بدل من إحدى الطائفتين (٢) كأنه قيل . واذا يمدكم الله أن  
إحدى الطائفتين لكم .

ج - الجر :

١ - بالحرف :

لم يقرئ سيوويه لذلك بابا وإنما جعل الباب لما جاء بأسقاط  
حرف الجر على تقديره . وقد ذكر أمثلة عدة في هذا من بعضها في  
الحديث عن النصب . وقد ذكرنا أولها بإعادة حرف الجر ، وفي  
ذلك إشارة إلى ورود أن وما بعدها في موضع جر بالحرف . بل أنه  
لا يرى بأسا من إهرابها . وقد نزع عنها الجار . في موضع جر ويرى  
أن ذلك قوي وقد مر ذكره (٣) .

ويحسن هنا أن نغير إلى زيادة ( ما ) بعد حرف الجر (٤) في

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٧

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٠

نحو قوله : كما أنه لا يعلم ذلك فقد تجاوز الله عنه . فقد ذكر  
أنه سأل عنها الخليل فأخبره أن ما زائدة والكاف هي العاملة في  
أنه . إلا أن ( ما ) لا تحذف خشية التباسها بكان . ويجوز حذفها  
في الشعر كقوله :

فروم تباى عند باب دقاه      كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا  
٢ - بالإضافة

وذلك نحو : ما رأيت مثله من أن الله خلقني (١) . ومنه قوله  
نعمالي ( أنه الحق مثل ما أنكم تنطقون ) و ( ما ) هنا زائدة .  
ويذكر عن يونس أن بعض العرب يرفع مثل في الآية فيستدل بذلك  
على زيادة ( ما ) إذ لو لم تكن زائدة ما لرفع مثل (٢) .  
٣ - تابع لمجرور :

لم أجده يذكر ذلك ولا مثل له ولعله اكتفى بذكره في المرفوع  
والمنصوب فلم يجد ما يحمله على إعادته هنا .  
مواطن إن :

الابتداء :

ينص على أن إن لا تأتي إلا في الابتداء فيقول : ( ولا تكون  
إن إلا مبتدأة ) وذلك قولك : ( إن زيدا منطلق . وانتك ذاهب ) (٣) .  
وهذا حكم عام يفصله بعد ذلك بتخصيص مواطنها .

أ - أن تقع محكية بالقول :

نحو : قال عمرو إن زيدا خير الناس . فإن جاء القول على غير

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١

الحكاية وجب فتح الهزة ، وأن كانت الجملة حكاية بغير القول وجب  
الكسر (١) ، كما في قراءة عيسى : ( فعدا ربه [ني مغلوب فاتعصر] )  
أراد أن يعكس قوله ، كما قال عز وجل : ، والذين اتخذوا من  
دونه أولياء ، ما نعبدهم . . . )

ب - أول الجملة المستأنفة :

من ذلك قوله تعالى : ( وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون )  
فقد ابتدأ بعد وما يشعركم ولو فتحت الهزة لكان عفرا لهم (٢) ،  
إذ أنهم كانوا يطالبون بانزال آية ويعدون بالإيمان فأنجز سبحانه  
أنه لو جاءت الآية لما آمنوا ، فبلى قراءة الفتح يكون المعنى ما يدريكم  
عدم إيمانهم إذا جاءت ، وليس هذا مقصود الآية ، وقد قرأها أهل  
المدينة أنها ، تذكر الخليل أنها هنا بمعنى أهل ، وقد ورد ذلك عن  
العرب ، فقد جاء عنهم أنهم قالوا أنت السوق أنك تشترى لنا  
شيئا ، أي ثعلك .

ومنه أن تقع في موضع التعليل ، وقد جعله سيبويه من مواعين  
أن كما مر ، إلا أنه ذكر أنك إذا أردت ابتداء الجملة ولم ترد  
التعليل كان الكسر جيدا (٣) فنقول : جئتك إنك تريد المعروف .

ج - بعد إلا :

وذلك قوله : ألا الله متعلق (٤) .

(١) الكتاب ١ : ١٧١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٣

(٣) الكتاب ١ : ١٦٤

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢

د - في يده صلة :

ويرى أن المعنى للقسم (١) ، فانت حين تقول : أعطيت ما إن شره خير من جيد ما معك ، إنما هي صلة لما ، فكأنك قلت : ما والله إن شره خير من جيد ما معك ، ومنه قوله تعالى : ( وأنبأهم من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ) .

هـ - جواب قسم أو ما في معناه : (٢)

نقول : والله إنه لذهاب ، وما جاء على معنى القسم قوله تعالى : ( والله يشهد إن المتافقين لكاذبون ) ونقول : أشهد إنه لمنطلق ، فأشهد بمنزلة قوله والله إنه لذهاب وهي غم عاملة في أن إذا وجود اللام يدل على أنها مبتدأة ، ويجوز حذف اللام في الشعر فنقول : أشهد إن زيدا ذاهب تشبيها بالقسم في قولك : والله إنه لذهاب . لأن معناها معنى اليمين ، إلا أن ذلك ضعيف فيصح إلا باللام .

و - بعد فعل قلبي خلق عنها باللام :

نحو : قد علمت إنه خير منك ، فظن مبتدأة (٣) وعلمت معلقة بمنزلة في قولك علمت أيهم قال ذاك ، ومنه قوله تعالى : ( هل أدلكم على رجل يبتكم إذا عزتم كل نزق لكم أمي خلق جديد ) وقال الشاعر :

ألم تر إني وابن أسود ليلة      لنصري إلى ثامر بن يعلو سناهما

(١) الكتاب ١ : ٤٧٣

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٣

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٣ - ٤٧٤

ز - في مواقع الحال :

سواء سبقت بواو الحال لم لم تسيق ، تقول : رأيت شابا وانه يقف  
يوثقا (١) تأمك قلت : رأيت شابا وهذه حالة ، قال كثير (٢) :

ما اعطاني ولا سألتهما الا واني لهاجزى كرمي

وبما جاء بغير الواو قوله تعالى : ( وما ارسلنا قبلك من المرسلين  
الا انهم لياكلون الطعام ) وتقول : ما قدم علينا أمير الا انه مكرم  
لي ، فان لم تكن في موقع الحال فتحت الهزة بتقدير لام قبلها أي  
لا كرم .

جواز الفتح والكسر :

هناك مواطن يجوز فيها فتح همزة ان وكسرها على معنيين  
مختلفين ، وهي :

١ - بعد اذا الفجائية (٣) :

نحو مررت فاذا انه يقول ، قال الشاعر :

وكنك أرى زيدا كما قيل سيذا اذا انه عبد القفا والهازم  
تكسر الهزة لأن الموضع ابتدأ به اذا كأنك قلت اذا هو عبد  
القفا ، ولك ان تفتح الهزة فتقول : اذا انه عبد القفا ، على تقدير :  
فاذا أمره العبودية .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٢

٢ - بعد قسم ليس في جواب اللام : (١)

وذلك قولك : أما والله أنه ذاهب ، اذ هو على تقدير علمت  
والله أنه ذاهب ، فإذا كسرت الهمزة فقلت : أما والله أنه ذاهب  
فأما هنا بمعنى ألا فكانك قلت : ألا والله أنه ذاهب .

٣ - بعد أمّا : (٢)

ذكر الله سال الخليل من قوله : أما الله ذاهب ، وأما أنه منطلق ،  
فمع أنه إذا كان معنى أما في الجملة معنى إلا الاستثنائية كسرت  
الهمزة لأنه من مواطن أن فكانه قال : إلا أنه ذاهب وإن كانت  
أما بمعنى حقا فتحت الهمزة فكانك قلت : حقا أنك منطلق .

٤ - بعد فاء الجزاء : (٣)

نفل أن الخليل لا يميز إلا فتحة الهمزة في قوله تعالى : ( ألم  
يعلموا أنه من يحدد الله ورسوله فإن له نار جهنم ) لأنه لا يراما  
هنا من مواطن الابتداء ، ولم يوافقه سيبويه على ذلك بل أجاز كسر  
الهمزة على جعله من مواطن أن أيضا ، فقد ذكر أنه لو كسرت  
كانت عربية جيدة واستدل على ذلك بأنه سمعهم يقولون في قول ابن مقبل :  
وعلمي بأسداه المياه فلم تزل      قلانس تخدي في طريق طلائع  
واني إذا ملت ركابي مناخها      فاني على حظي من الأمر بجامع  
بكسر الهمزة بعد الفاء . وذكر أيضا أن الأعرج قرأ بالكسر  
قوله تعالى : ( أنه من عمل منكم سوء يجراله ثم تاب من بعده وأصلح

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٧

فانه غفور رحيم ) .

واجاز حذف الفاء في الشعر ، فلك ان تقول : قد علمت أنك  
إذا فعلت إنك فاعل على ارادة معنى الفاء والتقدير : فانك فاعل .

٥ - بعد القول : (١)

وهي في الأصل من ابواب ان مكسورة الهمزة وذلك اذا كان  
الحكاية كما تقدم فانت حين تقول : قال عمرو ان زيدا خير الناس .  
انما اردت ان تحكي قوله فليس لك ان تعمل القول في ان ، الا ان  
همزة ان تفتح بعد القول في موضعين :

أ - اذا جاءت تقول بمعنى تظن :

وقد نسب ذلك الى يونس فتقول : متى تقول أنك ذاهب أي متى  
تظن ، فان اردت معنى الحكاية كسرت .

ب - ان تقع بعد مبتدأ هو في المعنى قول وكان خبر ان اولا  
والقائل واحد :

نحو : اول ما أقول اني احمد الله ، فكانك قلت اول ما أقول  
الحمد لله ، فان اردت الحكاية كسرت الهمزة فقلت ، اول ما أقول  
انني احمد الله .

٦ - بعد الوار (٢) :

إذا كانت مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، فلك ان تفتح الهمزة  
فتعطف ، تقول ان لك عطا على وأنت لا تؤذي ، كأنك قلت : وإن

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢



الك ان لا تؤذى ، وان شئت ابتدأت بعد الراو فقلت : وانك . وقد  
قرى - بالوجهين قوله تعالى : ( وانك لا نظماً فيها ) وقال بعضهم  
( وانك ... )

٧ - بعد اما (١) .

وذلك قولك : اما في الدار فاني قائم ، تكسر الهمزة اذا  
أردت الابتداء كأنك قلت اما في الدار فاني قائم ، فان لم ترد  
معنى الابتداء جاز الفتح على تقدير اما في الدار فحديثك وخبرك .

٨ - بعد حتى : (٢)

تكسر همزة ان بعد حتى اذا كانت ابتدائية فتقول : قد قاله  
القوم حتى ان زيدا بقوله فان كانت عاطفة فتحت الهمزة فقلت :  
قد عرفت امورك حتى انك احق ، فكأنك قلت : قد عرفت امورك  
حتى حقك .

اما واما : (٣)

ذكر سيوطي ان كل موضع تحسن فيه ان تحسن فيه انما ، وكل  
موضع يجوز فيه ان ثاني انما فيه على انها مبتدأة وكذلك المواضع التي  
يجوز فيها ان وان يجوز فيها انما وانما قال مروجي : ( قل انما انا بشر  
مثلكم يوحى الي انما الوحي له واحد ) فانما وقعت انما هنا لانك  
لو قلت : ان امكم ان واحد ، كان حسناً ، ونقل عن الخليل جواز

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧١ - ٤٧٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٥ - ٤٦٦

كسر همزة ان في انما في قول الشاعر :

ابليغ الخوارث بن ظالم الموعد والتأذير النذور عليا

انما تقتل التيام ولا تقتل يقظان ذا سلاح كعبا

هل تلي إن أن وبالعكس (١) ؟

لا يجوز ان تلي إن ان ولا ان تلي أن ان ، فلا تقول : إن أنك ذاهب  
في الكتاب ولا . قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب . وانما لم  
يجز ذلك لأن كل واحدة منهما لا تستغني عن الاسم والخبر كما  
ان المبتدأ لا يستغني عن الخبر (٢) . والجملة يتمذر ان تكون في أن  
واحد اسما وخبرا لأن وأن على السواء .

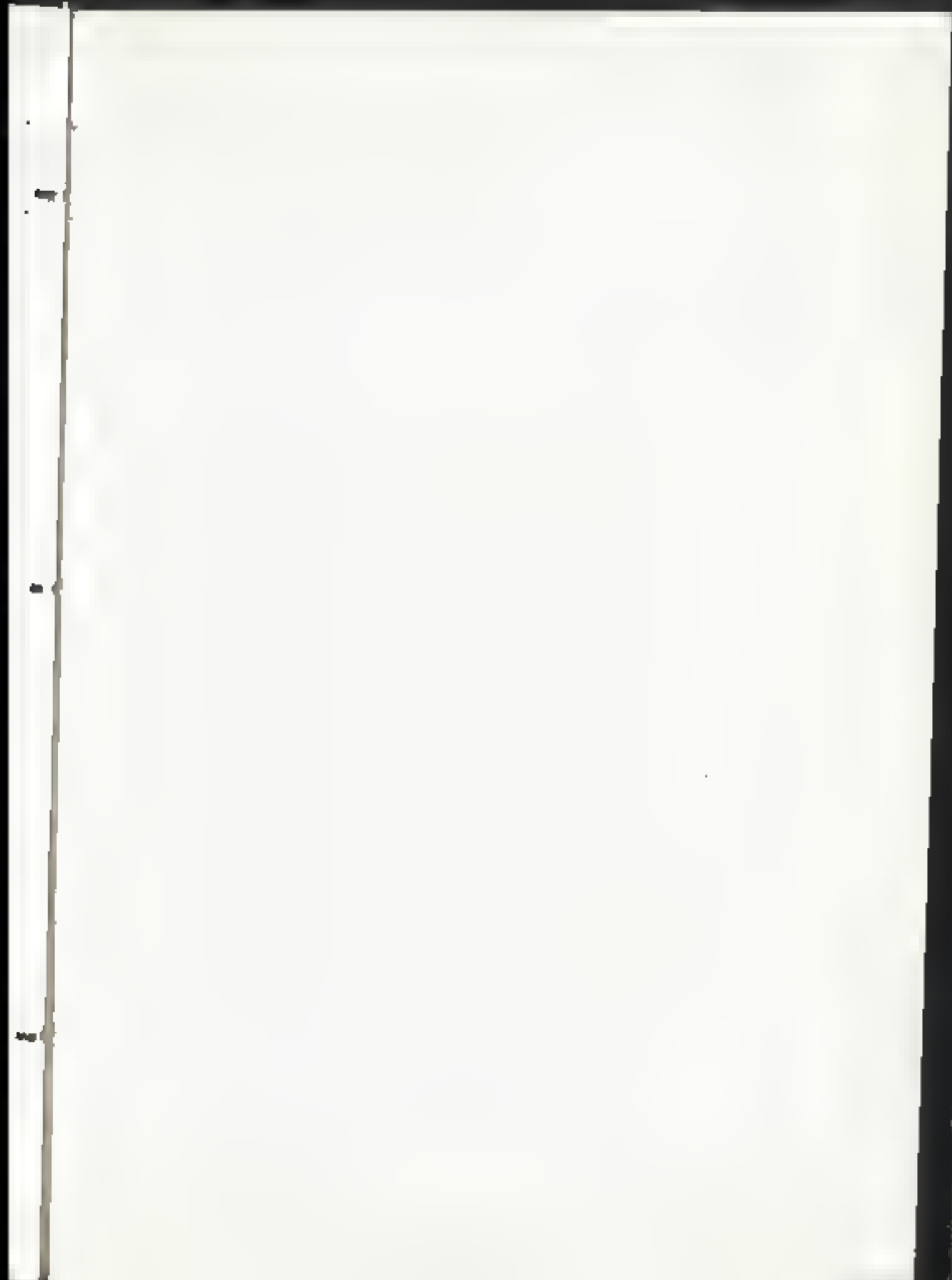
---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٣

(٢) هذه هي العلة التي أوردتها سيبويه لذلك . اما السهراني في  
شرح الكتاب فقد ذكر علة غيرها : ( انهما جيهما للتأكيد ويجريان  
جري ولجداً فكلهما الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام  
وان ) شرح السهراني ج ١ ص ٢٢ . اما الرماني فلم اجد له قد  
نمض لم هذه الكلمة بالفرح حين شرح الباب التي هي فيه والظاهرة  
في ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢

الفصل السادس

لا يتم لغيره



### عملها وشروطه :

تعمل لا النافية في الاسم الذي بعدها فتعصبه ، وعلة عملها في الاسم كمنة على أدب فيه (١) أما الخير لم تنص على عملها فيه إذ يؤكد مادكر ، بعض النسخة (٢) من أن مذهب سيبويه في خير لا إذا كان اسمها مفرداً أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولعل في عبارة سيبويه الأنية ما يفسر إلى هذا المعنى فهو عندما عرض لبيت الشاعر :

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من ولدان مصبوح  
قل : ( لما صار خيراً جرى على الموضع لأنه ليس بوصف ولا معمول  
على لا فيجر مجرى لا أحد فيها (الزيد) (٣) ، أما الخير مع غير المفرد للم  
أجد سيبويه قد فرق بينه وبين الخير مع المفرد إذ لم يذكر شيئاً عن  
العامل فيه ، ويبدو أنه لا فرق عنده بينهما والا لأشار إلى ذلك ،  
وعملها في الاسم لا يكون إلا بشروط وهي  
١ - أن تكون نافية للجنس :

أما النفي فقد نص عليه عنوان الباب إذ قال : ( هذا باب النفي

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٢) الصبان على الأشمولي ٦ : ٢ وانظر شرح السجاني ٢ : ٨٢

(٣) انظر السجاني ٢ : ٨٢ ، والرماني ٢ : ٨

بلا (١) وأما كون النفي للجنس فيؤخذ من إيراد رأي الخليل (٢)  
في أنها جواب : هل من رجل ؟ ومن هنا لاستفراق الجنس فقولنا :  
لا رجل ، في إجابة هذا السؤال إنما هو نفي لهذا الجنس أن يكون في  
مكان (٣) .

فإذا لم يكن نفيها للجنس وكان نفياً للواحد (٤) فإنها إما أن تعمل  
عمل ليس : قال سعد بن مالك :

من مدّ عن نيرانها فانا ابن ليس لا يروح  
وأما أن تعمل ويجب تكرارها ، كقوله تعالى : ( لاخوف عليهم  
ولامم يحزنون ) قال الشاعر ( الراعي ) :

وماصرتك حتى قلت معلنة لاغافه لي في هذا ولا جعل  
وقد يجوز في الشعر على ضعف وتبجح عدم تكرارها ، قال رجل  
من بني سفل :

وانت لمرؤ منا ، خلقت لغراما حيانك لانفع وموتك فاجع  
وكذلك إذا كانت لغیر معنى النفي وذلك بأن تكون زائدة ، النفي  
عملها قال جرير :

ما بان جهلك بعد الخلاء والدين وقد هلك مشيب حين لاحق  
قال : ( إنما هو حين حين ، ولا بمنزلة أما ) إذا الغيث (٥)

(١) الكتاب ١ : ٢١٥

(٢) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٣) انظر السجاني ٣ : ٨٣ ، والرماني ٣ : ٨

(٤) الكتاب ١ : ٢٥٤

(٥) الكتاب ١ : ٢٥٨

## ٢ - ان تعمل في نكرة :

ولا يجوز اعمالها في غير النكرة . فلا تذكر بعدها شيئاً بعينه اذا كانت عملة . وقد شبهها في هذا برتب وكم . فأنت لا تذكر بعد رب الا نكرة . وكم لا تعمل في الخير والاستمراء الا في نكرة . فكأنه اراد ان هذا شأنها لأنها وردت هكذا . ثم مالم يأت ذكر عملة ذلك عند الخليل والتزمها . قال : ( ولا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله هل من عبد او جارية ؟ فصار الجواب نكرة . كما انه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة ) .

فإذا جاء الاسم بعدها معرفة فيجب اعمالها ونكرانها (٢) . فأما ابودى لما ظهره بحري المعرفة به لا وقد عملت فيه تعوّل . من ذلك قول الشاعر :

### لاهيثم النيلة للعطي

فانه هنا نكرة . كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين . ومثل ذلك قول ابن الزبير الاسدي :

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمانة في السداد  
وأما قولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، فقد ذكر انه سأل الخليل عن جعله نكرة . وكيف يكون ذلك وقد اراد المتكلم عتياً عليه السلام فأجاب بأنه لما لم يكن لك ان تعمل لاني معرفة وجب ان تجعل أبا حسن نكرة حتى يحسن ان تعمل فيه لا . وقد علم المخاطب ان عتياً قد دخل في هؤلاء المذكورين وانه قد غيب عن هذه القضية .

(٢) الكتاب ١ : ٢١٥

(٣) الكتاب ١ : ٢٥٤ - ٢٥٥

ويجوز في العمر عدم تكرار لا المحلة في هذا الباب كما قال  
الشاعر :

يكث جزعا واسترجعت ثم آذنت ركايبها ان لا اليها رجوعها  
٢ - ان يتصل اسمها بها : (١)

فليس لك ان تفصل بينهما فتقول : لاقبها رجل . اذ كما انك  
لا تفصل في السؤال الذي جاءت حلة لارجل جواباً عنه فأنت لا تقول  
هل من فيها رجل : فكذلك مع لا . ثم ان لامع الاسم الذي يمدحها  
بمترقة خمسة عشر في النافذ فكما لا يصح الفصل بين خمسة وعشر  
بشيء . فكذلك لا يصح الفصل بين لا واسمها . سواء كان الفصل بالخبر  
ام بغيره . ويعني هذا عدم جواز تقديم الخبر على اسمها .

فإذا فصل بينهما وبين الاسم بغيره فأنها تحمل ويجب تكرارها (٢) .  
لأنها تكون حينئذ جواباً لقولهم : اذا عندك ام ذا ؟ ومنه قوله تعالى :  
( لاقبها غكول ولا هم عنها ينزفون ) .

٣ - ان لا تدخل على معمول غيرها :

فان دخلت على اسم قد عمل فيه غيرها لم تكن عاملة بل تحمل  
ولا يجب تكرارها (٣) من ذلك قولهم : لامرحباً . ولا املاً . ولا اسقياً .  
وكذلك : لاسلام عليك . قال جرير :

ونبتت جنوايا وعميرا يسبحي وعمركو بن عفرا لاسلام على عمرو

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧



فإن ( لا ) تدخل على هذه الأسماء لتتقي ولم تعمل شيئا . كما أنها لا تعمل إذا دخلت على الأفعال التي جاءت هذه الأسماء بدلا من المفاظها ، إذا كان لاسلام تعني لاسلم الله .

ومنه دخولها بين الجار والاسم ، فتكون والاسم الذي بعدها بمنزلة اسم واحد ولا تصح الجار من الوصول إلى الاسم فيكون بعدها مجرورا ، وذلك قوله : أخذه بلا ذنب وغصبت من لاشي . ومنه قول الشاعر :

تركنتي حين لامن لعيش به      وحين جن زمان الناس أو كلبا  
فإن دخلت على صفة المجرور وجب تكرارها (١) فنقول : مررت  
برجل لأفارس ولاشجاع لأنك تجعل الجملة جوابا لمن قال : أبرجل  
شجاع مررت أم بفارس ؟

#### أسمها :

يقسم أسمها من ناحيتين ، الأولى : التنوين حيث ينقسم إلى منون  
وغير منون ، والثانية الإضافة حيث ينقسم إلى مضاف وشبه المضاف  
ومفرد وهو ما لم يكن مضافا ولا شبيها به .

أما التنوين فيجب تركه إلا في العيبه بالمضاف ، وقد نص على  
ترك التنوين فقال : ( وترك التنوين لما عمل فيه لازم ) (٢) وعلة  
هذا لزوم ( أنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو شخصه

(١) الكتاب ١ : ٢٥٨

(٢) الكتاب ١ : ٢٤٥

عشر (١) ، أما لماذا جعلت وماجمات فيه بهذه المنزلة فيقول : لأنها  
 لأنشبهه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل أو ما أجرى مجراه (١)  
 لأن ، لأن من إلا في الكثرة ، ولأن ما فعل فيه في موضع البناء ، فكان  
 عدم المنصب في التمييز في المعرفة والذكر على السواء وكونها مع ما فعل  
 فيه في موضع اسم واحد هو علة حذف التنوين منه (٢) ليدل الفرق  
 بينهما وبين غيرها من المفاعيل ، أما التون فلم تحذف لأنها تختلف  
 عن التنوين وليس حكمها حكمه ، إلا تراها تدخل في الالف واللام  
 وما لا ينصرف (٣) ، مكثها أصل ، والتنوين واقتوى فلم تحذف لذلك ،  
 أما ، أما الإضافة منه لا بد من الاستدلال التي تقدمت  
 إلا المتعارف ، وقد مثل لها جريماً

#### ١ - المفرد :

وهو ما يمكن منقفاً ولا شبهة بالمتعارف ، لا فرق بين الواحد  
 والثنائي والجمع ، وقد نص على أنه منصوب بلا وانما بمنزلة خمسة  
 عشر في النفاذ (٤) ، حيث حذف التنوين منه مفعولاً ، فمع على الابتداء  
 وقوله يوم - الاسم مفعول ، اتفاق النحاة على صحة بناء ما عراب (٥)

(١) الذي يعنيه مما أجرى مجرى الفعل في النصب أن أخواتها .

(٢) انظر شرح الكافية ١ : ٢٢٥

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦ ، قال في شرح المفصل ٢ : ١٠٦ ( نحو قولك :

هذان احمران وهذان المسلمان ، والتنوين لا يثبت في واحد من  
 الموضعين وذلك لقوة التون مع الحركة فهذا مذهب الخليل وسيبويه )

(٤) انظر شرح السماعي ٢ : ٨٣

وليس هذا موضعه ، والراجع من كلامه أنها عنده فتحة اهراب وليست  
فتحة بناء ، وقد مثل للواحد بقوله : لارجل افضل منك ، وللمثنى  
بقوله : لاغلامين لك ، اذا جعلت لك خيراً ، ونس أيضاً على جعلهما  
بمترلة اسم واحد حين قال ليستدل على عدم جعلهما بمترلة اسم واحد  
في مسألة : ( لو اراد ذلك جعل لك خيراً واظهر التون ) (١) وهو هنا  
قد جعل لك خيراً واظهر التون ، فهو اذن بمترلة اسم واحد مع لا ،  
اما جمع المذكر السالم والمؤنث السالم فلم اجده يذكرهما ، وهذا يعني  
انه يجعلهما على المثنى والمفرد ، اد لو كان فيهما خلاف لما في الاولين  
لاوجب الحديث منهما ، وعذبه فهما عنده مع لا بمترلة اسم واحد ،  
ومتصريان أيضاً .

## ٢ - المضائق :

وهو معرب أيضاً الا أنه لم يجعله مع لا بمترلة اسم واحد ، وهو  
ثم يعرج بذلك اما يفهم من كلامه حيث جاء في سقوط التنوين  
للمسألة (٢) ولم يجعله سابقاً لكونه مع لا بمترلة خمسة عشر في اللفظ  
كما فعل مع المفرد ، اما علة ذلك فمن المآل ان اذا اضيف حذف تنوينه  
وهي قاعدة عامة ، واسقاط التنوين من المفرد هنا علة ضعيفة وهي  
مخالفة سائر ما يعمل كما مر ، فعمل سقوط التنوين على العلة الاقوى

(١) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٦

أوجه من حمله على العلة الا ضعف ، وعمله المبرد (١) بغير هذا ،  
 ويدخل في المضاف ما فصلت اللام الزائدة شذوذاً بينه وبين المضاف اليه ،  
 فيسقط التنوين من الاسم للاضافة ، وينقل عن التحليل سقوط التنوين  
 ايضاً (٢) ، وقد اكثروا اطال في هذا الباب بشكل جعل السراقي (٣)  
 يعم اليه ، وذلك نحو لا اباك ولا مسلمين لك ، وقد ورد يحذف  
 اللام الزائدة ايضاً عن العرب عما يؤكد زيارتها وان الاسم مضافاً  
 بعدما (٤) وهو قولهم : لا اباك ، قال مسكين الدارمي :

وقد مات شماغ ومات مزرد      واي كريم لا اباك يمتنع

فان فصل بين اسم لا وما اتصل باللام ( فائبات التنوين احسن وهو  
 الوجه ) (٥) ، ويحل ذلك انك حين تقول لا يدي لك ( فالاسم بمنزلة

(١) قال في المقتضب ص ٨٩٢ ( ... لانه مضاف ، والمضاف لا يكون مع  
 ما قبله اسماً واحداً الا ترى انك لا تجد اسمين جملاً اسماً واحداً  
 وعما مضاف ) وانظر شرح المفصل ٢ : ١٠٠ والمصباح على  
 الاشعوني ٢٠ : ٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٦

(٣) قال السهري ٣ : ٨٨ ( وزيادة اللام شاذة الا في لا وفي النداء ...  
 واخرجه عن القياس سيويه وطول الكلام عليه والاحتجاج له  
 وذكر الاشياء الخاذة لبدل يقدوذه ) .

(٤) انظر حاشية المصباح ٢ : ٥ حيث ذكر مخالفة الجمهور .

(٥) الكتاب ١ : ٣٤٦

اسم ليس بينهما المضاف شيء) ، اما اذا فصلت بينهما فهو قبيح كما  
اليج ان تقول : لا مثل بها الى زيد فتصيف مثل زيد وقد فصلت بينهما .

٢ - الشبه بالمضاف :

والقول فيه كالقول في المضاف من حيث اعرابه وعدم جملة مع  
لا بمنزلة اسم واحد ويجب انهاء النون او التثنية فيه وحلة ذلك  
الاثبات ان ما بعد الاسم صار من تمامه وذلك قولك : لاخيراً . نه  
لك ولا حسناً وجمعه لك . ولاضارباً زيداً لك . فمئة ووجهه وزيد  
من تمام غيراً وحسناً وضارباً (ففتح عتدهم ان يحدفوا قبل ان يشبهوا  
الى مشتق الاسم لان الحذف في النفي في أواخر الاسماء) (١) والاسم  
هنا لم ينته اذ هناك كلمة من تمامه .

الخير : (١)

ذكرنا انه لم ينص على علم في الخبر انما جعلها واسماً في موضع  
ابتداء ، وقد استدل على ذلك برأي الخليل وحجته في ذلك انك تقول :  
لا رجل افضل منك فكأنك قلت : زيد افضل منك ، وهو مرفقح بما  
كان مرفقحاً به قبل دخولها اليها ، فانه حين جعلها وما بعدها بمنزلة  
المتبداً شبهها في ذلك بقولهم : هل من رجل خير منك ، وما من  
رجل خير منك ، في انها مبتداً وما بعدها خير ، والخبر هنا لم يرتفع  
بها ولا بما فكذلك ان الخبر مع لا .

(١) الكتاب ١ : ٣٥٠

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٣

## الحذف

### (أ) حذف الاسم :

يجوز على فدره حذف اسم لا ، وذلك حين يعرف المضاطب مانعني ،  
وعلة جواز الحذف هي كثرة استعمالهم هذا التركيب من الكلام (١)  
وقد اختلف كلامه في مواطن حذفه فتسارده خمس الحذف في موضع  
واحد ، وأخرى اباحه في غيره ، بل لقد جعل الموضع الذي خصه به  
أولاً فرعاً على الثاني ، فقد ذكر ان حذف الاسم لا يكون الا في عليك ،  
نقول : لا عليك وتريد : لا بأس عنبك ، ولا عنرك عليك (٢) ثم ما لبثت  
في مكان آخر ان أجاز حذفه في نحو قولهم : لا كزيد فارساً ، وقال :  
( كأنك قلت : لا فارس كزيد فارساً (٣) ، وجعل لا عليك نظير لا كزيد  
حيث قال : ( ونظير لا كزيد في حذف الاسم قولهم : لا عليك (٤) .

### (ب) حذف الخبر :

الغالب في الخبر بعدما الحذف ، يدل على ذلك أنه حين أراد  
الاستدلال على أنها وأسمها في موضع المبتدأ واحتاج الي انظار الخبر  
قال : ( والدليل ... قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك (٥)

---

(١) الكتاب : ١١٤ ، ٣٥٤

(٢) الكتاب : ١ : ١١٤

(٣) الكتاب : ١ : ٢٩٩

(٤) الكتاب : ١ : ٣٥٤ ، ٢٣٣

(٥) الكتاب : ١ : ٣٥٤

فأظهر الخبر من لغة الحجاز ، ويجوز إسقاطه عندهم أيضا تخفيفاً إذا  
علم المراد نحو : لأمال . ولا نقول لك وكذلك إذا قلت : لا رجل ولا بأس  
وان أظهرت فحسن (١) .

### المعطوف

إذا كان المعطوف نكرة :

فأما أن يكون المعطوف عليه مفرداً أو غير مفرد

المفرد : وفيه حالان :

١ - مع تكرار لا : (١)

وذلك إذا قلت : لا رجل ولا امرأة فيها . ولا قلامين ولا جارين  
لك ، فيجوز في المعطوف في هذه الحالة الرفع والنصب :

(١) الرفع :

حلاً على موضع لا واسمها ، لأنه نصير على أنهما في موضع رفع على  
الابتداء وتكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي قال ذو الرمة :

بها العين والأرام لا عهد عندهما ولا كروع\* إلا المغارات والربيل  
وقال رجل من مذحج :

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم\* لي أن كان ذاك ولا أب\*

وينسب رأي الأجراء على الموضع إلى الخايل ويلتزمه . ولا فرق في

الأجراء على الموضع أعطفت قبل تعلم الخبر كما مثل أم بعد تمامه كما  
في البيتين .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٧ ، ٢٢٣

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٢

(ب) النصب :

حالا على لا الثانية حيث تكون عاملة ، وقد صرح بذلك بعد ان  
اورد الامثلة السار ذكرها في الرفع على الموضع اذ قال : ( وان شئت  
جئت الكلام على لا فنصب ) (١)

ولا يجوز تنوين المعلق المنصوب اذا كررت لعل انها عاملة فاما  
ماورد منه منونا فهو على الفاء لا الثانية (٢) وجعلها لتأكيد النفي  
كقوله : لا رجل ولا امرأة فيها . وقول رجل من بني سليم :

لانسب اليوم ولاخلة  
اتبع المشرق على الرائع

٢ - اذا لم تكرر لا :

جاز في المعلق أيضا الرفع والنصب :

(١) النصب :

ويجب تنوين الاسم المعلق فتقول : لاغلام وجارية فيها ، قال  
الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا  
ولا يجوز ترك التنوين في المعلق (١) لانك لا تجعل الاسم مع لا بمنزلة  
خمس عشرة الا اذا كانت بجنه . فاذا فارقته جرى ذلك على الاصل .  
وهي هنا لم تتصل بالمعلق مباشرة فلا يجوز ترك التنوين .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٥٢

(٢) الكتاب ١ : ٢٤٩

(٣) الكتاب ١ : ٢٤٩



(ب) الرفع :

لم أجده عنده ولم يمثل له .

غير المفرد :

لم أجده يذكر العطف على المضاف أو الغيبة بالمضاف ولم يمثل  
لأي منهما فكأنه اكتفى بالمفرد اشعاراً بأن غير المفرد يحمل عليه .

٢ - إذا كان المضاف معرفة :

فلا يجوز فيه إلا الرفع حملاً على موضع لا واسمها لأنه لا يجوز  
لك أن تعمل لا في معرفة وذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس .

النصب (٢)

١ - المفرد :

يجوز في نصب المفرد الذي لم يفصل بينه وبين متعونه بهيـ النصـب  
والرفع :

(١) النصب : وفيه حالتان :

١ - مسح التثنية :

وذلك قولك : لا غلام طريفاً لك . حيث جعلت الاسم ولا بمنزلة  
اسم واحد وجعلت صفة المنصوب هنا بمنزلة اسم في غير المنفي . إذ  
الك لا تجعل الصفة في غير المنفي مع للوصف بمنزلة اسم واحد .

(١) الكتاب ١ : ٢٥٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٥١ - ٢٥٢

## ٢ - مع عدم التنوين :

وذلك نحو : لاغلام ظريف لك . ويعمل عدم التنوين بأنهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد . ولذلك لو تعددت الصفة لم يجرز في الثانية الا التنوين لانه لا يمكن ان نجعل ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد نحو : لاغلام ظريف - ظريفا - عاقلاً لك ، فانت في الوصف الاول بالخيار ان شئت فوثقه أو ان شئت لم تنون على ما ذكر في التنوين وعدمه ولكن ليس لك في الوصف الثاني الا التنوين لما قدمنا . وكذلك اذا كررت الاسم فقام : لاماء - ماء - بارداً . فليس لك في بلود الا التنوين لانه وصف ثان . اما ماء الثانية فانت فيها بالخيار كما في الوصف الاول .

ولا يجوز الا التنوين اذا فصل بين الوصف وبين اسمها بشيء سواء فصل بظرف أم بغيره وسواء كان الظرف خيراً أم لغواً . وذلك قوله :  
لا رجل اليوم ظريفاً . ولا رجل فيها عاقلاً . وعلة ذلك أنك لا تجعل الصفة والاسم الموصوف بمنزلة الاسم الواحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز ان تفصل بين عشر وخمسة في قولك خمسة عشر .

## (ب) الرافع :

يجوز ان تجري التمت على موضع لا واسمها . وذلك قول العرب :  
لامال له قليل ولا كثير . قال الشاعر : ( امرؤ القيس ) :  
ولمعتما في هواء الجمر طالبة . ولا كمذا الذي في الارض مطلوب  
كانه قال : ولاشيء كمذا . ورفع على الموضع .

## ٢ - غير المقسود :

تحدث عن وجوب التنوين في الوصف المنسوب لاسم لا المضاف

فقال : ( وما لا يكون الوصف فيه إلا متونا قوله : لاماء سماء لك بارداً ، ولا مثله عاقلاً ) وعلى وجوب التنوين بأن المضاف لا يعمل مع فهو بمنزلة خمسة عشر وإنما يذهب عنه التنوين للاضائة ، كما يذهب في غير هذا الموضع ، ولم أجده يذكر جواز الرفع فيه ، ولم يذكر نعت الشبيه بالمضاف ولا مثل له ولعله لم يذهب إلى ذلك اكتفاء بما قاله في المفرد ، وليس هناك ما يدعو لاعادة الكلام عذام الحكم واحداً في جواز النصب حملاً على اللفظ ، والرفع حملاً على الموضع ، وذكر المثال المار لينبه على عدم جواز ترك التنوين للعللة التي مروت .  
وصف المعطوف

ذكر ان أنك في وصف المعطوف مع لا ان نصد به تنوين اوضح التنوين لا تفرق في ذلك ، ففي قولك : لاماء ولألين ان وصفت أثنين فأنت بالخيار في التنوين وتركه ، ولم يذكر الرفع فيه ولعله اكتفى بما مر .

#### البدل :

أجاز سيبويه الرفع والنصب في نحو قوله لامثله احد ، ولا يزيد احد ، ولا مثله رجل ، اما الرفع فحملاً على الموضع ، واما النصب فحملاً على لفظ المنصوب بلا . وقد ذكر السيرافي أنه في الامثلة المارة قد جعل احداً ورجلاً بياناً لأمثلة ، وجري البيان بجري النعت (١) اما الرماني فقد ذكر أنك إذا حملت قوله : لامثله احد على البيان الذي يجري بجري الصفة جاز على الموضع اما اذا حملته على البدل

(١) شرح السهرافي : ج ٢ ص ٩٠

فلا يجوز إلا على التأويل حتى يمسح التقدير فيه (١) .

مع همزة الاستفهام (٢) :

صرح بأن عملها مع الاستفهام مثل عملها في الاخبار واستشهد لها  
من ذلك بقول الشاعر : ( حسان بن ثابت ) .

الا طعان ولا قرسان غادية الا تبحوكم عند النصار  
وكذلك قولهم في المثل : الا قماص باليد . ومن كروم والفاقي  
الاخبار فعل ذلك في الاستفهام فيقول : الاغلام والا جارية . ودخول  
همزة الاستفهام يجعل الكلام على ثلاثة معان :

١ - الاستفهام :

على حقيقته ويجوز فيه كل مدحار في الاخبار .

٢ - النصب :

وهي في هذا تعمل النصب أيضاً مع الاحتفاظ بشروط عملها في  
الاخبار وبسقط اللزوم والتثنية في موضع سقوطها هناك فتقول :  
الا غلام لي والا ماء بارد . ولا ابائي ولا علامي لي وثبت التثنية  
كما اثبتتها في الاخبار فتقول : الا غلامين وجارين لك . وتصحف  
بالتثنية فتقول الا ماء ولينا كما قلت : لاغلام وجارية . الا ان من  
ذكر الخبر فقال : لاغلام الفصل منك ثم ادخل همزة الاستفهام على

(١) شرح الرحاني : ٢٥٣ ص ١٧

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٨ - ٢٥٩

معنى التمتع فليس له إلا أن ينصب ما كان خيراً ، لأن دخول معنى التمتع  
جعله مستغنياً عن الخو كاستغناء اللهم غلاماً ، والمعنى : اللهم عب لي  
غلاماً . فنقول : إلا غلام أفضل منه .

٢ - بمعنى مثلاً

ولا تكون حيثئذ حاملة إنما يكون نصب الاسم بعدها وتنوينه  
بفعل مقدر ، فقد ذكر أنه سأل الخليل عن قول الشاعر :

إلا رجلاً جزاء الله خيراً يدل على محصلة تبيت  
( فزعم أنه ليس على التمتع ولكنه بمنزلة قول الرجل فملاً خيراً  
من ذلك ، كأنه قال : إذا نردوني رجلاً جزاء الله خيراً ، وذكر أن  
يونس خالف الخليل في ذلك وزعم أن الشاعر نون ، مضطراً وقد عقب  
سيبويه على ذلك بما يفيد أنه يغير الرأيين إذ قال : ( أما غيره فوجهه  
على ما ذكرت لك - يغير رأيي يونس - والذي قال - أي يونس -  
مذهب ) .

أما رفع الاسم على المراء عمل لا كما في الأخبار فلم يجره . وعلى  
ذلك بأن الكلام هنا ليس جواباً على سؤال إذا عندك أم ذا . وكذلك  
ليس في هذا الموضع معنى ليس . فانت نقول في الأخبار : لا غلام  
ولا جارية عندي ، ولا نقول : إلا . . .

لاسيما

ذكر أنه سأل الخليل (١) عن قولهم : لا سيما زيد بن الجهم فزعم أنها

(١) الكتاب ١ : ٢٥٠

كقولك : ولا مثل زيد وما زائدة . اما قولهم : لاسيما زيد بالرفع ،  
فانها كقولك : دع مازيدا (١) دع شيئا ما هو زيد ، ولم يذكر النسب  
وذلك قولهم : لاسيما زيدا قال الرماني وليس يحتج وقصد حكاة  
الكافين وانشوا على الالوجه الثلاثة :

الا رب يوم لك منهم صالح      ولاسيما يوما يدارف جاجيل  
انعدوه ايضاً يومهم ويومهم .

---

(١) انظر شرح الرماني ج ٢ ص ١١ - ١٢

# اللب اللسان

موقف النحويين  
من مادة النواسخ في الكتاب

الفصل الاول

مكانة سيوييه والكتاب





يعتزل سيبويه مكان الصدرة في علو المنزلة والتوثيق فيما يتعاق  
 يعلم النحو والصرف ولم يذكره أحد من القدماء والمحدثين الا اظهر  
 اخباره واجزله هذا الرجل الذي تقدم لفته بالذات ان يكتبه ، فقد قبل  
 عنه انه اعلم الناس بالنحو بعد الخليل (١) وانه اعلم الناس باللغة (٢)  
 وانه امام النحويين (٣) حتى الذين تصدوا لاراد على عدد من ارائه لم  
 يقتضهم اكباره وكتابه (٤) اما كتابه فقد قالوا فيه انه قرآن هذا العلم (٥)  
 وانه لم يسبقه احد الى مثله ولا خلق به احد بعده (٦) وانه الامام لكل  
 ما كتب في النحو بعده (٧) وانه كتاب لا ينطق شأوه (٨) لقد كان بهضم  
 يستغرب ان يعمل كتاب كذا في النحو بعده (٩) وان الذين عرفوا

- 
- (١) مراتب النحويين ص ٦٥ ، المزهر ج ٢ ص ٤٠٥ .
  - (٢) مراتب النحويين ص ٨٧ ، طبقات الزيداني ص ٧٢ ، خزنة الادب  
 ج ١ ص ١٧٩ .
  - (٣) المزهر ج ٢ ص ٤٢٦ .
  - (٤) الاستدراك على سيبويه ص ١ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٥١ .
  - (٥) مراتب النحويين ص ٦٥ ، المزهر ج ٢ ص ٤٠٥ .
  - (٦) الفهرست ص ٥١ ، نزهة الاياد ص ٣٩ ، خزنة الادب ج ١  
 ص ١٧٩ .
  - (٧) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٧ .
  - (٨) الهداية والنهاية ج ١٠ ص ١٧٦ .
  - (٩) اخبار النحويين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٥٢ ، نزهة الاياد ص ٣٩ ،  
 انباه الرواة ج ٢ ص ٢٤٨ .

بمخلافهم لسيبويه وأرائه وجدوا انقسم بحاجة الى الارتكاز عليه  
والارتشاف من متوله ، فالتناظرة بينه وبين الكسائي الكوفي رحمه الله  
مشهورة ، والمخلاف بين المعريين أشهر ، الا ان ذلك لم يمنع  
الكوفيين من ان يظهروا اكبارهم لسيبويه وهم يجادلون البصريين ،  
فقد قالوا مثلاً في مسألة من مسائل الخلاف ( والذي يدل على صحة  
ما ذهبنا اليه ان سيبويه يساعدنا على ان الظرف يرفع اذا وقع نحو  
لمبتدأ ) (١) فسيبويه هو الدليل على صحة قواهم وهو الذي يعتمد عليه  
ايضا عددهم في هذا الامر ، وكان قوله الفصل الذي لانتقش بعده ، بل  
ان الكسائي اسام اهل الكوفة في النحو قد درس الكتاب على الانتقش  
سرا واعطاه سبعين ديناراً (٢) وهذا الفراء حين يموت يجد الناس تحت  
وسادته التي كان يجلس عليها بعض كتاب سيبويه (٣) ويروى ان الجاحظ  
اهدى نسخة من كتاب سيبويه الى ابن الزيات وكانت بخط الفراء  
ومقابلته الكسائي ونهذيب الجاحظ فقال عنها الوزير هذه أجل نسخة  
توجد (٤) مما يدل دلالة لا تقبل الشك على مكانة هذا الكتاب السامنة  
وعلى ان قوامته لم تكن مقتصرة على البصرة وحدها انما شاركت فيها

(١) الانصاف ج ١ ص ٢٧ .

(٢) معجم الادباء ج ١ ص ٢٤٤ وفي انباء الرواة ج ٢ ص ٢٧ سيبين  
دينارا وفيه ج ٢ ص ٢٧٢ خمسين ديناراً وجبته وشي ، وفي خزائن  
الادب ج ١ ص ١٧٩ مائتي دينار .

(٣) مراتب النحويين ص ٨٧ ، طبقات الزبيدي ص ٧٢ .

(٤) دائرة المعارف ١٣ : ٤٠٨ ، نزهة الالباء ص ٢٩ ، انباء الرواة

ألمة لغة الكوفة . وكانوا يحرمون على مصاحبه والنظر فيه ولكن دون اعلان لذلك او تصريح .

ولقد ارتبط اسمه بالنحو والفصاحة قديما وحديثا فما يزال الناس اذا سمعوا لحننا فاحشا قالوا في صاحبه انه اساء الى سيبويه وكان اللغة والفصاحة عندهم لا ينفار عليها احد اكثر منه (١) وما زالت منزلته بين العلماء هي هي على كثر القرون حتى وجدنا في عصرنا هذا ذلك الاكهار والاجلال الذي كان له من قبل فنسمع من يقول : ( لم يترك فيهما - يعني النحو والصرف - لتصور التالية شيئا نظيفه الا بهض انتقريعات والزوائد وبذلك كله اصبح هذا الكتاب الامام المتنوع لعلماء النحو والصرف في كل عصر والكنز الذي لا يزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية ) (٢) ومن يقول : ( لقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه احد . حتى لم يعد بحق استاذ الاشر وامامه المقدم ، ويعد كتابه فيه معيار العربية وكذا من كنوزها الزاخرة ) (٣) وفي دائرة المعارف : ( ... ولا يعد هذا الكتاب اكبر مؤلف وصل اليه من علم المصريين فعسب بل هو قد اصبح منذ قايقه عمدة جميع الدراسات العربية في النحو وكان يعرف ترفيفا له بالكتاب وحسب ) (٤) وقد ادرك منزلته المستشرقون ايضا فقال بعضهم ( اتم الكتاب مفضرة

---

(١) سيبويه امام النحاة ص ٧٦ .

(٢) الدكتور شوقي ضيف : مقدمة كتاب الفية الصرف في كتاب سيبويه ص ١١ ، ص ١٢ .

(٣) سيبويه امام النحاة ص ٢ .

(٤) دائرة المعارف الاسلامية ج ١٢ ص ٤٠٦ وما بعدها .

أهل البصرة (١) وقال : أما فنحس البصرة في النحو فهو سيئويه ... ويهتبر  
الكتاب أساساً لجميع الأبحاث النحوية التي ظهرت فيما بعد (٢) ،  
ولا نكاد نجد كتاباً من كتب النحو قديماً وحديثاً يخلو من ذكر  
أرائه في هذه المسألة أو تلك ، ولقد كان النحاة يصنفون على كتابه  
يتدارسونه حتى لا نكاد نجد فقيهاً من فقهاء مدرسة البصرة إلا تعرض  
لشرح الكتاب أو زاد عليه (٣) وكل من كتب في النحو بعده فهو  
على هذا الكتاب حيال (٤) وكانوا في دراستهم أياه يستعملون شأنه فكان  
بعضهم يقول لمن أراد دراسته عليه : هل ركبك البحر؟ (٥) أشعاراً  
بأهميته وخطامة الجهد الذي يحتاجه دارسه .

ولم تكن مكانة سيئويه هذه في نفوس العلماء بعد وفاته فحسب  
بل كانت له مكانته الخاصة في حياته أيضاً فهذا استاذة التحليل وهو  
من نعلم مكانة وعلماء كان يقول له إذا جاء : مرحباً بذاكر لا بديل ، ولم

(١) الجاحظ أشار بلات ص ١٧٦ .

(٢) المصنف نفسه ص ١٨٥ .

(٣) دائرة المعارف ج ١٢ ص ٤٠٦ وما بعدها ، وانظر القهرست

ص ٥٧-٦٢ و ص ٨٥-٨٦ حيث أورد عدداً من النحاة وكتبهم

وشروحهم ، وانظر أيضاً كشف الظنون ج ٢ ص ١٥١-١٥٢

حيث ذكر عدداً كبيراً عن شرحوا كتاب سيئويه .

(٤) انباء الرواة ج ٢ ص ٣٥١ ، كنز العلوم ص ٥٨٨ .

(٥) هو المبرد ، وانظر أخبار النحويين ص ٥٠ ، القهرست ص ٥١ ،

ترجمة الألباء ص ٣٩ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، خزائن الآداب

ج ١ ص ١٧٩ .

ليكن يقولها لغير سيبيويه (١) ، ولقد دفعت منزلته هذه والثقة به النعاة الى الاستشهاد بما اوردته من شعر في كتابه مع ان خمسين منها لم يعرف قائلوها وعلى الرغم مما قيل فيها من انها بما عمله المولدون ودسوه على ائمة النحوي (٢) فمجرد استشهاد سيبيويه بها يلقي في الروح سمعة نسبتها لمن يؤخذ عنهم من العرب وان لم يصرح بقائلها ، وهذه حقائق قلما نالها احد غيره من النعاة .

وفي سبيل ذكر اهمية الكتاب ومكانة سيبيويه من الناصب ايراد رأيين في امالة الكتاب ، الاول : ذكره ابن النديم في الفهرست بقده في هذه الامالة حيث قال : (قرأت بخط ابي العباس ثعلب : اجتمع على صنعه كتاب سيبيويه اثنان واربعون افسانا عنهم سيبيويه ، والاصول والمسائل للخليل) (٣) ، ولقد حاول البعض ان يؤول هذه العبارة بعد ان صرح باحتمال كونها اثرًا من آثار الحسومة بين البصرة والكوفة ، فذكر ان الكتاب يمثل مدرسة البصرة و ( يضم بين دفتيه النتائج المختلفة التي وصل اليها علماؤها ) (٤) الا ان هذه التأويل لا يبعد الشبهة التي يثيرها النص ، والحق ان النص مردود من عدة جهات :

(١) طبقات الزبيدي ص ٦٨ ، انباء الرواة ج ٢ ص ٢٥٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) شرح الافتراح ص ١٠٨ كذلك ذكر الميرد استشهاد سيبيويه بالموضوع من الشعر في الكامل ج ١ ص ٣١٧ .

(٣) الفهرست ص ٥١ ، انباء الرواة ج ٢ ص ٢٤٧ ، الهداية والنهاية ج ١٠ ص ١٧٦ .

(٤) الجاحظ للجاحري ص ١٤٦ .

١ - ان أحداً ممن تولوا مناقشة سيبويه وأرائه في زمانه ومن بعده لم يذكر لنا اسم نهوي واحد من الواحد والأربعين الذين اشتركوا مع سيبويه في وضع الكتاب ، حتى نطلب نفسه .

٢ - لا يحدثنا ابن النديم أين قرأ هذا ، أفلا يحتمل ان يكون خيراً نقل إلى نطلب فأراد ان يستوثق منه في قصاصة وقعت في يد ابن النديم ولم يحكم فيها نطلب ؟

٣ - رغم الخصومات الكثيرة والمحاولات التي تعرض لها الكتاب من رد واستدراك لم نعرف أحد ذكر هذه الشبهة إلا عن نطلب وهو كوفي .  
٤ - اننا نجد ردوداً على عدد من الآراء التي لتخليل في الوقت الذي يصرح فيه النص ان الاصول والمسائل له .

٥ - ان فيه آراء وكثيرة مسائل لغز الخليل ، فقد ورد في الكتاب اثنتان وعشرون وخمسة مائة رواية من الخليل وست وثلاثون وثلاثمائة رواية لغز الخليل (١) ، والمسائل البغية من صناعة الكتاب لم ينسبها لأحد ، فلو كانت الاصول والمسائل لتخليل فما الذي يدعوه لأن يذكره في مواطن ويغفل ذكره في الكتاب جملة ؟ اما هذا العدد الكثير من الرواية من الخليل في الكتاب فهو امر ليس مستغرباً من تلميذ درس النحو على الخليل وكان حليماً له .

٦ - كيف رضي الواحد والأربعون ان ينسب الكتاب إلى سيبويه من دونهم ، وهل يعقل انه اسكتهم ولم يعرف الكتاب إلا بعد موته ؟ ولا يمكن ان تصور انهم ماتوا جميعاً قبل انتشار الكتاب .  
٧ - ابن النديم الذي يروي لنا هذا الخبر مله به ان الكتاب

---

(١) الاحتمالية في سيبويه امام النحاة ص ٩٨ .

اصيل لسيبويه بتدليل قوله قبل النص المذكورة مباشرة : ( وعمل كتابه الذي لم يسبقه الى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده ) .

٨ - الاخفش وهو الطريق الوحيد لرواية كتاب سيبويه يحدثنا عن أصالة الكتاب في رواية مسندة ذكرها صاحب انباء الرواة قال : ( كتبت من خط محمد بن عبد الملك حدثني محمد بن علي بن حمزة قال حدثنا الرياشي قال سمعت الاخفش يقول : كان سيبويه اذا وضع شيئاً من كتابه عرضه علي وهو يرى اني اعلم منه وكان اعلم مني وانا اليوم اعلم منه ) (١) ومثل هذا يقال في تصديق يونس استاذنا مارواه عنه وعن الخليل (٢) فسيبويه اذن وحده كان يضع الكتاب معتمداً على آراء استاذته وزيادة في الإلمامتان كان يستشعر الاخفش فيما يورد فيه ولم يكن واحداً من اثنين واربعين انساناً .

الرأي الثاني يرويه القفطي في انباء الرواة يقول : ( ... وهو - يعني الكتاب - ما لم يسبقه اليه أحد ، وقد قيل انه اخذ كتاب عيسى ابن عمر المسمى بالجامع وبسطه وحشا عليه من كلام الخليل وغيره ، وانه كان كتابه الذي اشتغل به فلما استكمل بالبحث والتحشية نسب اليه ، ويستدل القائل بهذه المقالة بما نقل ان سيبويه لما فارق عيسى ابن عمر ولازم الخليل سأل الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر ، فقال له سيبويه : قد صنفت فيما وسيعين مصنفات في النحو ، وان بعض اهل اليسار جمعها وانت عليها عداوة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى

(١) انباء الرواة ج ٢ ص ٢٥٠ ، معجم الادباء ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ٤٩ ، بنية الوعاة ص ٣٦٦ ، خزانة الادب ج ١ ص ١٨٠ .

تمتيعين أحدهما اسمه الكامل وهو بأرض فارس عند فلان . والجامع  
وهو هذا الكتاب الذي اشتغل فيه عليك وأسألك عن غوامضه .  
فاطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال : وحى الله عيسى ! ثم انهد  
أرتجالا :

ذهب النور جيمنا كله      غير ما أحدث عيسى بن همر  
ذاك اكمال وهذا جامع      فهما للناس شمس ونمر  
فاشار الى الاكمال بالاشارة الى الغائب في قوله ذلك . وشار الى  
الجامع بالاشارة الى الحاضر بقوله وهذا (١) وقد أورد الرواية في مكان  
آخر مبتدئا بكلمة ( ويقال ان الجامع كتاب سيويه ١٠٠ ) ولم يذكر  
الموسر ولا المعاودة انما ذكر ان الخليل عرف الكتاب قال : (٢٠٠) وانه  
لما حضره الى الخليل ليقرأ عليه عرفه الخليل وانهد (٢٠٠) (٢) ، والتناقض  
بين الروایتين واضح فالاولى تزعم ان الخليل سأل سيويه فعرفه بالجامع  
والثانية تجعله يعرفه بمجرد ان لراه سيويه اراءته عليه . والقصة  
تبدأ مرة بكلمة قبل واخرى بكلمة يقال ولانهم من القائل ولا تسند  
الكلام لاحد ، فمن الذي شهد المعاودة بينهما عن كتب عيسى ابن  
همر . ومن هذا الموسر الذي لم يذكره سيويه ولا الرواية مع شغفه  
بالعلم وجمه كل ما اقتبحه عيسى مرة واحدة . ثم ما هذه الافة التي  
انت على سبعين مصنفاً مؤلف واحد في بيت موسر شغوف بالكتب .

(١) انباء الرواة ج ٢ ص ٢٤٧ وانظر البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٠٥  
- ١٠٦ وكشف الظنون ج ١ ص ٢٩٦ ، ج ٢ ص ١٥١ والملاحظ  
لبلات ص ١٨٥ .

(٢) انباء الرواة ج ٢ ص ٢٧٥ .



ثم ما الذي يدعو الخليل لسؤال سيبويه عن كتب عيسى بن عمر وقد درس عليه كما درس سيبويه ، وإذا كان جاهلا بها كما تروى القصة فكيف سأل له وهو العالم الثقة ان يمتدح دون دراسة وتمحيص ، ونقول القصة ان الخليل سأل سيبويه لما فارق هذا عيسى ، فما ادرى سيبويه انه لم يعد في الوجود الا هذان بعد ان فارقه وسيبويه ثقة لا يلقي الكلام جزافا ، ليس من الممكن ان تكون كتب قد نسخت في زمانه أو بعد وفاته فكيف سأل له ان يقول له في الوجود ، أم أن عيسى لم يكن يؤلف الا لذلك المؤسر المجهول فلما جاءت الأفة لم ينج منها الا الجامع عند سيبويه والكامل ذهب الى بلا فارس ؟ ثم ان الروايات تحدث ان سيبويه حين اراد دراسة النحو ذهب الى الخليل ولزم محله (١) ولا نذكر ، انه اختلف اول الامر الى عيسى ثم فارقه الى الخليل بما يدل على انه كان يتردد على عيسى أثناء دراسته على الخليل تردها قليلا ولعل هذا هو ما يفسر لنا قلة روايته عن عيسى ، الاسئلة وغيرها (٢) نجعلنا نقطع بانها قصة عارية من الاستاد فائمة لا اصل لها وكل ما يراد منها هو تجريد سيبويه من فضل السبق والتأيداع في هذا الكتاب القيم وجعله شارحا ومترقا لكتاب آخر ، ولا ادرى كيف سكنت الناس على سيبويه وعلى من جاءوا من بعده حين نسبوا الكتاب اليه ولم يصرحوا باسم عيسى بن عمر ، يضاف الى كل ما تقدم انه لم يرو عنه الا اثنتين وعشرين مرة فعجب من مجموع ثمان وخمسين وثمانمائة رواية ، اما

(١) اخبار النحويين البصريين : ص ٤٤ ، طبقات الزبيدي ص ٦٦ ،

البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٧٦ ، بغية الوعاة : ص ٢٤٠ ،

(٢) انظر سيبويه امام النحاة ص ١٣١ .

صاحب انباء الرواة الذي اورد هذه الرواية فهو نفسه يذهب الى اصالة الكتاب وذلك واضح من عبارته في أول النص المذكور حيث قال عنه ( وهو عما لم يسبقه اليه احد ... ) . وبعد كل هذا وذلك كيف توفق بين هذه الرواية التي تنسب الكتاب لعيسى بن عمر والاولى التي تنسب للخليل وقد رواهما القفطي في نسخة واحدة ! ويبدو ان كتابي عيسى ابن عمر قد فقدوا بعد فترة قصيرة من تأليفهما ولم يبق منهما الا الاسم والا اوراقا مبشرة حدث المحدث انه قرأها ولم يمين من اى الكتابين هي وقال ان الكلام فيها كالاشارة الى الاصول (١) ، وقال عنهم السجستاني ( ٢٦٨ هـ ) ١ وهذان الكتابان ما وقعا الينا ولا رأيت احدا يذكرانه راجعا (٢) . ولعل بيتي الخليل هما السبب في حياكة هذه القصة . واقدم من وجدته يذكر البيتين هو ابو الطيب النفوى ( ٨٢٥١ ) حيث قال : ( وفيهما - يعني الاكمال والجامع - يقول الخليل : بطل النحر ) . ولم يشر الى المحاورة مع سيويه (٣) ولا ذكر المناسبة للبيتين ، ومن المحتمل ان من جاء بعده قد حاول ان يجد لهما مناسبة وان يكون ذلك فرصة للانقاص من منزلة سيويه فألف هذه القصة واذاها فنقلها من جاء من بعد ابي الطيب النفوى دون اسناد او ذكر لقائل .

وعدا هاتين الروايتين لأعلم احدا من القدماء حاول ان يطنن في

(١) مراتب النحويين : ص ٢٢ .

(٢) اخبار النحويين البصريين : ص ٢٢ وانظر الفهرست ص ٤٢ .

(٣) مراتب النحويين ص ٢٢ وكذا فعل السجستاني في اخبار النحويين

ص ٢١ - ٢٢ وكذا الزبيدي في الطبقات ص ٢٧ .

نسبة الكتاب الى سيويه لا تصح ، بل لا تلحقها ، فهو اذن أصيل له وهو  
نتاج عقل واع وليميد وفيه اشار الى اسانده حين اخذ عنهم ورد عليهم  
عددا من آرائهم في أدب جم وحكمة ودراية .

أما من المحدثين فقد وجدت في المقدمة التي صدرت بها الطبعة  
الأولى من كتاب سر الصناعة الآثار البين جلي نوعا من التمسك على  
سيويه وكتابه وقد جاء فيها في معرض المقارنة بين كتاب سيويه وبين  
سر الصناعة : ( ١ ) ولكنها لا تجد فيما جرى الكتاب ، جده عند ابن جني  
من وضوح المصباح ، وساعة الفكرة ، وانسجام اللفظ والكشف عن الاسرار  
الفكرية ، التي استغرقت في التوسل اليأس لا جليل العرب ، وسهولة الاسباب  
حتى ان القارئ الحديث يستطيع ان يقرأ الكثير من كلامه في اي  
كتاب يفهمه بلا كد ذهن او عناء فهم ، وهو حين يقرأ القليل من  
كلام سيويه في الكتاب لا يثبت ان يجد ارجوا وسهولة في التعبير  
وعموما في التفكير أحيانا ، ما يحسنه كل ان يترك ما يقرأ ولا يبدق عليه  
سيرا ، والباحث بمسائل عن الخليل او سيويه لا يجد اسفا من اصول  
اللغة او النحو قد تكلم فيه واشبهه ، اللهم الا اشارات خاطئة في حجة  
او حمل بسيرة لامثني غليلا ولا تنقح ظمأ ( ١ ) .

وهذا كثير . . . . . كل من سيويه ان يقال فيه كذا هذا وكان يمكن  
ان يقال ان هذا الكلام لم يرد به الا السرد الانشائي لا يقوم على محاسبة

---

(١) سر الصناعة : المقدمة لمصطفى السقا وزملائه ص ٦ - ٧

أو اهتمام أو أنه صدر عن لاعلم له ولا مراية ولترك دون ذكر  
أو مناقشة ، أما وقد صدر عن اساتذة أفاضل فلا يد من التوقف عنده  
لننظر فيه :

١ - ليست هناك مناسبة لعقد هذه المقارنة بين رجلين بينهما  
من الفارق في الزمن وفي وضع العلوم وتخصصها ما بينهما ونحن تعلم  
أن المقارنة ينبغي أن تقوم على أساس من التكافؤ في الزمن والظروف  
المحيطة وأين القرن الثاني من القرن الرابع ، وابن هارون ذلك من التضييع  
الذي بلغته علوم هذا ؟

٢ - ابن جني ذو مكانة ساعقة في النحو والثغرة لا يستطيع فيها  
كيشان ، فلا داعي لهدم مكانة سيبويه والتحليل لم تنفع على انقائهما ،  
فليس هناك أصلاً ما يدعو لرج سيبويه والتحليل في أثناء الحديث عن علوم  
منزلة ابن جني .

٣ - نعم ، في كلام سيبويه في الكتاب صهوبة القرن الذي كان يعيش  
فيه (١) وينبغي أن لا ننسى أنه أقدم كتاب وصل إلينا في باب ، إلا أن هذه  
الصهوبة ليست كما يصورها النص بأن القليل من الكتاب يجعل  
القارئ يتفر من غمرض التفكير وصهوبة التعبير ولا يطبق عليها صبراً ...  
بما يوحى بأن الكتاب لم يكن قد كتب بالعربية بل بالسريانية ،  
ونظرة عاجلة في الكتاب ترشدنا مدى المبالغة فيما أوردت الاساتذة  
ساحمهم الله .

---

(١) أنظر خزانة الادب ج ١ ص ١٧٩ .

١ - أما ما ذكرنا من إيجاز في الكتاب محل فاته ليس قائمة عامة فيه  
 كما يوحى النص ، بل أن في الكتاب إيجازا نافعا يغني عن الأسباب وفيه  
 استطراد وتقصير واكتثار من الشواهد والآراء في المسألة الواحدة حتى  
 ليظن القارئ العاجل أنه مما لا داعي له ، وقد يرد أحيانا نوع من  
 الإيجاز يحتاج إلى إيضاح بسيط بسبب هذا الفارق في الزمن وتكامل  
 العلوم (١) إلا أن هذا القليل لا يفي لنا نتيجته في تعميمه على الكتاب  
 جملة واحدة ونجعله السمة المميّزة له .

وكلمة أخرى جاءت في هذه المقدمة لا تخلو من لمز في أصل الكتاب  
 قالوا : ( ... ) إلى أن ظهر في القرن الثاني الهجري رجلان عبقريان  
 هما الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، وتلميذه الفارسي أبو بشر  
 عمرو بن عثمان بن كثر الملقب بسيبويه فاستطاعا أن يجمعوا المتناثر  
 من النحو البصري في كتاب ضخم ، اتخذوه دستوراً فقامت عليه  
 الدراسات النحوية والنحوية في شتى البلاد أحقاباً طويلة ( ... ) (٢) .  
 فالكتاب على هذا الرأي ليس أصيلاً للخليل كما ادعى البعض وليس  
 خالفاً لسيبويه كما هو مشهور ، إنما تضافرت عليهما جهودهما فأخرجاه  
 بهذه الصورة ، هذا ما يفهمه النص وهو عالم يقل به أحد من اعلمه  
 ويمكننا أن نقول العبارة بأن المقصود من جمع الخليل المتناثر من

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) سر الصناعة : المقدمة ص ٥ .

النحو في هذا الكتاب هو ما قام به من تدريسه لسيبويه فجمعه في كتابه ،  
وهذا ما يناسب مع ما جاء في موضع آخر من نسبة الكتاب الى سيبويه  
بعد الحديث عن التحليل : ( ... وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب ، وهو  
دعامة النحو العربي حقا ) (١) .

---

(١) سر الصناعة - المقدمة ص ٦ .

الفصل الثاني

ما خولف فيه





هذه المذاهب العالية وهذا القدر الرقيق لسيبويه وكتابه على حد  
 سواه بما جاء في الفصل الحاق لم يبقا حائلا دون التعرض لسيبويه  
 ولأرائه ، بل لعمري كانا سببا في كثير من التعامل والردود بالحق  
 وبالباطل ، فتقدم تصدي نرد على عدد من الآراء التي اورد ما في كتابه  
 كثير من المصوبين ، ذكر لنا ابن جني (١) عددا منهم في معرض نقضه  
 لرد من ردود الاخفش ، قال : ( ... ولعل أبا الحسن ارا بذلك  
 التشنيع عليه ، والا فهو كان اعرف الناس بحاله ، وقد تلا ابا الحسن  
 في تعقب ما اورد سيبويه في كتابه جنة أم حابذا كأبي عمر (الجرمي)  
 وابي عثمان (المازني) ، وابي العباس (المود) ، وغيرهم ، فتلما  
 ضره الله بذلك الا في الشيء المنز القليل من قوله ) ، ويبدو ان  
 الرد على سيبويه كان بجلا لاهتمام النح والفق ومن اراد ان يعرف  
 ان كان معجورا او ان يرتفع ان كان معروفا فسا عليه الا ان يتعرض  
 لسيبويه بالرد والمناقشة ، وهذا ظاهر قول ابن جني في كلام الاخفش  
 ورد به بأنه اراد التشنيع عليه وقوله عن الدين تعقبوا سيبويه انهم  
 ( جلة اصحابنا ) ، وكذلك قوله عن المود في وضع آخر وهو ينقض  
 كلمة له في سيبويه أيضا ( ... وقد ذهب عن ابي العباس مني قول  
 سيبويه هذا من الصحة ، فما خلط وهي من عادته معه واما وهم في  
 رأيه هذا (٢) ، فهي عادة اذن ان يخالط المرد مع سيبويه ، وهو احتمال  
 ان يكون الاخفش قد اراد التشنيع عليه ومع هذه المبالغة وذلك التشنيع ،  
 ثم مع ان جلة الاصحاب قد تعقبوه لم يضره الله الا القليل بما

(١) سر صناعة الاعراب ج١ ص ٦٦ - ٦٧

(٢) للصدر نقضه ١ : ٢١١

قالوا . وكلمة لم يضره الله من ابن جني وهو هو في سيبويه تستوقف  
اللفظ وتدعو إلى التأمل في هذا الخبر والأكابر القديدين .

ومن أشهر أوائل الذين عرفوا بكثرة تيهيم لاراء سيبويه والرد  
عليها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . فقد جمع من هذه الردود  
كتباها أسماه ( مثل القطر ) لورد فيه الآراء التي كان يراها غير  
محبوبة وحاول مقننها والرد عليها . وقد قيل أنه حين تقدمت به  
السن تراجع عنه وكان يعتذر عنه . فكأنه كان بحاجة إلى أن يعلن  
عن نفسه بهذه الردود على أئمة النحو حتى إذا استقام أمره وثبتت  
فدساه في هذا العلم ونرفه الناس أثر النازل عما قال بهجة أنه لما  
عمله أيام الشباب وأما الآن فلا . وفي هذا المراجع من المود كلام .  
فقد أثبت ابن جني في الخصائص (١) في موضعين رواية مستندة (عن  
أبي علي (الفارسي) عن أبي بكر (السراج) أن أبا العباس كان  
يعتذر عنه ويقول هذا خبره كتب وأثبت أيام الخدثة أما الآن فلا ) .  
الآن ليس بعض الاستدعاء (٢) . لا يبرئ هذا الرأي من أن المبرد عنده قد  
بقي على عدم إقراره ويستدل على ذلك بما جاء في المقاصب من نقد  
لأراء سيبويه . ونقد كث . جعلت في المقاصب ودونت منه ما يتعلق  
بالتواضع من رد . وبعد المقابلة وجدت عددا من المسائل غير المذكورة  
فيه . يدل على صدق رواية ابن جني عن استدعاء الفارسي وهذا من  
استدعاء ابن السراج . وهذه الآراء التي نراها في المقاصب مما فيه نقد

(١) الخصائص ج١ : ٣٠٦ وانظر ٢ : ٢٨٧

(٢) المقاصب تحقيق الأستاذ ضميمه ١ : ٩١ من المقدمة .

السيوييه انما هو من بقايا ذلك الكتاب المصنوع أيام الحداثة وبما استشهد  
 عنده لكثرة قراءته في الكتاب ، وسأشعر أثناء إيراد المسائل إلى ما أورده  
 المبرد وغيره بالنقص والتفنيذ ومن أشهر من تولى الرد على المبرد ابن  
 ولاد في كتابه ( الانتصار ) وهو أجمع كتاب وصلنا للحصائل والردود  
 على ما أعلم ، والذي لا شك فيه أن الكتاب لا يخلو من الحق والتوهم .  
 وكيف نتظر ذلك من أول سفر يصلنا في هذا العلم ولم يقدر صاحبه  
 أن ينشره أو يدرسه حتى تنجح له فرصة إعادة النظر ، فقد مات  
 سيوييه والكتاب لما نوضع له المقدمة بما يشع إلى عدم تهيئته للنشر .  
 انتشرت هذه مسائل تار ينبغي أن يجمع في أثناء الكتاب بما يرجح  
 أنه كان سيوهم بعضها إلى بعض لو قدر له أمد البصر فيه . وقد  
 ذكر في بنية الوعاة ( ١ ) أن ابن نيمية قال أثر مناقشة مع أبي حيان  
 استشهد فيها الأخير بسيوييه : ( وسيوييه كان في النحر : لقد أخطأ  
 سيوييه في الثلاثين موضعاً من كتابه ) وعلى الرغم من أن بحثه ( ٢ )  
 قد حمل على أنه دلائم مضطرب خرج لم يجد بداً من الاتهام  
 لينضام من هذا الصنف القوي لأبي حيان إلا أن ابن نيمية أعلم وأفضل  
 من أن يتهم انساناً بالخطأ دون برهان ، ومن يدري فلهذه كانت له  
 ملاحظات على الكتاب لم يصرح بها ، ولو مثل لأجاب ، والذي يقول  
 كلمة كهذه أثناء المناقشة ينبغي أن يكون مستعداً لتحميل تبعاتها  
 وما أحسب أنه كان سيصمت لو مثل أن يوردها ، وتعيد الخطأ  
 بثلاثين موضعاً يوحى بصدق ما ذهب إليه ابن نيمية إذ لو كان قد أراد

(١) بنية الوعاة ص ١٢١

(٢) سيوييه أمام النجاة ص ١٦٢ - ١٦٣

الانتفاخ من سيبويه ظلماً لجعلها مائة موضع مثلاً . وليس يستغرب  
ان يكون في الكتاب كله ثلاثون موضعاً خطأ فيها . بل انه رقم صغير  
من الخطأ بالنسبة لهذا السفر للجليل . وشمعرض النواسخ حسب الايواب  
لنبيين فيها الآراء كلا على حده .

باب كان واخوانها :

١ - تحدث سيبويه عن اكتفاء كان بالمرفوع ( نامة ) واستشهد  
لها . ثم ذكر بيت عمرو بن شاس :

بني أسد هل تعلمون بلانا اذا كان يوماً ذا كواكب اشما

وجعل البيت على اتمام اسم كان وهو اليوم ثم قال : ( وسمعت

بعض العرب يقول اشما ويرفع ما قبله . كانه قال : اذا وقع يوم ذو

كواكب اشما ) (١) وقد اعترض المبرد على تقدير سيبويه في الرواية

الثانية بأنه لا حاجة له فيه على كونها نامة . واول البيت على جعل

اشنع خه كان (٢) . فهو لم يخالفه في ان كان تأتي مكثفة بالمرفوع

ولا في ان القامد محتمل لما ذهب اليه سيبويه . وانما خالفه في ان

يكون شاهداً قاطعاً فيما اراد وفتره على ما يراه هو وقد رد ابن

ولاد (٣) تفسير المبرد بأن اشما ليست خير كان وانما هي حال واعتبر

النصب على الخبرية خلط منه ( لانه لم يخبر بكان هنا من امر ثابت

مستقر به ) يعني ان اليوم لم يثبت له وصف الشناعة حتى يكون

---

(١) الكتاب ١ : ٢٢

(٢) الانتصار ص ١٦

(٣) المصدر نفسه .

الوصف غير كان ، وإنما المعنى إذا وقع هذا اليوم وهو بهذه الحال ، وقد أورد الأعلام (١) في شرح هذا القاعدة رأيين الأول أنه حال ورجسه والثاني وقد ضمه وهو أن يكون غير كان قال ( والخبر لا يكاد يقع إلا لفائدة يحتاج إليها لا يستغنى عن ذكرها ، وقد استغنى عنه هنا ، ولذلك قبح التقدير وضعف ) ومن ثم فليس لاعتراض المبرد وجه .

٢ - ذكر سيبويه (٢) أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة في باب كان جاز على ضعف من الكلام وفي الشعر خاصة أن تكون المعرفة غير كان والنكرة اسما واستشهد لذلك بقول خدش بن زهير :

فأنك لا تبالي بعد حول أخبي كان أمك أم حمار

فذكر السيرافي (٣) أن هذا البيت رد على سيبويه ولم يذكر من رده ، إلا أن ابن يعيش في شرح المفصل (٤) ذكر أنه المبرد ، ولم يشر الأعلام (٥) حين تعرض لشرح البيت إلى وجود أية شبهة حواه ، والرد الذي أورد السيرافي أن في كان ضمها يعود على الظبي هو اسما ولما كان الضمير معرفة فلا وجه لاستشهاد سيبويه بالبيت وإنما هو من اتفاق الاسمين في التعريف ، ونقص الاعتراض بأن الضمير يعود على نكرة ، ولا يستفيد المخاطب من ضمير النكرة تعريفًا ، فالضمير على هذا

(١) الكتاب ١ : ٢٣ الحاشية

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٢-٢٣

(٣) شرح الكتاب ١ : ٣١٣

(٤) شرح المفصل ٧ : ٩٥

(٥) الكتاب ١ : ٢٣ الحاشية

نكرة هنا والاستشهاد بالبيت وارد صحيح . وهذا الذي ذكره السيرافي  
 يجعلنا نعيد النظر في المهرف واتواعها وعازلها . فمثلا هل الرجل  
 نكرة او معرفة اذا قلنا : سال منك رجل . وقد قال الرجل انه سيورثك ؟  
 فالعهد هنا لنكرة وانت لم تعرف من الذي سيورثك فلي العهد للرجل نكرة لا  
 وخير من تخصيص السيرافي ، انه ليس بعيش ان حيث ذكر ان سيويه  
 نظر الى المعنى حيث ان ( شمع ) لنكرة في التحصيل لا يريد على المعرفة  
 اذ لا يميز واحدا في واحد ، وان كان في علم المخاطب بأنه يعود على المذكور  
 معرفة ( ) وقد شرح الرضي ( ٢ ) في شرح الكافي في معرفة كونه عن  
 هذا الماحد بان التسمي قد يكون نكرة دون شئ يشي الى رأى السيرافي  
 قال : ( ان التسمي اذا نادى نكرة مختصة ، جهل معرفة نحو جاني  
 رجل فشرشته ، والا فهو نكرة نكرة : ارجل شرشته او ارجل شرشته . )  
 ٢ - قال سيويه ( ٢ ) عن تذكير او الجور والمجرور اذا جاء مع  
 كان او إحدى الخواتم في نحو قوله : ما كان فيها أحد خير منك .  
 ( اذا اردت الالقاء فكلمنا أخرت الذي المقم كان احسن . واذا اردت  
 ان يكون مستقرا تكلفني به فكلمنا قديمه كان احسن ) أي انك اذا جعلت  
 فيها خير فان فلاح حسن ان يندسه على الاسم فتقول : ما كان فيها أحد  
 خير منك . وادالم تجعله خيرا فلاح حسن ان تؤخره فتقول : ما كان أحد  
 خيرا منك فيها . وتسميته التأخير مع الالقاء جعل السيرافي ( ١ ) يجهل

( ١ ) شرح المفصل ٧ : ٩٥

( ٢ ) شرح الكافي ٢ : ٢٧٩

( ٣ ) الكتاب ١ : ٢٧

( ٤ ) شرح الكتاب ١ : ٢٢٩

اعتراضا حوله ثم يجيب حوله اما الاعتراض فهو كيف سأل سيبويه  
 انه يجعل التأخير مع الالفاء احسن ، ان قرار الكريم بخلافه ، وكتاب  
 الله هو الصحيح ، قال تعالى : ( ولم يكن له كفوا احد ) ثم اجاب عن  
 ذلك بان الخبر والمجرور ان لم يكن خيرا في الآية الا انه بمنزلة الخبر  
 في عدم الاستغناء عنه الا ترى انه لو قبل في غير القرآن مثلا ولم يكن  
 كفوا احد لما كانت المعنى الذي ارادته الآية ، فسقوط له بطل معنى  
 الكلام كما ان سقوط الخبر بطله ، فلما كان سقوطها بطل المعنى الكلام  
 جعلت بمنزلة الخبر فمن ثم جاءت مقدمة ، وقد ألمح الزخري (١)  
 في الكشف الى ما ازاله سيبويه وذكر ان الكلام في الآية ( انما سبق  
 لفهم المكافاة عن ذات البارء سبحانه ، وهذا المعنى مسببه ومركزه هو  
 هذا الظرف فكان لذلك اهم شي واعناه واهق بالتقدم واحراه ، والذي  
 اراد ان سيبويه انتبه الى هذا المعنى ولم يفتله ، وهو لم يجعل التأخير  
 مع الالفاء احسن الا اذا لم يكن هناك غرض بلاغي من التقديم  
 بجملة هو الاحسن ، حيث انه قد ان حسن التأخير مع الالفاء قال :  
 ا وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والالفاء والاستقرار عربي  
 جيد كثر فمن ذلك قوله تعالى : ( ولم يكن له كفوا احد ) وامل  
 الجفاء من الاعراب يقولون : ( ولم يكن كفوا له احد ) كأنهم اخروها  
 حيث كانت غير مستقر (٢) ، ف هؤلاء الذين يؤخرون في هذا الموضع  
 انما هم من أمم الجفاء عن ان يكون مسموعا مرهنا ومختارهم متبينة  
 لجمال المعنى ورافته فيحسبونها قاعدة لانعالف فيؤخرون ، وهذا هو

(١) الكشف ٣ : ٣٦٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧ ، وغير مستقر يعني ليس خيرا وهو يسمي الخبر  
 لحيانا مستقرا اذا كان ظرفا او جاريا ومجرورا .

احتذار سيويه عنهم بانها لما لم تكن خيرا آخروها... لانهم اهل جفاء  
ولقد احسن صاحب الانتصاف (١) حين قال وهو يشرح كلمة سيويه  
انه سمع بعض الحفظة من العرب يقرأ ولم يكن احد كفوا له ، وجرى  
هذا الجلف على مادته فيجاء طبعه عن لطف المعنى الذى لأجله اقتضى  
تقديم الطرف ( ومن ثم فلا ضرورة لاثارة السؤال في وجه سيويه  
مادام قد انتبه لما أصل وأوضح المراد بما ذكر بعد ذلك . وايراده  
الاية الكريمة بعد ذكر تلك القاعدة خير دليل على ذلك .

١ - نقل سيويه عن الخليل زيادة كان في قولهم ان من افضلهم كان  
زهرا وقال : ( ... على الفاء كان وشبهه - يعنى الخليل - يقول الغامر  
وهو الفرزدق :

فكيف اذا نزلت بدار قوم وجعلنا لنا كانوا كرام ( )  
وقد ذكر ابن ولاد في الانتصار ان المبرد لم يوافق على ذلك .  
وزعم انه لاحية لسيويه فيه وتاويل البيت عنده على جعل لنا خير كانه  
وكلام المبرد في المقتضب (٣) لا يمين سيويه وانما يقول ان البيت على  
زياده كان ( في قول النحويين جميعا . وهو عندي خلاف ما قالوا... ) ،  
وقد تكلم في هذا البيت كثير من النحويين واختلفوا فمعن وافق سيويه

---

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال - حاشية الكشاف

٣ : ٢٦٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) ص ٧٣٩ خط دار الكتب المصرية برقم ١٩٠٩ نحو .



ودافع عن مذهبه ابن ولاد في الانتصار (١) والاشموني في شرح الالفية (٢)  
والاعلم في تحصيل عين الذهب (٣) والسيرافي في شرح الكتاب (٤)  
والرمانى في شرح الكتاب (٥) ايضا ومن خالفه المبرد في (مسائل الفلظ)  
وقد ذكر ذلك ابن ولاد وفي المقتضب دون ذكره كما مر ، ورضي  
الدين الاستربادي في شرح كافية ابن الحاجب (٦) وابن هشام في  
اوضح المسالك (٧) والصبيان في حاشيته على الاشموني (٨) والذين ردوا  
على سيبويه احتجوا بأمرين الاول انهم اولوا البيت على جعل لنا خير  
كان ، والثاني انهم قالوا كيف نكون زائدة وقد رفعت الضمة ؟ فاما  
الحجة الاولى فقد نقضت بأن المعنى لا يكون على ما اراده الشاعر اذا  
جعلت لنا خيرا ، اذ يكون المعنى : وجهان كرام كانوا لنا اى ملكا ،  
وهذا ما لم يقصد اليه ، انما اراد ان يبين انهم جميع ان لم يتصفون  
بالكرم ، وعلى هذا المعنى لنا معلقة بوجه ان فلا يجوز اعتبارها خيرا كاز  
كما انك حين تقول مردته برجل راغب فينا كان ، لانهم جعل فينا خيرا  
كان وهي معلقة براغب فكذلك هنا ، اما حجتهم بأنها رافعة للضمير

(١) ص ٢٤٤

(٢) ج ١ ص ٢٤٠

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠ الحاشية

(٤) ج ٣ ص ١١

(٥) ج ٢ ص ١٥٤ نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية بمصر برقم  
١٨٢ نحو

(٦) ج ٢ ص ٢٧٢

(٧) ج ١ ص ١٨٢

(٨) شرح الصبيان على الاشموني ج ١ ص ٢٤٠

فكيف تكون زائدة فقد اجاب عنها الاشعوني (١) ووافقه العيني في شرح  
 الشواهد قال الاشعوني : ( وجعل منه - يعني زيادة كان - قول الفرزدق  
 فكيف ... ورد ذلك عليه لكونها رافعة لضمير . وليس ذلك مانعا  
 من زيادتها ، كما لم يمنع من الفاء ان عند توسطها او تأخيرها استنادها  
 الى الفاعل ) والذي اميل اليه ان حجة القائلين بزيادتها اوفق للمعنى  
 يدانه ثمة سؤال يفرض نفسه بوجاهة في هذا الباب وهو اليس من  
 الممكن ان زعموا كان نامة وقد وضعت فاعلا وهو الضمير فيكون المعنى  
 وجوا ان كرام وجدوا على هذه الصفة او مذ كانوا كانت هذه صفتهم ،  
 والشاعر يقدم ويؤخر وتقرض القافية عليه مالا يفرض على الناس ...  
 اما ان يزا لجد ياما في هذا الوجه ولا ادري لماذا لم يذرع به احد  
 من النحويين من قرأت لهم ليقض هذا النزاع ويربح من هذه  
 الردود .

هـ - نحدث من جواز حذف كان في بعض المواضع وجعل منه قول  
 العرب : من لد شولا قال الثلاثة . على رواية نصب الشول وقال :  
 ( كانت قلت من لد ان كانت شولا قال الثلاثة ) (٢) وقد ذكر  
 الازهرى (٣) في شرح التصريح ان بعضهم قد اعترض على سيبويه في  
 تقديره ( من لد ان كانت شولا ) وحجة المعارض ان سيبويه على هذا

(١) شرح الصبان على الاشعوني ج ١ ص ٢٤٠ وبهامشه شرح  
 الشواهد للعيني .

(٢) الكتاب ١ : ١٣٤ .

(٣) ١ : ١٩٤

التقدير يكون قد جواز حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، وهذا لا يجوز ، وكذلك اجاز حذف الموصول الحرفي بعد ان نفس في باب الاستثناء هل عدم جواز حذفه ، فاما جعل تقدير (ان) في المعنى لا الاعراب يكون قد اضاف لدن الى الجملة وهو مافر منه بتقديره ان ، وقد اثار الصبيان (١) في حاشية الاشعوني الاعتراض ذاته ثم اجاب عنه فقال : (٢) واعتراض بأنه يلزم حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع ، وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوحى به كلام البعض ( ولعله يعني البعض الازهرى لانه نسب الى سيبويه عدم جواز حذف الموصول الحرفي وصلته مع بقاء معمول الفعلة (٣) ، وقد اجاب الصبيان بأنه تقدير معنى لا اعراب وانما العراب من لدن كانت شولا (وان كانت اضافة لدن الى الجملة قليلة) ، ثم ذكر تقدير بعضهم من لدن شالت شولا على جعل شول مصدرا وقال : وهو اقل كافة من تقدير سيبويه ) ، والاعتراض كما هو واضح منصب على تقدير سيبويه وليس على جواز حذف كان بعد لدن على قلة ، فالانفاق حاصل معه في اصل المسألة وانما الخلاف في جواز حذف ان وصلتها وبقاء عمل الفعلة ، وعندي ان ما اتهم من رد لا يلزم سيبويه وذلك لان الاعتراض بعدم جواز حذف بعض الاسم وبقائه بعضه مردود بقولهم يدوأخ وهذا قدس (٤) فلما جاز ان يحذف بعض الاسم في موضع جاز ان يحذف في غيره مادام على قلة وبوجود داع لهذا الحذف .

(١) ١ : ٣٤٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٧١ وهو من باب الاستثناء الذي اشار الازهرى اليه .

(٣) انظر شرح التصريح ١ : ١٩٤ الحاشية للشيخ يس الحنصلي .

ولما حذف الموسول الحرفي وصلته مع بقية عمل الصلة فيبويه هو  
الذي تنص على عدم جواره فحين يرد من كلامه ما ظهره خلاف هذا  
النص ينبغي أن يكون وتأويل ذلك عدي على وجهين : الأول أنه أراد  
التشديد للمعنى ولم يرد الإعراب ، كما قال الصيقل ، وإن كان له من  
القليل الشاذ وحاشا أن المثال نفسه هو من هذا النقص فلا يرى ما  
من أن يحمل في تأويله نوعاً من الشذوذ أيضاً ، ولعل فيبويه لم  
يسرح بشذوذ هذا التقدير اعتماداً على تصريحه في مكان آخر بعدم  
جواره إذ أنه حين نص على عدم جواره شيء ثم جاء ذلك في كتابه  
أشار في حاشيته لا يمكن أن يحمل إلا على اللغة والشذوذ .

٦ - قال فيبويه (١) وهو يتحدث عن جعل كان ولا وانها كالعمل  
في المثالين *يا رب تروا تصرفي* ، وذكر كائن ومكان كما كان ضارب  
ومضروب ، وقد ذكر الصيقل (٢) أن كان لا يأتي بها اسم مفعول ، ثم  
يقول بعد قول فيبويه المذكور *والخطأ في النقل عنه إذ قال :*  
*( وان قول فيبويه مكنون فيه )* ، وهذا يجب هو من هذا إنما نقل  
عن ابن النجاشي *في شفاة* ، *سأل ابن النجاشي عن قوله*  
*يا رب تروا تصرفي* ، *ويروى أن فيبويه قال : لا ينبغي أن يقال*  
*يا رب تروا تصرفي* ، *من قال في شرح المروءات : إنما قيل في القوم*  
*ضارب لأنهم تصرفوا* ، فراجع إلى هذا الوجه ، أو من يدري قلناه

(١) الكتاب ١ : ١١٢ ، قلت قول الزجاج (٢٩) في الجمل

من (٦٥) كان متصرفه نقول كان يكون فهو كان ومكون كما نقول

ضرب مضروب هو ضارب ومضروب .

(٢) حاشية الصيقل على الأشعموني ١ : ٢٣٠

سمعتها من بعض العرب ثم ذكرها في الكتاب . وعلى أية حال فإذا لم  
يرد من لسان العرب مكون فهو وهم من سيبويه جرد اليه القياس  
ولا يستحق إطالة النظر فيه لأنه أقل من أن يلفت اليه في هذا السفر  
الضخم وإن ورد في لسان العرب فهو فضل السبق لسيبويه في تدوينه .

٧ - روى سيبويه (١) في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم  
الذي قبله بيتين من الشعر لعقبة الاسدي قال : ( وما جاء من الشعر  
في الاجراء على الموضع قول عقبة الاسدي :

معاوي اننا بشرنا فاسمع      فلما بالجبال ولا الحديد  
أديروها بني حرب عليكم      ولا ترموا بها الفرس البعيدا

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه يدخل بالمعنى ولم يحتج  
اليها (ولكان نصيبا . . .) فذكر الاعلم (٢) أن رواية هذا البيت بالنصب  
قد روت عليه بحجة أنه من قصيدة مجرورة معروفة ثم ذكر أن بعده  
ما يدل على ذلك وهو قوله :

أكلتم أرضنا فجزئتموها      فهل من قائم أو من حصيد

ولم يضر إلى قوله أديروها بني حرب . . . أثناء الشرح مع أن البيتين  
قد ثبتا أول الكلام . فكأنه لم يره ولم يسمع به وكذلك فعل ابن  
عبد ربه (٣) . وهو يرد عليه هذا البيت في معرض دفاعه عن الشعراء

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤ . وشرح الطواهد للاعلام في الحاشية . وقد اسقط

البيت الثاني في طبعة عبد السلام هارون ١ : ٦٧

(٢) المصدر نفسه .

(٣) العقد الفريد ١ : ٢٢ - ٢٣

وانتهام أهل اللغة بعدم انصافهم ( وأكثر ما أدرك على الشعراء له مجاز  
وتوجيه حسن ولكن أصحاب اللغة لا ينصفونهم ، وربما غلطوا عليهم  
وتأولوا غير معانيهم التي ذهبوا إليها فن ذلك قول سيبويه واستشهد  
ببيت في كتابه في اعراب الشيء على المعنى لاعلى اللفظ واخطأ فيه :

مماوي اقتبا بشرنا فاصبح فلنا بالجبال ولا الحديد

كذا روى سيبويه على النصب وزعم ان اعرابه على معنى الخير  
الذي في ليس ، وانما قتله الشاعر على الخاضر والشمر كله مخفوض  
فما كان يضطره ان ينصب هذا البيت ويحتال على نصبه بهذه الحيلة  
الضيقة وانما الشعر :

مماوي اتنا بشرنا فاصبح فلنا بالجبال ولا الحديد

اكنتم ارضنا فجزوتوها فويل من قائم او من حصيد

اتطامع في الخلود اذا هلكنا وليس لنا ولا لك من خلود

فميتنا امة هلكت ضياعا يزيد أميرها وابو يزيد (

وقال المصنف (١) بعد ان ذكر البيت الاول : ( وهذا البيت  
أيضا يروى مع أبيات سراد على البحر منها : اكنتم ارضنا ... ومن  
روى البيت بالنصب أنشد الابيات منصوبة ولم يرو هذا البيت المجرور )  
ولست ادري علام ينصب ولا لك من خلود أيضا . وقد ذكر الزجاجي (٢)  
هذا البيت شاهدا على المطف على المحلل ولم يهر الى الخطأ في الرواية

(١) شرح الكتاب ١ : ٣٥١

(٢) الجمل من ٦٨

كذلك فعل الرضي (١) والذي بلغت النظر فيما أورده السيدي والأعلم  
وابن عبد الله أنهم لم يثبتوا في البيت الثاني في الكتاب وهو قوله :

ادبروها بني حرب عليكم ولانتموا بها العرض البعيدا

وكذلك فعل الرضي . فلذا صح البيت الثاني وأنه من القصيدة  
التي ورد البيت الاول فيها فان هذا يؤيد ما ذهب اليه الاعلم من احتمال  
كون البيت من قصيدة أخرى غير هذه المعروفة . أما إذا لم يصح فهذا  
يوقفنا أمام سؤال مهم وهو اليس من الجائز ان يكون هذا البيت قد  
ادخل في الكتاب مؤخرًا وهو ليس بما كتبه سيديويه ؟ يؤيد هذا ان  
السيدي وهو يشرح الكتاب لم يذكره وإنما حاول ان يلتصق المذر  
لسيديويه في ايراد البيت على هذا الشكل . ولو كان البيت الثاني في  
الكتاب لما تأخر عن الاستعداد به وكذلك الاعلم وهو يشرح شراهد  
الكتاب اخذ يدافع عن سيديويه ويلتصق له التخريجات دون اشارة  
الى البيت المذكور فمثلا عن انطرق لشرحه أثناء شرح الشاهد .  
وإذا صح ان هذا البيت دخل على الكتاب وليس أصلا فلا يجوز ان  
نكون اشياء غيره قد ادخلت فيه ؟ انني لا اتمكن من الاجابة  
القاطعة عن هذا السؤال وحسي اني وجدت هذا البيت واشتت الى  
هذا الاحتمال فيه ولعل استمرار الدراسة في هذا المسعر الجليل يطور  
الاجابة عن هذا السؤال الذي يفرض نفسه على دارس الكتاب . فإذا  
صح ان سيديويه لم يرو الا البيت الاول وفيه الشاهد وإذا صح أيضا  
انه من القصيدة المنقوشة رويها لامن غيرها فكيف نفسر رواية سيديويه

هذا البيت بالنصب ؟ ان خير ما يقال في هذا المجال هو قوله (الأهمل) (١)  
وهو ان ( يكون الذي انشده رده الى لقته قبله منه سيبويه منصوباً .  
فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر . )

#### المشبهات بليس :

١ - مذهب سيبويه (٢) ان (ما) اذا تقدمت نحوها على اسمها لم تعمل  
قال : ( ... لم تقم في تقديده الخبر وزعموا ان بعضهم قال وهو  
القرزوقي :

فسيحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم فريش واذا حاسلهم بشر  
وهذا لا يكاد يعرف ) . فذكر ابن ولاد (٣) ان المبرد اعترض على سيبويه  
بان الموضع ليس موضع ضرورة اذ الشاعر ان يرفع مثلهم ولا يخل  
بالوزن ثم ان القزوقي يسمي بوقع الخبر اذا نأى عن فكيف ينسب وقد  
تقدم ؟ ونسب للمبرد قوله في تعطيل النصب ( ... ولكنه انسبه على  
قوله فيها قائما رجل وهو قول المازني والخبر مضمر ) (١) ، ثم اجاب

(١) الكتاب ١ : ٢٤ الحاشية .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٣) الانتصار ص ١٩ - ٢٠ .

(١) هذا ما نسبته اليه ابن ولاد ، اما في المقتضب ص ٧٨٩ فالمبرد لم يذكر  
سيبويه ولا نسب القول بالنصب على الحال للمازني قال : ( فالرفع  
الوجه ، وقد نسبته بعض النحويين وذهب الى انه خير مقدم وهذا  
خطا فاحش وقلط بين ) ثم اجاز ان يكون النصب ( ... حل الحال  
مثل قولك فيها قائما زيد ) ، وهو مخالف لما نقله ابن ولاد كما  
هو ظاهر



ابن ولاد عن هذا الاعتراض بأن ما أخذ المبرد على سيبويه من رواية  
 النصب وأنه لا ضرورة فيها لا ينبغي أن يوجه إلى سيبويه وإنما استفاد  
 بوجه العرب فيقول أنه في النصب وليس هذا هو المبرد ضرورة - ووجه  
 النصب أنه يكون من غير الكلام عليه فإن وجهه موافقا لعمده  
 وفيما في ذلك والارادة على أنه شرط - وإنما ما ذكره من أن لغة التميمي  
 الرفع في التأخير بخلاف يندب مع التقديم لغة ذلك أو الرواة حين  
 نسخ البيت من الموزون وأما قد تقدم أن يرفع كل بيت له  
 ومذهبه بما وافق لغة النصارى أو غير ذلك من غير تعدد الرواية في  
 البيت الواحد - أما عند النصب من المبرد فقد قدمها إجماعاً بأنه  
 لا يجوز عند الجمهور فيها فقام رجل على أنها المقتضية على التكرار  
 وأما الخبر على أنه شرط فلهذا - وإنما ما ذهب إليه من أن يرفع  
 أو ما استخرج به من أن لا يرفع في البيت لا يرفع في البيت من  
 أن على المبرد أن يعترض على العرب في رواية النصب لأجل سيبويه أن  
 المبرد لم يرد هذا الذي فهمه ابن ولاد وإنما اعترض على سيبويه في جعل  
 النصب لضرورة وهو لم يرد رواية النصب بذلك عن ذلك أنه حاول  
 تعليلها بالنصب على الخبر - وأما احتجاجه بأن الرواة قد نقلت البيت  
 على غير لغة الشاعر في حجة راحية وذلك أو الذي روى هذا البيت  
 أما أن ينون على لغة من يحمل ما قدم الخبر أو آخر وهي لغة الفرزدق  
 فينبغي أن يرفع لأنه إذا كان يرفع مع تأخير الخبر فالرفع مع التقديم  
 أولى - وأما أن يكون على لغة من يعمل (ما) فينبغي أن يرفع أيضاً  
 لأن هؤلاء يشترطون لأعمالها تأخير غيرها عن اسمها وقد اختلف هذا  
 الشرط بتقديم الخبر - يضاف إلى هذا ما قدمناه من أن المبرد لم يرفض  
 رواية النصب إنما أجاز أن يكون خطأ - وأما رده تقدير النصب على

الحال المقدمة على النكرة واضمار الخبر بأن التحوين لا يجوزونه فان  
 المازني والمبرد تحويان وقد اجزاء هنا ، والقول عندى ماقاله السيرافي (١)  
 والاعلم (٢) اما السيرافي فقد ذكر حجة لاياس بها في نصب مثل وهي  
 ان الضرزدق علم ان لغة الحجاز اصمال ما عمل ليس ، وهي في لغته مهجلة  
 لا فرق سواء قدم الخبر ام اخره فظن انهم يصلونها في الحالين فقال على  
 لغة الحجاز فاسطاً ، واما الاعلم فقد ذكر ان اصمال ما مع تقديم الخبر  
 كان لفرض بلاغي وذلك دفعاً للتوهم لانه ( لو قال والا ما مثلهم  
 بشر لجاز ان يتوهم انه من باب ما مثلك احد اذا الغيت عنه الانسانية  
 والمروءة فاذا قال ما مثلهم بشر بالنصب لم يتوهم ذلك وغلب الماثل  
 للمدح دون توهم التوهم ( ) . وهذا ونحن اذا قرنا ماقاله السيرافي الى  
 ما قاله الاعلم خرجنا بان حجة المبرد في هذا داحضة .

٢ - ذكر قولهم : ما كل سوداء نمرة ولا بيضاء شحمة وقال : ( ...  
 وان شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر كأنك لفظت بكل  
 فقلت ولا كل بيضاء ... ) (٣) وذلك في معرض حديثه عن العطف  
 على ( ما ) ، فذكر السيرافي (٤) ان بعض الناس احتج على  
 تجويزه نصب شحمة وام يذكر من هو المحتج ولاعة عليه اثناء اليحذف،  
 وحجته ان هذا يؤدى بنا الى العطف على منصوب حاملين وهو  
 منوع عند سيبويه . وذلك ان بيضاء مجرورة صافاً على سوداء والعامل  
 فيها كل ، في الوقت الذي نصبت فيه شحمة عطفاً على نمرة وهي خبر

(١) شرح الكتاب ١ : ٣٢٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٩ الحاشية.

(٣) الكتاب ١ : ٣٣

(٤) شرح الكتاب ١ : ٣٥٠

ما ، ويبدو ان المقترض لم يكمل قراءة السطر ■ جواب اعتراضه فيه ، وذلك ان سيبويه قد فطن الى ذلك فقدر قبل بيضاء كل ثانية فيكون جرما باضافة كل اليها والتقدير ولا كره بيضاء شعبة . وقد استدل على جواز هذا الحذف بقول الشاعر وهو استمرار للكلام في الباب حيث قال : ( ... كأنك لفظت بكل فقلت ولاكل بيضاء ، قال ابو ذؤاء :

أكل امرئ نصيبين امراً ونار توقد بالليل نارا  
فاستغنى عن تثنيته بذكر ك ايام في اول الكلام ولقطة التباسه على المخاطب ( فالشاعر حين ذكر كل في اول الكلام استغنى عن اعادتها لعدم اللبس كذلك في المثل . واو كلف المحتج نفسه قراءة السطر كاملا والبيت لما كلف السواقي عناء ذكره والرد .  
انتمال المقاربة :

نأني متى عند سيبويه (١) في بعض المواضع بمنزلة لعل وذلك مع المضمر في قولك هناك وعساني واستعمل لها بقول الراجز وهو رؤبة :

يا أيتها هناك او هناك

وقول عمران بن حطان :

ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعل او حساني

فاعترض المبرد (٢) على ذلك قائلا : ( فلما قول سيبويه انها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول هناك وعساني ، فهو غلط

(١) الكتاب ١ : ٣٨٨

(٢) المقتضب ص ٤٦٨

منه ( . وسببته في هذا التخليط أن الفعل لا يعمل في المضارع إلا كما  
يعمل في المظهر ، فلما كان هـ لا يجري مجرى لعل مع الاسم انما هو  
فلا يجوز أن يجري مجراها مع المضارع ، اما قول الشاعر يا ابتاعك أو عساك  
وقول الآخر ... لعل أو عساني ، فقد حمله على تقدم الخبر واختصار  
الاسم فكأنه قال عساك الخير أو عساك الشر ، وكذلك عساني على تقدير  
عساني الحديث ، إلا أن الاسم حذف لعم الخاطيء به ، وجعل الخبر  
اسما ، الذي هو الضمير هنا ، حمله على قولهم : عسى الفير أبو سا ،  
والذي ذهب إليه المبرد من أن الفعل لا يعمل في المضارع إلا كما يعمل  
في المظهر وإن كان حجة قوية إلا أنها ليست ملزمة في هذا الباب ،  
وذلك أن من تواعدهم حمل النظر على تقيده في العمل من بعض  
الوجه ، وعسى وعلل معهما وأحد فيهما طمع واشفاق كما قال سيبويه (١)  
وهذا التهايه هو الذي سوغ لعم أن يكون لها محل تعمل فيه على  
نظيرها لعل ( ... كما أن لات إن لم تعملها في الإحسان لم تعمل فيما  
سواها فهي معها بمنزلة لس فإذا تجاوزتها لمسر لها محل ) (٢) ، والمبرد  
يفر من أمر يمكن أن يعمل على قاعدة وهو حمل الشيء على نظيره  
ليقع في النادر إذ إن مجيء الاسم خبرا لعم هو من القليل النادر  
ولم يسمع إلا في قولهم عسى الفير أبو سا وهو كمثل (٣) .

(١) الكتاب ٢ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٨ الحاشية شرح الشواهد للاهلي ، وانظر الاشياء  
والنظائر ١ : ٢٣ .

## اقسام القلوب

١ - ذكر اجراء تقول مجرى الفن في قولهم متى تقول زيدا منطلقاً  
وانقول عمرا ذاهباً ( وقال عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فسدون بعد غد فما تقول الدار تجمعنا

وأن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية (١) ، وقد اعترض على  
سيبويه في قوله ( وأن شئت رفعت بما نصبت ) ، واختلف السيرافي (٢)  
وابن ولاد (٣) في المعترض فنسب السيرافي الاعتراض الى أبي عثمان  
المازني ونسبه ابن ولاد الى المبرد ، ولم أجده في المختضب ، وسواء  
اكان المعترض المبرد أو المازني فإنه اعتراض قائم على المحاسبة اللفظية  
لا الدقة الطعية ، قيل : كيف يقول رفعت بما نصبت وانما الناصب  
تقول والرافع الابتداء ، وهما عاملان مختلفان وقد جعله سيبويه عاملا  
واحدا ، وانفق السيرافي وابن ولاد في نقض هذا الاعتراض وذلك  
قولهما ان هذا الذي اثر في الاعتراض لا يذهب حل من هو دون سيبويه  
فضلا عن سيبويه نفسه ، وهو هنا لم يرد الحديث عن العامل ولم  
يكن بسبيل ذكره ، وقد خرجت عبارة سيبويه على عدة أوجه منها  
انه اراد : رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، فتكون الباء بمعنى مع ،  
وهو تسميح في اللفظ جائز ، ومنها انه اراد بالياء معنى في كما نقول  
زيد بالبصرة وتريد في البصرة أي رفعت في الموضع الذي نصبت ،

(١) الكتاب ١ : ٦٢ - ٦٣

(٢) شرح الكتاب ١ : ٤٦٣

(٣) الانتصار ص ٤٤

ومنها ان الياء زائفة فيكون المعنى وان شئت رفعت مانصبته كما قال مز وجل : ( تثبت بالدهن ) اي تثبت الدهن وكما قال الشاعر :  
 عن الحرائر لا يقرآن بالصور اي لا يقرآن الصور ، وهذا الوجه هو  
 المراجع من بين الوجوه الاخرى . بل لعل أصل الكلام من دون الياء  
 وانما اضيفت من التناخ كما اضيف البيت الذي جاء في الحديث من  
 ليس فيكون الاصل وان شئت رفعت مانصبته .

٢ - مذهب سيبويه انه اذا تقدم الفعل على معموليه لم يجوز  
 الفاعل فلا نقول اظن زيد ذاهب ، الا انه أجاز ذلك مع متى واين  
 فقال : ( وهو مع متى واين احسن اذا قلت متى تلك زيد ذاهب ، ومتى  
 تظن عمرو منطلق ، لان قبله كلاما ، وانما يضعف هذا في الابتداء ) (١)  
 فذكر السيرافي (٢) وابن ولاد (٣) ان المبرد اعترض على هذا وقال ان  
 اجازته اعمال الفعل مع تقدمه نقض للباب ، واجابها ان الاجازة انما  
 جاءت لانه قد تقدم بعض الخبر على الفعل ، وهو وان لم يسرح بأن  
 المتقدم ينبغي ان يكون من صلة الاسم الثاني ليجوز الالقاء الا ان  
 الامثلة التي اوردها تدل على ذلك فقد ذكر انه لا يجوز الالقاء اذا  
 تقدم الظن على معموليه ولكنه في متى واين جاز وذكر مثالين هما  
 متى تظن عمرو منطلق ومتى تلك زيد ذاهب ، ومتى في المثالين من  
 صلة منطلق وذاهب ، والحق ان المبرد لو اكمل النص - وما احبه

(١) الكتاب ١ : ٦٣

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٤

(٣) الانتصار ص ٤٨

الا قد اشمله ولكنه غلط على ما يراه ابن جني فيه - لما اترض لانه  
نفس على ان الاجازة انما كانت ( لان قبله كلاماً ) فهو لم ينقض  
الباب كما زعم المبرد - وانما اجاز امرأ جديداً ، يضاف الى ذلك  
انه نفس في موضع آخر من الكتاب (١) على ضعف قوله قد علمت عمرو  
غير منك وحمله على تقدير لام الابتداء وجعل الفعل معلقاً ، فلو كان  
يجوز الالفاء مع تقدم الفعل أو لو اراد نقض الباب لما لجأ الى تقدير  
اللام ولما نفس على ضعف الكلام .

٣ - ذكر سيهويه ثلاثة معان للفعل جمل (٢) ان يكون بمعنى علم  
أو بمعنى رأي من رؤية القلب ( والوجه الثالث ان تجعله مثل  
فلانك متاعك بعينه احسن من بعض ) فقال ابن ولاد (٣) ان المبرد  
اعترض على هذه العبارة بقوله : ( وذلك غير معروف في شبه من  
الكلام او قد حمل ابن ولاد كلمة المبرد على معنيين غلط الثاني منهما  
ووافقه في الاول فقال انه اذا كان يريد بكلمة غير معروف ان  
جمل تجري مجرى تش في معنى الشك فهذا غير معروف حقاً ، أما  
اذا اراد ان لا يعتمد الى مفعولين كما تعتمد فلانك فهذا غلط منه ،  
لذا لا خلاف بين النحويين في تعديها لمفعولين ، ويبدو ان ابن ولاد  
لا يد ان يوافق المبرد حتى فيما يراه حروفاً الا بعد ان يضع شبهة  
غلط بين يدي الموانعة ، والا فما الذي جعله يجعل كلمة المبرد مالا

(١) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٢) الكتاب ١ : ٧٨

(٣) الانتصار ص ٥٧ - ٥٨

تحتمله من هذا المعنى الذي لم يختلف فيه النحويون ؟ والذي أراه أنه  
مادام سيبويه غير متهم في صدق نقله وروايته فليس هناك ما يدعو لرد  
هذا المعنى ، وعدم معرفة المورد أو ابن ولاد به لا يعني أنه ليس موجوداً  
فلعل سيبويه كان قد أخذه من بعض العرب إلا أنه لم يشر إليه .

١ - فإن سيبويه (١) وهو يتحدث عن التعليق ولم يجز تعليق  
أرايت إذا جاءت بمعنى أخبرني : ( وتقول أرايتك زيداً أبو من هو  
وأرايتك عمراً عندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا النصب في  
زيد ألا ترى أنك أو قلت أرايت أبو من أنت وأرايت أزيد ثم أم  
فلان ، لم يحسن لأن فيه معنى أخبرني عن زيد وهو الفعل الذي  
لا يستغنى السكون على مفعوله الأول ) إلا أن دخول معنى أخبرني في  
أرايت ( لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء قبل هذا الجرى وصار  
الاستغناء في موضع المفعول الثاني ) فذكر السيوطي (٢) أن كثيرين  
نازعوا سيبويه في هذا وحجتهم أن أرايت كثيراً ما تعلق قال تعالى :  
( قل أرايتكم أن اتاكم عذاب الله ، أو أتاكم الساعة أغير اللهذين )  
وقال سيبويه : ( أرايت أن كذب وتولى ، ألم يعلم بأن الله يرى )  
إلا أنه لم يصرح بواحد من نازعه ، كذلك حين ذكر الجواب لم  
يذكر من المجيب فقال ( وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً )  
والتقدير أرايتكم عذابكم ، ونقول عن أبي حيان أنه قال أنه من  
باب الننازع حيث نازع أرايت وقيل الشرط على العمل في الاسم

(١) الكتاب ١ : ١٢٢

(٢) صمغ البوامع ١ : ١٥٥



الذي بعد الشرط . فاعمل الثاني وهو الشرط وحذف من ارايت  
لانه منصوب والتقدير اريتموه اي المذهب .. . واست اري مهجياً  
لكل هذا التأويل مادام بالامكان اجازة تعليقه ا حملاً على اخواتها  
طرباً لاياب وقد وردت في القرآن الكريم حلفاء وهي بمعنى اخبرني .  
قال الزجاجي (١) في قوله تعالى : ( ارايت الذي ينهى عبداً اذا صلى )  
( ومعناه اخبرني عن ينهى ... ) .

### الحروف المشبهة بالفعل :

١ - في معرض الحديث عن إنَّ وأنَّ ذكر انه سال الخليل عن  
قولهم : ( هذا حق كما أنك ههنا هل يجوز ... كما إنك ههنا ؟ ،  
فقال : لا ، لأنَّ إن لا تبدأ بها ان كن موضع (٢) فاعتذر المرد بأن  
هذا كلام لا وجه له اذا كان عليه ان يوضح الموضع الذي لا ابتدائه  
ان وعلته ذلك ، مرد ابن ولاد عليه بأن عدم ذكر الموضع والعلته  
لا يدل على فساد الكلام اذ قد يكون المدعي صحيح الدعوى وان لم  
يأت على دعواه بيانه . وعندي ان الجواب عن كلمة المرد من ثلاثة  
وجوه : الاول ان يقال انه اعراضك بتيقني ان يوجه الى الخليل لا الى  
سيبويه لانه هو الذي قال هذه الكلمة وسيبويه اوردتها في الكتاب كما  
هي . والثاني ان سيبويه قد اوضح العلة في عدم ابتداء ان في هذا  
الموضع . وذلك في السطر الذي نقلنا منه النص وما بعده اذ قال :  
( لان ان لا تبدأ في كن موضع . فلا ترى انك لا تقول يوم الجمعة

(١) الكشاف ٣ : ٢٥٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢

إنك ذاعب ، ولا كيف إنك صانع ، فكما هتلك المنزلة ( وان كما هو واضح في المثالين الأول وما بعدها بمصدر واذلك لم يجوز أن تكرر الهمزة لأنها لا تؤول حيثئذ بمصدر ، فكذلك أن يعد كما إذ التقدير : كوجودك هنا ، الثالث أنه قد فصل القول في هذا المثال ، ولا تفصل بين هذه الكلمة ونلك الا صفة واحدة فقد قال (١) : ( وسألته عن قوله كما أنه لا يعم فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك منها ، فزعم أن العامل في إن الكاف وما ، لغو ، إلا أن عالا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كان ، كما أزموا النون لأفعلن ، واللام قولهم أن كان ليعمل كراهية أن يلتبس اللفظان ) فالكاف إذن هي العامة ولا ينبغي لأن أن تجيء بعد حرف عامل فيها ، وعبارة سيدييه من الوضح في الرد على شبهة المبرد بحيث تجعلنا نتساءل عن سر هذا الرد من المبرد وتذكر كلمة ابن جني فيه .

٢ - في باب ما يكون محمولا على أن فيشاركه فيه الاسم وإياها ويكون محمولا على الابتداء تحدث عن الاسم المعطوف بعد إن ونصب حملا على اسمها أو رفعه على القطع والابتداء ثم قال (٢) : ( ولكن المثقفة في جميع الكلام بمنزلة إن ) ، فاعتراض المبرد على هذه الكلمة بأنها ليست دقيقة إذ إن اللام تدخل في غير أن ولا تدخل في غير لكن فلا نقول لكن زيد القائم وقد اجاب ابن ولاد (٣) عن هذا الاعتراض من وجهين

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٦

(٣) الانتصار ص ١٤١

الاول ان سياق الكلام منصوب على فاحية معينة هي الاسم المعطوف  
الذي يحمل على الابتداء او على اسم ان وفي هذا السياق جاءت الكلمة  
المذكورة فهو اذن اقما يعني انها في جميع الكلام الذي مر ونحن بصدده ،  
الثاني انه اراد انها موافقة لان في جميع الكلام لانها للايجاب لأن  
ليست ولعل وكان يفرضها في الايجاب ولكن موافقة لها في الايجاب في  
جميع الكلام ، والوجه الاول ارسلهما عدي وهو الذي ذهب اليه  
السيرافي (١) ولم يذكر الثاني ، وانما ارسلنا الرد الاول لانه موافق  
لسياق الكلام ، اما الثاني ، ففيه تكلف ظاهر لم يردده سيبويه وليس في  
الكلام ما يوسع .

٣ - في باب انباء ، ما ارسلنا من شيء ليس بالاول قال (وعما جاء  
دلالة من هذا الباب ) اي كما انكم اذا منتم وكنت ارساما وعظاما انكم  
مخرجون ، مع انه في ايضاً ان انكم مخرجون اذا منتم وذلك اريد بها  
والنكاح ، اما قدست ان الاولى ايضاً بعد أي شيء الاخراج (٢) فأنتم  
حول استشهادهم بهذه الآية الكريمة اعتراضان ، الاول اثاره الميرد والثاني  
اثاره السيرافي اما الميرد (٣) فقد اورد رأى سيبويه ثم قال عنه (وهذا

(١) شرح الكتاب ٣ : ١١

(٢) الكتاب ١ : ١٧٧

(٣) هذه المسألة وردت في القمصين ص ١٢٢-١٢٣ ، وفي الانتصار ص  
١١١ - ١١٢ ، وفي شرح السيرافي ج ١ ص ٢٩ وفيها من الثنائين  
والخلف ما يعجب له ، وانظر الكشف ج ٢ ص ٢٦٢ حيث ذكر  
كونها للتوكيد او خيراً ولم يذكر البديل ، والصبان ج ٢ ص ١٢١-١٢٢  
حيث اختار التوكيد .

قول ليس بالقول ) ، ولم يبين لماذا هو ليس بالقوى انما اعتمد على  
مذهبه في المسألة حيث انه كان قد ذكر قبل هذه الكلمة ان قوله تعالى :  
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا ومظاما انكم تخرجون ، انما جاءت  
ان الثانية لتوكيد ثم استحسن قولاً لم ينسبه وهو ان يكون انكم  
تخرجون مرتفعاً بالظرف ويكون التقدير ايعدكم انكم اذا متم لخراجهكم  
وقال : ( هذا قول حسن جميل ) ، وقد رد ابن ولاد (١) على الراى  
الثاني فقط مع انه ذكر مذهب المبرد الاول ، وكذلك نسب اليه الراى  
الثاني والمبرد في المختضب لم ينسبه وانما ذكره بعد كلمة قيل ، ورد  
ابن ولاد يعتمد على ان الظرف لا يرفع اذا اوكان الامر كذلك لجاز  
ان نقول اذا متم الاخراج ، واذا متم انكم تخرجون ونكتفي في الكلام  
بأذا والاسم الذى في أول المصدر وهذا غير جائز ، اذ ان الاخراج  
متعلق بالكلام الذى قبل اذا ، وهو جواب اذا لانها في معنى الجزاء ،  
اما السيراني فقد نسب القول بتكرار انكم الثانية وتوكيداً الى ابن عمر  
البحري ونسب للمبرد رأياً آخر وهو ان انكم الاول المفعول الثاني ليعدكم  
وانكم تخرجون في موضع اسم مبتدأ خبره اذا متم وهو ظرف له  
وتقديره : ايعدكم انكم اذا متم اخراجكم والجملة من التبتدأ والخبر  
خبر انكم ، والعائد الى الكاف والميم التي هي اسم ان الاول الكاف  
والميم التي هي اسم ان الثانية ، ولم يتعرض السيراني لمناقشة هذا  
الراى وهو في حقيقته لا يعدو ما استحسنه المبرد ورد عليه ابن ولاد ،  
الا انه اثار هو الآخر اعتراضاً حول صلب الموضوع ، فقد زعم ان  
في كلام سيبويه خلاصته يقول : وما جاء ميديلا ويستدل بالآية

(١) الانشطار ص ٢١٦

الكريمة ايعدكم ... وذلك انه لايجوز ان تبدل من اسم قبل تمامه  
 ( وتوله افكم اذا متم ، ليس باسم تام لانه لم يأت لأن يخبر وتعلم  
 الاسم بأن واسمها وغيرها ) وعلى هذا فليس في الآية بدل وانما البديل  
 في الآية التي ذكرها سيويه اول الباب وقوله تعالى : ( واذا يعدكم الله  
 احدى الطائفتين انها لكم ) . والذي ذهب اليه المبرد من تكرار انكم  
 الثانية توكيدا لتراخي الكلام مذهب وجيه يحتمله المعنى ولست ارى  
 ما يدعو لرفضه . كما ان ما ذهب اليه سيويه يحتمله المعنى وليس  
 ما يدعو لرفضه . اما ما احتج به السيرافي من انه لايجوز ان تبدل  
 من اسم عالميته فمجرد ، فيما رجعت اليه من كتب النحو ويفسده  
 قولهم : علمت ان زيدا اخاك مسافر حيث ابدانا من بعض الاسم قبل  
 ان يتم فلما جاز هذا جاز ان تبدل من الاسم قبل ان يتم ولعل في  
 كون الاسم مؤنثا ما يعين على ذلك .

٤ - في باب ما يكون محمولا على ان تحدث عن جعل الاسم بعد  
 حرف العطف محمولا على الابتداء (١) فقال ( ... يكون محمولا على  
 الابتداء لان معنى ان زيدا مطلق ، زيد مطلق وان دخلت توكيدا ،  
 كأنه قال يريد مطلقا وعمرا ، وفي القرآن مثله : ان الله يرى من المشركين  
 ورسوله ، فزع اسمي ، استشهد به الآية الكريمة في هذا  
 الباب على ان الهزة مكسورة وهم من جميع من يشهد بها من  
 النحويين وذلك ( لانهم يردون الاسم على موضع ان على انها مكسورة .

(١) الكتاب ١ : ٢٨٥

(٢) شرح السيرافي ٢ : ١٠

والآية في كتاب الله بفتح الهمزة . قال تعالى ( ١ ) ( واذان من الله  
ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر اذا قرأ الله قرآنه ورسوله  
وقد اذن للفرع على وجهين : الاول ان يكون المعنى ( واذان من الله  
ورسوله الى الناس الله يري من المشركين ورسوله ) لان معنى اذان  
إعلام . وظاهرات فيه يعنى الرفع على القطع والابتداء واعتبار ان  
للتوكيد على تقدير حذفها وان لم يصرح بذلك وهذا عين ما ذهب إليه  
سيبويه . ولكنني ان عطف ( ورسوله ) على الضمير الذي في ( يري )  
والنقدير ان الله يري هو ورسوله . وهذا التقدير لم يفت سيبويه  
أبداً . بل انه ذكر هذا المذهب وضمه في الصفحة ذاتها ونص على انك  
ان اردت العطف على هذا الضمير فالاحسن ان تؤكد بضمير ظاهر  
فتقول ( ان زيدا ظريف هو وعمرو ) واعتراض السرا في كل سيبويه  
وغيره من النحويين بانهم يشبهون فيوردون ان المكسورة وهي المفتوحة  
مردودة من وجهين فيما يتعلق بعبارة سيبويه : الاول : ان سيبويه  
في هذا الباب لم يفرق بين مفتوحة الهمزة ومكسورة لانها بمعنى  
واحد ولها في هذا الارحكم واحد عنوان الباب ( هذا باب ما يكون  
محمولاً على ان يشاركه فيه الاسم الذي ولها ويكون محملاً على الابتداء )  
وقد تحدث عن ان زيدا ظريف وعمرو وان زيدا منطلق وسعيد وذكر  
قوله تعالى : ( الله يري من المشركين ورسوله ) ثم قال : ( وان شئت  
جعلت الكلام على الاول فقلت ان زيدا منطلق وعمراً ظريف فحصلته  
على قوله عز وجل : وان من الارض من شجرة اقلام والبحر  
يحمل من بعده سبعة ابحر . . . ) هو لكي يستدل على جواز العطف

( ١ ) سورة التوبة آية ( ١ )

بالنصب على اسم ان المسكورة يستشهد بالقرآن الكريم والآية لا تتحمل  
 كسر الهمزة لانها بعد لو . فملاك الامر عنده ، اذن ان الحديث منسوب  
 على هذا الحرف الذي يأتي توكيدا سواء كان مكسورا الهمزة ام مفتوحة  
 فاذا تبين انه في هذا الباب لم يكن بسبيل التفريق بين مفتوحة الهمزة  
 ومكسورها وانه من المحتمل ان يكون اوردتها مفتوحة لامسكورة ، فقد  
 بقي علينا ان نذكر الاحتمال الآخر المتعلق بهذا الرد وهو ان سيويه  
 وغيره من النحويين لم يضعوا الهمزة على ألف ان ولم يحركوها  
 لا بالفتح ولا بالكسر فلما رأى السرياني انهم يستعملونها اول  
 الكلام ولا يدكرون ما قبلها في الآية ظن انهم يأنون بها مكسورة الهمزة ،  
 وهذا جائز جدا ، والذي حمل سيويه رد ، على عدم ذكر الآية كاملة  
 عليهم الى الایجاز واختيار ما يحتاجه المقام من الآية اعتمادا على شذويع  
 حفظ القرآن الكريم بين العلماء وهذه الظاهرة نرى ما في كثير من  
 كتب النحو . الثاني انه حتى على فرض اهم كتبها مكسورة فانه قد  
 قرئ بكسر الهمزة ايضا فيكون حديثهم عن قراءة الكسر ، قول  
 الرخشي (١) في نفسه هذه الآية : ( وقرئ ان بالكسر . لأن  
 الاذان في معنى القول ) . فعمل هذا يكون المعنى وقول من الله ورسوله ...  
 ان الله يرى من المشركين ورسوله . ويكون الذي سوغ الكسر معنى  
 القول الذي في كلمة اذان . ولعل هذه القراءة قد عرفها سيويه وغايتها  
 عن السرياني ، هذا اذا سلمنا انه رواها بالكسر . اما اذا كان مذهب

---

(١) الكشاف ٢ : ٢٧ وانظر املاء ما من به الرحمن حيث ذكر ان  
 المشهور ان الله يفتح الهمزة ج ٢ ص ١١ . وكلمة المشهور تعني وجود  
 قراءة غير مشهورة بكسر الهمزة .

السيرافي أنه لا يجوز العطف بالرفع مع أن بعد استكمال الخبر وهو  
 ما لا يقيه من كلامه بانه التصريح به فإن القائلين به يعتمدون على أنها  
 تنقل الجملة إلى باب المفرد (١) وعلى افتراض أن هذا هو المعنى الذي  
 قصد إليه وعلى افتراض التسليم أيضاً بحجة اللانتهين فإن موضعها هنا  
 موضع الجملة لا المفرد المتقدم ما في معنى العلم عليها وهو أذان أي اعلام،  
 وإنما كان موضعها موضع جملة مع العلم أو ما في معناه لأن العلم بحاجة  
 إلى مفعولين أصلاً جملة من مبتدأ وخبر لا مفرد ، قال الأشموني (٢)  
 وهو يتحدث عن الخافق أن يراد في جواب العطف بالرفع بعد استكمال  
 الخبر (....) وأن المفتوحة في الصحيح إذا كان جواباً لموضع الجملة بأن تقدمها  
 علم أو معناه نحو : ( وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج  
 الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله ) ، حتى اشتراط الأشموني  
 أن يكون موضعها موضع جملة لم يقل به كذا وكذا كالمعشري (٣) وابن عبيد  
 وابن مالك وابن هشام وابن عقيل والسيوطي والزمخشري والصبان وإنما  
 جعلت أن في هذا الباب عندهم مثل أن .

٥ - لم يجهز سيبويه حذراً ما وهي زائدة في نحو قوله : هذا حق

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٧ : ١

(٢) المصدر نفسه على الأشموني ٢٨٧ : ١

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٥٢ : ١ ومعنى النيب ٩٥ : ٣ وشرح ابن

عقيل ٣٧٧ : ١ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٨٧ : ١ وشرح

التصريح ٢٢٧ : ١ وشرح المفصل ٥٩ : ٨ وجمع الروائع ٢ :

١٤١ ، ١ : ١٢٢



كما أنك هنا وعلمه بنوعية التباسه بكأن ، إلا أنه أجاز ذلك في  
الشعر فقال (١) : وإن جاءت ماسقة من الكاف في الشعر جاز كما  
قال النايقة الجعدي :

قرم نسامي عند باب ، دفاعه كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا  
فذكر الصرافي (٢) أن تقدير البيت يكون على قوله كما أنه يؤخذ ،  
فيخفف وحذف ، ثم اعترض على هذا التقدير بأنه ( سهو من سيبويه )  
وحجته في ذلك أنه صار إلى تشبيه جملة بمفرد لأن ( دفاعه اسم واحد  
وليس بجملة ) وهو اعتراض عليه غريب ، إذ قدر الصرافي المثنى كما  
يريد هو ثم اعترض عليه على أنه مذهب سيبويه وكذلك قدره الإمام (٣)  
ونسبه إلى سيبويه ، والحق أنه من قبيل تشبيه المفرد بمفرد فدفعه مفرد  
والكاف حرف جر ليس سيبويه على أنها في العاطفة في أن وما زائدة ، وأسم  
أن وغيرها بأويل مصدر ، وهو مفرد ، والتقدير على هذا دفعه كأخذ  
المرء ونقله ، فلا حاجة له في هذا ، وقد ذكر الصرافي أن أبا عثمان  
المازني لم يكن ينسده إلا كأمر يؤخذ في جعل أن الناصبة دخلت عليها  
الكاف للتشبيه ، ولم يعلق على ذلك ، إلا أن الإمام ذكر الرأي دون  
أن ينسبه لأحد وجعله جائزا بل جعله أقرب وأسهل من مذهب سيبويه  
لأن فيما ذهب إليه سيبويه ضرورة أن الأولى اسقاط ما وهو لا يجوز في  
هذا الباب إلا في الشعر لضرورة ، والثانية نصبه المضارع بلقاء في  
الواجب ، أما التقدير الثاني برواية النصب وليس فيه ضرورة ، وعندى

(١) الكتاب ١ : ٣٧٠

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٣٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٠ الحاشية

ان ما قاله الاعلم وان كان صحيحا إلا أنه لا يفسر لنا رواية الرفع في  
يؤخذ، ثم هو لا يمس سلب القاعدة التي جاء سيبويه بالبيت شاهدا عليها  
وهي جواز حذف ما بالضرورة في شعر حامية لأنه لم يذعن في القاعدة  
وانما في التقدير، ولما كان الامر كذلك وأن القاعدة متفق عليها فلا  
داعي لرد تقدير سيبويه في الشاهد مادامت الرواية عنده بالرفع.  
وهو يمكن وله وجه من التقدير، اما الضروران اوجودهما لا يدعو  
لرد التقدير ايضا مادام ذلك ممكنا

٦ - في باب من أبواب ان قال (١) : ( نقول ما قدم علينا امر  
إلا إنه مكرم لي لأنه ليس ههما شيء يعمل في ) ولا يجوز ان تكون  
عليه ان ... ومثل ذلك قول القاهر :

ما أعطاني ولا سألتها (٢) إلا واني لحاجزي كرمي  
وكذلك لو قال : (٣) واني حاجزي كرمي ( فذكر السجاني (٤)  
ان المبرد (٥) زعم ان تقدير سيبويه صحيح في العربية لكنه ليس صحيحا  
في معنى الشعر ، والرواية عنده إلا واني ، ومن التي تنبيه ، والمعنى

(١) الكتاب ١ : ١٧٢

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٣٧٠ وكذلك في شرح الشواهد الكتاب  
١ : ٤٧٢ الحاشية .

(٣) نقلنا هذه المسألة من شرح السجاني وقد نسب هذا الكلام للمبرد  
وكذلك نسب الاعلم ايضا ، إلا ان الذي في المقتضب غير هذا فقد  
قال المبرد بعد ان ذكر البيت : يقول : الا وهذه حالي ، فملى هذا  
وضعه سيبويه ، ونحوه ينشده الا واني حاجزي كرمي ، فهذه الرواية  
خارجة من ذلك التفسير ، ومعناه ان ألا تنبيه ، وارادنا حاجزي =

على ما يراه الميرد انه سألها وما أعطياه ، ثم بدأ يذكر من صفاته  
 انه يحجزه كرمه عن السؤال ، ولم كان المعنى على الاستثناء كما  
 نورد سبويه لما استقام اذا يكون المعنى انه قد سألها وانها اعطياه  
 وهو في حال قد يحجزه كرمه فيه ، وكيف يجوز هذا والكرم الحاجز  
 ( انما يحجز عن السؤال وقبول العطية ) ، وقد رد السيرافي هذا بأن  
 ما ذهب اليه سبويه هو الاجود لانه يوجب انه سألها وانها اعطياه  
 وانه قد يحجزه كرمه عن ان يعيب عطياهما أو يلح في مسأله .  
 فكأنه قال انه حين يسألها ويعطيه يحجزه كرمه عن الالتحاح في  
 طيب المزيج ، وشعره يدل على ذلك ، قال كثير :

دع عنك سلعاً اذا مات عطاهما	واذكر خليليك من بني الحكم
ما اعطيتاني ولا سألتمـا	الأواني لحاجـري كرمـي
مبدئي الرضا عتـما ، منصرف	عن بعض ماله سألـت لم ألم
لا أنزـر النافل الخليل اذا	ما اعطيتني نزر الظهور لم ترم
اني متى لا أفكر عطيتـه	عندي بما قد فعلت احتشم

وقوله : خليليك ، يعني عبد الملك وهب العزيز ابني مروان ابن  
 الحكم . وقد كان يسألها وكان يعطيه ، وهذا مشهور من فعله  
 وفعلها ، فلا داعي اذن لقلب المعنى على ما ذهب اليه الميرد .

= كرمي من أن أسأل أو أنبل ، ص ٤١٦ قول يمكن ان يكون ماردة  
 السيرافي واللائم من كتاب الميرد ( مسائل الغلط ) الذي تراجع  
 عنه واذا كان الامر كذلك فكيف فانت هذه المسألة ابن ولاد  
 فلم يذكرها ؟ ...

٧ - قال سيبويه (١) في باب من إرباب ان : ( وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيدا ذاهب يشبهها بقوله : والله انه لذهاب ، لأن معناه معنى اليقين ، كما انه لو قال : أشهد أنت ذاهب ... ) فذكر السمراني (٢) ان المبرد رد على سيبويه قوله انه يجوز في الشعر للضرورة أشهد إن زيدا ذاهب ، وقال انه ليس للضرورة في إن وأن مكان إذ ان وزنهما واحد والقافية بهما سواء فما الذي يجعل الشاعر منطراً لكسر الهجزة او فتحها إذن ؟ وإجاب السمراني عن هذا بأن وجه الضرورة أت من ناحية المعنى لا الوزن والقافية ، إذ انه حين يقول أشهد إن ، ففي هذا معنى اليقين وينبغي ان يأتي اللام في الخبر ، لما اذا فتح فلا يكون المعنى على القسم وانما يكون على ارادة حرف الجر كما نقول أشهد أن عمدا رسول الله والمعنى بأن محمداً رسول الله ، والحق مع ما ذهب اليه السمراني ويؤيده كلام سيبويه في الصفحة نفسها حين قال : ( ولذلك نقول أشهد أنك ذاهب اذا لم تذكر اللام ) وقال في النص الذي ذكرناه أول المسألة : ( ... كما لو قال أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن الا ابتداء ، وهو قبيح ضئيف الا باللام ) فالضرورة في الحقيقة ليست في لفظ إن او أن حتى نحتاج بها ذكره المبرد ولكن ارادة معنى القسم وعدم ذكر اللام وكسر الهجزة ، وحذف اللام هنا قبيح وفيه تكمن الضرورة لاني كسر همزة ان كما حسب المبرد .

لا التي لضمي الجنس

١ - في باب ما اذا لحقته لا لم تغيره قال سيبويه (٣) : ( ولا يلزمك

(١) الكتاب ١ : ١٧٤ (٢) شرح الكتاب ٤ : ٤١

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦

في هذا الباب تنبيه لا كما لا تنشي لا في الأفعال التي هي بدل منها ،  
 وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا... ولا سقيا... صارت لامع هذه  
 الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا لأنها أجريت مجراها قبل أن  
 تلحق لا... فذكر ابن ولاد (١) أن المبرد اعترض على قوله : ( لا يلزمك...  
 تنبيه لا كما لا تنشي لا في الأفعال التي هي بدل منها ) وذلك أنه قال :  
 لو كان النصب بلا وترك تكرارها إنما جاء لأن هذه الأسماء جاءت  
 بدل أفعال ولو دخلت لأفعل الأفعال التي جاءت هذه الأسماء بدلا  
 منها لما عملت شيئا ، لو كان الأمر كذلك للزمه أن يقول : زيد  
 لا قائم ، كما كان يقول زيد لا يقوم ، ثم ذكر حلة لعدم التكرار  
 كما يراها هو وذلك بأن الاسم بدلا للدهاء ، فلما كان دهاء لم تكن فيه  
 قاصرة أن تنفي شيئا عن المذكور ، فتوكل سقاك الله أي أسأل الله أن  
 يسقيك فحين نقول لا سقيا يكون انتصابه بالفعل سقاك الله ، ودخلت  
 لفصاح العنى لا سقاك الله سقيا ، وإنما ينتصب سقيا بالفعل سقاك في  
 النفي والإيجاب ، وقد ناقض ابن ولاد ما قاله المبرد من وجهين الأول :  
 أن قياسه ليس صحيحا وذلك أنه جاء بلا قائم ولا يقوم مقابل لا سقاك  
 ولا سقيا وليس له فيه وجه من التقياس وذلك لأن المصدر بدل من  
 قولنا سقيا وليس كذلك قائم إذ أنه ليس بدلا من يقوم ولا يقوم  
 بدلا منه ، وأسماء الماعلين في هذا الموضع ليست بدلا من الأفعال  
 وإنما هي في معناها ، الثاني أن سبويه لم يرد ذكر العلة في هذا ولم  
 يكن بسبيل التحليل إنما أراد أن يذكر أن هذه الأسماء حال مع

(١) الكتاب ١ : ٢٥٦

(٢) الانتصار ص ١٦٩

لا نعبه حال انما لها معها فهي لاتعمل شيئا في الفعل ولا تعمل أيضا  
في الاسم .

٢ - في الباب نفسه تحدث عن أحكام لا اذا دخلت عليها همزة  
الاستفهام بمعنى التمني نحو ماء باردًا فقال (١) ، ( واعلم ان لا اذا  
كانت مع الف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني حملت فيما بعدها  
تنصبته ... ولا يكون الرفع في هذا الموضع لانه ليس بجواب لقولك  
اذا عندك ام ذا ، وليس في ذا الموضع معنى ليس ) . فزعم ابن  
ولاد (٢) ان المبرد اعترض على منع الرفع وعقله ، بحجة ان منع الرفع  
لان الكلام ليس جوابا لقوله اذا عندك ام ذا ، يستدعي الا تنصب  
أيضا لان النصب على سبويه في قوله لا رجل على انه جواب هل من  
رجل وقولنا الا ماء على التمني ليس جوابا لقوله : هل من ماء ،  
ولذا فقد أجاز في الاسم من الرفع والنصب ونسب اجازة الرفع الى  
ابن عثمان المازني وعقله بأن ( هذا واقع في النفي جوابا كما ذكر  
سبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي لان الاستفهام  
لا يغير ما دخل عليه من حاله قبل ان يكون استفهاما ، ودخله معنى  
التمني وله حظ من الاهراب ، كما ان قولك هو الله لزيد لا يستنح  
اهراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء ) ، ويبدو ان المبرد  
اراد أن يلزم سبويه المخالفة فوقع هو فيها ، حيث احتج على سبويه  
بأن قولنا ( الا ماء بارد ... ليس جوابا لقولك هل من ماء ) ثم جاء

(١) الكتاب ١ : ٣٥٩

(٢) الانتصار ص ١٦٩ وما بعدها

في علة الرفع ايقول انه جاء ( جوابا كما ذكر سيبويه ) ، وما اعتل به  
من التقي ودخول همزة الاستفهام بعد ذلك المعنى (التعني حجة لسيبويه  
لا عليه اذ ان مذهب سيبويه أن الهمزة دخلت على لا المعنى التعني فهي  
اذن على حالها في نصب الاسم الا ان دخول هذا المعنى فيها منع  
الرفع لما تقدم ، وهذا الاعتراض من المبرد مما جاء في كتابه  
( مسائل الفلظ ) وقد تراجع عنه في المتنصب (١) حيث قال عنه  
ذكر هذه المسألة : ( ... فان دخلها معنى التمني فالنصب لا فخر في  
قول سيبويه والتحليل وغيرهما الا المأزني وحده ) وكلمة ( الا المأزني  
وحده ) تعني بهذا التوصل الظاهر منه عما ذهب اليه في ( مسائل  
الفلظ ) ، وقد اوضح ابن ولاد حجة سيبويه بأن الرفع مع لا عند  
جميع اصحابه لا يكون الا من وجهين الاول ان يعمل على كلام مستفهم  
وذلك اذا قال المستفهم ازيد عندك ثم عمرو قلت لا ازيد ولا عمرو  
فتحتاج الى التكرار حملا على السؤال ، الثاني ان يعمل لا على ليس  
فلا تحتاج الى تكرار كما لا تحتاج اليه مع ليس ، وفيما عدا ذلك  
فلا معنى لرفع الاسم بعدها ، ودخول التمني في المعنى هنا لا يعمل  
الكلام محمولا على ليس ، وكذلك ليس هو جوابا لمستفهم فمن ثم لم  
يجز الا النصب ، اما اعتراض المبرد بأن ما ذكره سيبويه يلزمه ان  
يمنع النصب فقد قال ابن ولاد في نقضه كلاما يعبر فهمه قال :  
( واو امكنتي نزع هذه للمارضة من جميع النسخ التي سدها لانتزعتها  
وامسكت عن ذكرها لضعفها وقبحها ، واو بلغتني عنه ولم تكن في

كتابه لانكرتها . قال احمد : وذلك ان سيويه زعم ان لارجل في  
 الدار وهو خبير (١) جواب للاستفهام اذا قلت هل من رجل في الدار .  
 فالزمه على هذا ان لايجوز الاستفهام لانه ليس بجواب الاستفهام .  
 وذلك انه قال ينبغي عليه ان لايجوز الالاء بارد وهذا استفهام لانه  
 ليس جوابا لهل من ماء وهذا ايضا استفهام فالزمه اذا قال ما لايتكرر  
 أحد وهو ان يكون الاستفهام غير جائز اذ ليس بجواب للاستفهام .  
 والمعنى والله اعلم ان اعتراض المبرد بأن معنى التمني ليس بجوابا  
 لاستفهام ومن ثم كان ينبغي على سيويه ان لايجوز الالاء على مذهب  
 اليه في المسألة المختلف حولها اعتراض مردود بأن وجوب كون  
 الاستفهام جوابا على استفهام قبله لم يقل به أحد . ولئن كان هذا  
 مايعنيه ابن ولاد فهو فهم للمسألة يحتاج الى نشر لان الاستفهام  
 الداخل لمعنى التمني هنا قصد دخول على جملة هي جواب استفهام  
 ومعنى التمني مع لا شيء عارض وانما الكلام في الاصل لامح اسمها  
 أي لاماء . ومذهب سيويه انه جواب هل من ماء . فحين تدخل  
 الهمزة افترض التمني فانها انما تكون قد دخلت على جواب استفهام  
 الا انها حولت المعنى الى التمني . وانما اجتز سيويه الرفع اذا كان  
 الكلام جوابا اذا عندك ام ذا وليس هذا جوابا عنه . أو اذا كانت  
 لا على ليس وام يرد بها ذلك هنا . فمن ثم لم يجر الرفع لانه  
 لاوجه له .

---

(١) يعني ليس انشاء .



٣ - في الباب نفسه قال (١) : ( ومن قال لا غلام أفضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ، لأنه دخل فيه معنى التمني ، صار مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه اللهم حب لي غلاماً ) . ومعنى هذا أنه لا يجوز الإخبار عن لا وأسمها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني ، فزعم ابن ولاد (٢) أن المبرد اعترض على هذا وذهب إلى جواز مجيء الخبر مع إلا وهي على معنى التمني فتقول إلا غلام أفضل منك . وذلك أنه لا يرى معنى التمني مغيراً الماهراب . وقد سبق أن ذكرت هذه الحجة في المسألة الماضية . وهو يرى أن قولهم إلا ماء على أضمار الحسب ، فإذا أظهرته رفعت كما كان المضمر في موضع رفع ، وقد أجاب ابن ولاد عن هذا بأن جعلت إلا غلام في موضع مبتدأ كما يذهب إليه المبرد خطأ لأنه للتمني وليس موضع التمني بموضع ابتداء ولا هو بحاجة إلى أن يخبر عنه ، وهي حجة مقبولة ، ويبدو أن المبرد قد تنازل عن اعتراضه هذا كما في المسألة الماضية إذا لم أجدها في المتنضب .

٤ - قال المبرد (٣) في المتنضب : ( وكان الخليل وسبيبه يزعمان أنك إذا قلت إلا غلامين لك ، أن غلامين مع إلا اسم واحد . . . وليس القول عندي كذلك ) ثم بين أن المثني أو جمع المذكر السالم

(١) الكتاب ١ : ٣٥٩

(٢) الانتصار ص ١٧٢ - ١٧٣

(٣) ص ٨٩٢

لا يكون مع ما قبله اسم واحد ، ثم يوجد ذلك ( كما لم يوجد  
المضاف ولا الموصول مع ما قبله بميزة اسم واحد ) ، ويبدو أنه حين  
لصب هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه كان يشير إلى قول سيبويه (١) :  
( العرب تقول لأغلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب قبرا ،  
واتبشوا الكون ، لأن الثمن لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله  
أو ما بعده بميزة اسم واحد ) ، وظاهر أن حجة المهد في رفض  
ما ذهب إليه سيبويه هو عدم التنظير ، وليس ذلك حجة مع وجود  
الدليل (٢) ، قال ابن جني (٣) : ( أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب  
إيجاد التنظير ، وذلك مذهب الكتاب ، لأن إيجاد التنظير بعد قيام  
الدليل إنما هو للانس به لا للحاجة إليه ) ، والدليل أن غلامين  
بميزة اسم واحد مع لا أن المفرد معها بهذه الميزة ولا عية بأن  
يكون المفرد للواحد أو الاثنين أو المجموع مادام لم يكن مضافاً ولا شبيهاً  
به ، ( وغلامين ) ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فينبغي أن يعمل  
هل قولنا لأغلام ، طردا للباب .

٥ - قال سيبويه (٤) معللاً عدم التنوين في اسم لا ( وترك التنوين  
لما تعمل فيه لازم لأنها لا تعبه سائر ما ينصب بما ليس باسم وهو  
الفعل وما أجزى بجره ، لأنها لا تعمل إلا في تكرة ، ولا وما تعمل فيه

(١) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٢) انظر شرح المفصل ٢ : ١٠٦

(٣) الخصائص ١ : ١٩٧ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ١٨٣

(٤) الكتاب ١ : ٣٤٥

في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها كما  
 خولف بخمسة عشر ) . فأوضح الرضي (١) مراده من هذا بأن لا  
 اختصت بالنكرة وكانت مع ما بعدها مبتدأ كان ذلك سبب حذف  
 التنوين من الاسم ( لأنها بمجموع الشبثين خالفت سائر العوامل كان  
 واخواتها فخوراف بمجموعها سائر المعمولات ) . ثم ذكر ان القول  
 بحذف التنوين من المصنوع بسبب مخالفة العامل أخواته قول ضعيف .  
 قال : ( والحق ان تقول انه مبني لتضمنه معنى من الاستغراقية لأن  
 قولك لا رجل نصر في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل ) . والذي قاله  
 الرضي لاحجة له فيه اذ لنا ان نسأل لم كان حذف التنوين هنا  
 لمخالفة العامل أخواته منحصرا ؟ أولم يلزم اسم ان التقديم لأنها مخالفة  
 كان واخواتها باعتبارها فرعاً من الفعل وليست بفعل ؟ وكذلك فعلنا  
 مع ما المحذوزية اشعاراً بانحطاطها عما عمات عمله وهو ليس ،  
 فكذلك هنا ، واما دعواه بأن مدة البناء تضمن الاسم معنى الحرف  
 والانيان بها كحجة في الرد على سيبويه فهي باطلة من جهة وجوه  
 الاول انا لا نسلم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف وجب هناؤه اذ  
 تتميز متضمن معنى من والخال متضمن معنى في او الكاف في الجامد  
 الذي لتعريفه ومما مهربان الثاني ان سيبويه لا يذهب الى بناء الاسم  
 مع لا وانما هو عنده مهرب كما سيأتي ، الثالث ان وجود معنى  
 الحرف لم يجب عن سيبويه فقد قال في الموضع نفسه ( فلا لا تعمل  
 الا في نكرة من قيل انها جواب فيما زعم للقليل لقولك هل من عبد

(١) شرح الكافية ١ : ٢٢٥

أو جارية ، فصار الجواب شكراً كما لا يقع في هذه المسألة إلا فكرة (   
 ومعنى الحرف هنا ليس علة اليتاماء وإنما علة كون اسمها فكرة لامتزاجها .

٦ - في باب لا استعبد سيبيويه (١) يقول القاهر :

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

فترجم العيني (١) - وأخذ من بعض الفضلاء (٢) دون إشارة إليه -   
 أن هذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر قال ( وقد أورده   
 سيبيويه والجرمي وأبو علي وابن الناطم وغيرهم هكذا ) ثم ذكر -   
 الأبيات التي منها القاهر :

علا سالت النبيتين صاحبي عند الفتاة طامعت الريح   
 ورد جازرهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الإصلاء تليح   
 إذا اللقاح حدث خلقاً أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

ولقد نسب الأبيات إلى رجل جاهل من بني النبيت اجتمع هو   
 وحاتم الطائي والناطقة الذبياني عند امرأة اسمها عاوية بنت هفوز   
 خاطبين لها فتزوجت حاتماً وردتها فقال الرجل هذه الأبيات .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٥٦

(٢) حاشية الصبان على الأشعرني وشواهد العيني أسفل الصفحة

٢ : ١٧ - ١٨

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٢ - ٤١١ بتحقيق محيي الدين عبد الحميد   
 الحاشية .

ولا أدري أين وردت هذه الآيات ولا أشتر اليها العيني ، مع أن  
الأمم (١) في شرحه الشاهد أورد البيت كما هو عند سيبويه وشرحه  
دون إشارة إلى هذا الزعم ، وكذلك قمل الأشموني (٢) أما الزمخشري (٣)  
وأيضاً عقيل (٤) فقد أوردوا المعجز فقط ولم يذكروا صغر البيت وقال  
ابن منظور في اللسان :

إذا اللقاح غدت ملقى أسراها      ولا كريم من الولدان مصبوح  
ورد جازرهم حرفاً مصرمة      في الرأس منها وفي الاصلاء تلميح  
ورواية سيبويه في ذلك :

ورد جازرهم حرفاً مصرمة      ولا كريم من الولدان مصبوح (٥)

وأم يعلق على الرواية ، وإبراده إياها دون أن يعلق عليها أو يرددها  
يشير إلى ثقتة بروايته ، والذي أراه أن الشعر الجاهلي وقع فيه شيء  
من الخطأ في النسبة والتفجير في الآيات والتشابه في البيت بين شاعر  
وآخر (٦) مما يجعلنا نرجح أن البيت الذي رواه سيبويه من قصيدة

(١) الكتاب ١ : ٢٥٥ الحاشية

(٢) الصبان على الأشموني ٢ : ١٧

(٣) شرح للفصل ١ : ١٩٥

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣

(٥) لسان العرب ٤ : ٤٥٢ مادة صرد

(٦) كما في قول امرئ القيس :

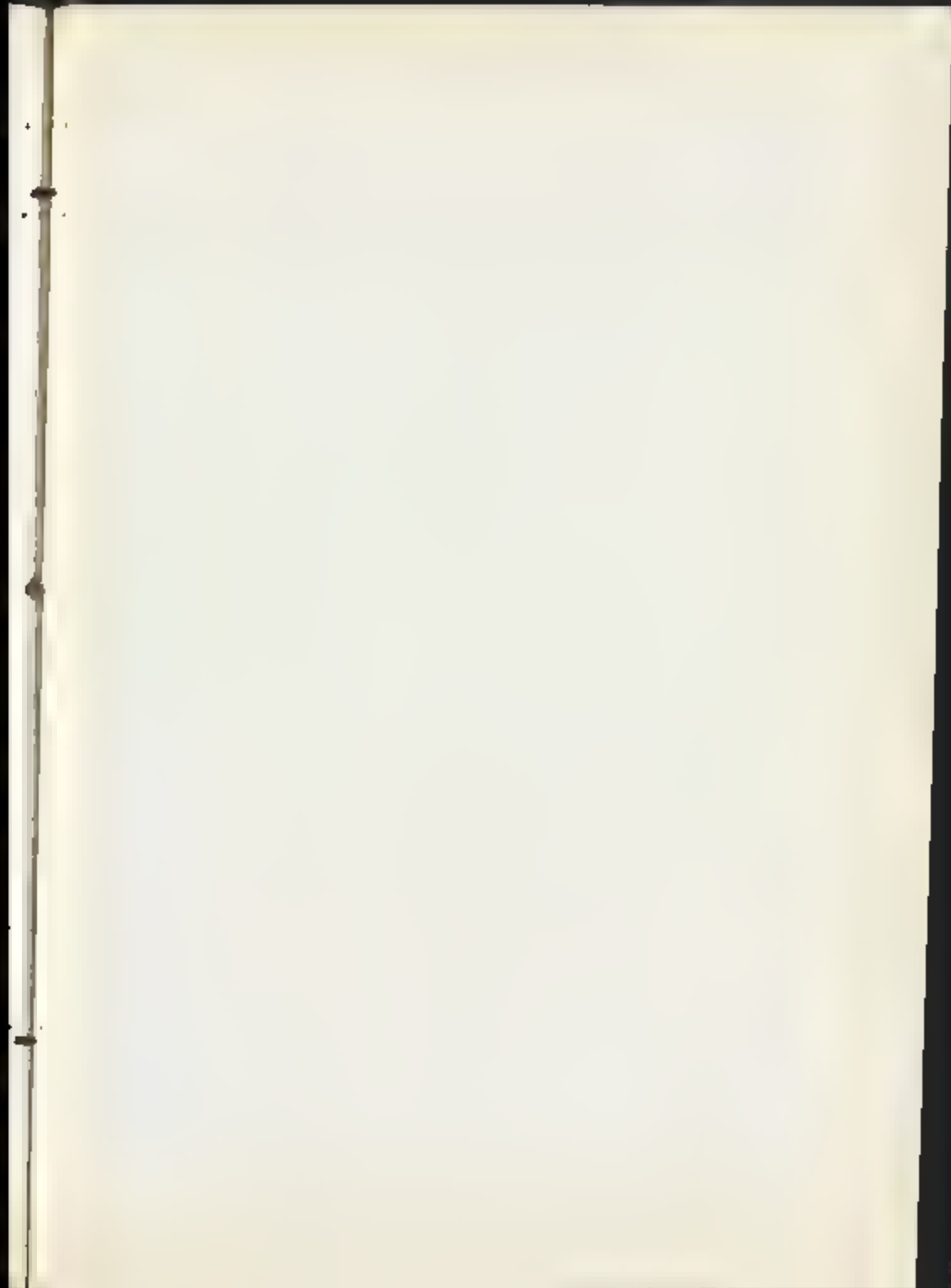
غير التي لورد العيني ابيانا منها ، هذا اذا ابعدنا فكرة ان القصيدة  
بنيت على هذا البيت لتوافق قصة مختومة . ولا يمكن ان نرد رواية  
سبيويه والاعلم والجزمي والفارسي والاشموني لاحتمال لا ندري مدى  
صحته من ان البيت هو من القصيدة التي اوردها العيني ، ولا يمكن  
ان تقبل رواية العيني على حساب رد رواية هؤلاء ( وغيرهم ) على  
حد تعبير العيني نفسه .

ومن كل مامر يتبين لنا صدق الكلمة التي قالها ابن جني في  
المنتبهين لكتاب سبيويه ان ابن ابي سبيحاته ام يضره الا بالنزول  
القليل بما قالوه رغم ان المنتبهين كانوا جلة الاصحاب على حد تعبير  
ابن جني ، لما قد وردت في هذا الفصل سبع وعشرون مسألة لم يلزم  
سبيويه الا بواحدة منها فقط وهي عدم اجازته تعاليق ارايت اذا كانت  
بمعنى آخرني حتى هذه المسألة لم تلزمه لازاما تاما لما يستعمله  
الكلام من تاويل قابل لأن يجعل كلامه فيها غير مستنكر ، الا ان  
الذي جعلني ارجح رأي الآخرين ان عدم التاويل اسلم من التاويل  
ما أمكن ذلك وعدم التاويل في هذه المسألة أولى ، ثم جعلها معاقبة  
لا يهذب بها عن اخواتها وهذا طرد للباب وهي قاعدة معتبرة عندهم .

---

يقولون لانهلك اسي وتجهل	وقولا بها صحي على عطيم
	وقول طرفة بن العبد :
يقولون لانهلك اسي وتجهل	وقولا بها صحي على عطيم

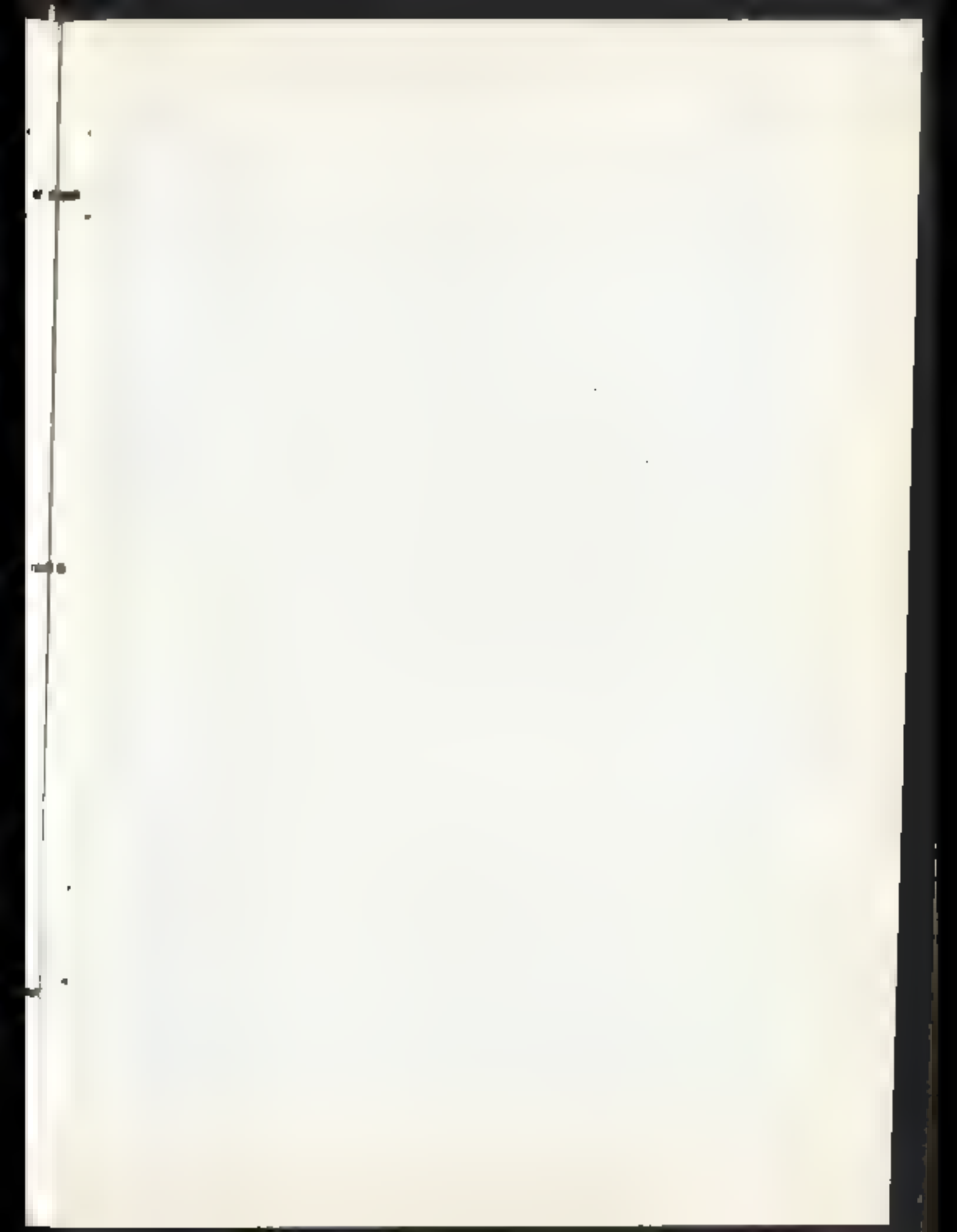
فاذا لم يلزم سيبويه في ابواب التواسخ كلها الا بمسألة واحدة ويمكن  
ان لا تلزمه ايضا ، فمن يدري كم يلزمه في الأبواب الأخرى ؟  
ان الذي يمكن ان يقال قياساً على ما وجد في ابواب التواسخ  
لا يشهدى ما قاله ابن جني ( ... ) وقد تلا ابا الحسن في تعقيب ما اورد  
سيبويه في كتابه جملة اصحابنا كابي عمر وابي عثمان وابي العباس  
ونعيمهم ، فقلما نره الله بذلك الا في الشيء الذي هو البسملة من قوله (   
ولعل الأبواب الأخرى حين نفوس دراسة وافية لتتبع هذه المسائل  
التي تعقب بها النحاة كتاب سيبويه لا توصلنا الا الى النتيجة نفسها .





### الفصل الثالث

مسائل الخلاف مما لا سيّبه راي فيه



ذكرت في الفصل السابق ما وجدته من المسائل المتعلقة بالنواسخ مما  
 اهتمت عدد من النحاة على سيبويه فيها واجتمعت في تبين الحق امر  
 مع المعترض أم مع سيبويه . وفي هذا الفصل سأذكر ما وجدته من  
 مسائل خلافية بين النحويين في ابواب النواسخ مما كان لسيبويه رأى  
 فيه سواء وافقه الكوفيون أو البصريون أو كان له رأى مخالف  
 للمذهبين .

#### باب كان :

١ - في دلالة هذه الأفعال على الحدث خلاف فقهاء إلى عدم  
 دلالتها عليه قوم منهم المبرد وابن السراج والقاوسي وابن جني والرماني (١)  
 وابن يعين وابن برهان والجرجاني والشلوبين . والمعهور أنها تدل  
 على الحدث كما تدل على الزمان (٢) . وكلام سيبويه محتمل للمذهبين  
 فقد ذكر أن هذه الأفعال لا تختلف عن ضرب إلا في احتياجها إلى  
 المنصوب ، وكون المنصوب والمرفوع فيها شيء واحد (٣) . مما يوحي  
 بدلالاتها على الحدث ، إلا أن في كلامه ما يفهم منه اختصاص كان بالزمان

(١) الحدود في النحو من ١٢ حيث سماها أفعالاً لفظية وفسر ذلك بأن  
 الفعل اللفظي هو الذي لا يدل مصدره على حادث نحو كان  
 وأخواتها .

(٢) مع الهوامع ١ : ١١٣ وانظر شرح المفصل ٢ : ٩٧ ، ٧ : ٨٩  
 وانظر المفتي ٢ : ٧٦  
 (٣) الكتاب ١ : ٢١

دون الحدث ولم اجده يتحدث عن غير كان في هذا المعنى قال :  
 ( تقول كان عبدالله أخاك فانما أردت أن تشير من الاخوة وادخلت  
 كان لتجعل ذلك فيما مضى ) (١) ، فكان اذن لم تأت بمعنى في الجملة  
 غير تعيين الزمان ، اما الاسناد فقد فهم من الجملة ذاتها لامن كان ،  
 ودخلوها من جهة الاسناد كخروجها ، فمنحسبنا الاخوة الى عبدالله  
 وهما في الماضي بكان ، وهذا غير من تقدير حدث في كان  
 وتعقيد المعنى ونحصيل الكلام ما لم يقصد المتكلم (٢) وعلى هذا  
 فالتقول بعدم الحدث في كان الناقصة هو الاحسن وهو الاحسن أيضاً  
 في اصبح وامسى حيث تعيينان الاسناد في الصباح أو المساء وكذلك  
 مادام التي تعين مدة الاسناد اما باقي الافعال هذا الباب فان الحدث  
 فيمن ظاهر لا يمكن انكاره قصار فيه معنى الانتقال ، وما زال واخوانها  
 فيمن معنى الاستمرار ، اما ليس فان معنى النفي فيها لا يعني حدث  
 الانتفاء ولوجاز هذا الجازان نزع ان في ما حدث الانتفاء أيضاً وانما هي  
 لنفي الاسناد في الزمن المطلق فحين نقول ليس زيد مسافراً فقد نفينا ان  
 يكون قد حصل من زيد سفر في الماضي او يحصل او سيحصل كل هذا يفهم من  
 ليس فاذا اردنا تخصيص زمن منها قلنا ليس زيد مسافراً غداً مثلاً ،  
 وعلى هذا فالذي يبدو ان الحدث موجود في عدد منها وغير موجود في  
 الاخرى فنتجده في مازال واخوانها وفي صار وما استعمل بمعناها  
 من اخوات كان اما الافعال الاخرى من هذا الباب فلا حدث

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) انظر شرح الكافية ٢ : ٢٧٠ حيث جعل لجميع الافعال في الباب  
 احداثاً وتكلف لها .

فيها ، ومذهب سيوييه صريح في كان بعدم الحدث وغير واضح في اخوانها .

٢ - ويشفرغ من الخلاف السابق خلاف آخر في سبب تسميتها ناقصة ، فذهب قوم الى انها سميت بذلك لانها لا تدل على الحدث ولا تفيد في الجمل بل تفيد الزمان وحسب . وقد اوضح ذلك ابن يعيش حيث ذكر ان هذه الافعال ناقصة لان ( الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل على ماضى من الزمان وعمل معنى الضرب ، وكان انسانا يدل على ما معنى من الزمان فقط ... فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ) (١) وذهب اخرون الى ان السبب هو عدم اكتفائها بالمرفوع لانها لا تتم معنى الا به وبالمنصوب ومن ذكر ذلك الزخشيحي حيث قال : ( ونقصا نين من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى اخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً ) (٢) ، وحاول ابن يعيش ان يوفق بين المذهبين (٣) بعد ان ذكر المعنى الاول للنقص فذكر انها حين افادت الزمان في الخبر صار الخبر كالمعوض عن الحدث فلمذا لا تتم الفائدة بالمرفوع حتى تأتي بالمنصوب (٤) وقد صحح المذهب الثاني السيوطي وهو مذهب ابن مالك والاشمونى والصبان (٥) وغيرهم

(١) شرح المفصل ٧ : ٨٩

(٢) شرح المفصل ٣ : ٨٩

(٣) وكذلك فعل المكبرى في (اللباب) ص ٧٨

(٤) شرح المفصل ٧ : ٩٠

(٥) حاشية الصبان على الاشمونى ١ : ٢٣٥

واليه ذهب الفراء (١) وجعل ثلث واخواتها افعالاً ناقصة أيضاً ، اما  
 سيبويه فلم يصرح بالمغفلة النقص وكلامه محتمل للمذهبين فانه ذكر  
 انه من المنصوب معها قال : ( ... ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل  
 كما لم يجوز في ثلثت الاختصار على المفعول الأول ... ) (٢) وكذلك  
 ذكر ان كان دخلت على المبتدأ والمجرى لتجعل ذلك فيما مضى كما  
 مر في المسألة الأولى وهذا يعني انها ينتقصها الحدث ، والخلاف كما  
 ذكرت فرع على المسألة الأولى فيمكن ان يقال ان يجعل الاصطلاح  
 معنيين فهو عند من يذهب الى عدم الحدث فيما نقص بهذا المضى وعند  
 القائلين بالحدث نقص بمعنى احتياجها الى المنصوب لانها لانتم كلاماً  
 إلا به .

٣ - مذهب الكوفيين (٣) ان خبر كان ينصب على الحال ومذهب  
 البصريين ان نصبه نصب المفعول وليس على الحال وهو مذهب  
 سيبويه (٤) أيضاً . وحجة الكوفيين ان كان فعل غير متعد ودليلهم في  
 ذلك ان الفعل المتعدي يقع على الواحد والجميع فتقول ضرباً رجلاً وضرباً  
 رجالاً ولا تقول كانا قائماً ولا كانا قينما ، فلما لم يكن متعدياً وجب  
 ان يكون المنصوب على الحال لا على المفعولية قالوا لانا لم نجد فعلاً  
 ينصب مفعولاً هو الفاعل في المضى إلا الحال فان يعمل عليه اولاً .  
 واما البصريون فحجتهم ان المنصوب بعد كان يأتي ضميراً والضمير

(١) معاني القرآن ص ٩٨ ، ٩٩

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الأنصاف ٣ : ٤٤١ - ٤٤٥ وانظر الباب من ٨٠

(٤) الكتاب ١ : ٢١

لا يكون حالاً ابداً فقد قيل كنفهم وإذا لم نكنهم فعن ذا يكونهم  
وقال الشاعر :

دع الخمر يشرها الغوث فاني رأيت اخي مفضيا بمكانها  
فان لا يكنها أو تكنه فانه اخو عاغذه امها ولبانها  
وقال الآخر :

تنفك تسمع ما حبيت بها لك حتى تكونه

والذي استدل به البصريون عدا الشاهد الأخير من أمثلة وشواهد  
سيبويه ، أما حجة الكوفيين فليست ملزمة لأن الاتفاق حاصل على  
أن المنسوب معها هو الفاعل في المعنى ، وإذا كان كذلك فلا يكون  
الإنسان واحداً ولا جماعة إلا ترى أنك لو قلت زيد ضرب نفسه لم تقل  
نفسه ولا نفوسه لأن المفعول هو الفاعل في المعنى فكذلك مع كان  
فحين نقول كانا لابد أن يأتي المنسوب موافقاً للناس لأنه هو في  
المعنى ، فمن ثم جاز في ضرب أن يقع على الواحد والجمع والمرفوع  
لامثنى لأنهما متغايران ولم يجز في كان لأنهما معني واحد ، والحق أن  
مذهب الكوفيين أول في المعنى ومذهب البصريين أول من حيث القياس  
وقواعد الأعراب ، وذلك أن قولنا كان زيد مسافراً فهم منه أن زيدا  
كان في حالة سفر كما نقول سافر زيد مسرعاً وليست هناك علاقة بينها  
وبين قولنا ضرب زيد همراً حيث دل على وقوع الضرب وتأثيره على همرو  
أما كان زيد مسافراً فيدل على كون زيد في هذه الحالة في الماضي ، فان قيل  
فالحال متغوية والله تعالى يقول ( وكان الله غفوراً رحيماً ) ولا يمكن أن  
نسب إليه سبحانه المغفرة في الماضي وحسب ، قيل هذا من الحال الدالة  
على الثبوت كما قالوا : خالق الله للزرافة يديها أطول من رجلها .

إلا أنه يقف أمامهم نحو قولهم كان المثلث زيدا ولا يكون العلم حالا وكذلك الضمير في نحو كناههم وغيره مما استدل به البصريون ، ولست ادري لم هذا الإصرار على تحليل النصب بالحال أو شبه المفعول ، إلا يمكن أن نقول إن هذه الأفعال تختلف عن غيرها في أنها تدخل على ما أصله مبتدأ وغيره فترفع المبتدأ و تنصب الخبر ، فهي تعمل الرفع والنصب فيما خاصه ولا تشبه الرفع بالفاعل لأنه لم يقم في المعنى بالفعل ولا المنسوب بالمفعول لأنه لم يقع عليه اثر الفعل ولا نقول انتصب على الحال لما قدمنا ، فالأولى إذن أن نبتعد عن كل ذلك التعقيد إلى البساطة وهو أنها اختصت بعملها في المبتدأ والخبر فإن اكتفت بالرفع فهو حرد بها إلى حظيرة الأفعال الأخرى .

١ - اختلف في جواز حذف الخبر مع هذه الأفعال فذهب قوم إلى المنع مطلقا وحلوا ماورد منه على الضرورة ومنه من أجاز الحذف مع ليس وأن لم تكن هناك تهيئة وذلك إذا كان اسمها تكرة عادة تهيئها لما يلاكمولهم : ليس أحده أي ههنا وعلى هذا الأخير الفراء وابن مالك (١) وقد مر أن ذهب سيهويه (٢) جواز حذف الخبر إذا دل عليه دليل لفظي أو معنوي قال الشاعر :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى      بريئاً ومن أجل العلوي رمانى  
أراد كنت منه بريئاً ووالدى منه بريئاً وقال :  
أني ضمنت لمن أثناني ما جنى      وأبي فكان وكنت غير غدور

(١) معجم الهوامع ١ : ١١٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ ، ١٩٦ ، ٢٧٦ ، وانظر الفصل الرابع من الباب الأول من هذه الرسالة .



أى فكان غم غدير ، وكذلك قول الشاعر :

الا ياليل ويحك نبيتنا      فاما الجود - فك فليس جود

وقولهم ليس أحد ، أى هناه ، وإنما جاز ذلك لعلم المخاطب بما يريد المتكلم ، والذي ذهب إليه سيبويه من جواز الحذف لقريفة من اللفظ أو المعنى أول ما دامت الشواهد تؤيده . والعرب تميل إلى الإيجاز والاختصار .

٥ - أجاز البصريون توسط الخبر في هذا الباب بين الفعل والاسم وهو مذهب سيبويه (١) ومنع ذلك الكوفيون (٢) بحجة أن في الخبر ضمما يعود على الاسم فلا يجوز أن يتقدم عليه وأجازه ابن معط ، إلا مع دام ، ومنعه بعضهم مع ليس ، والصواب أنه جائز في جميع الأبواب لأنه قد ورد به السماع قال الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منفعة      أيامه بأدكار الموت والمهرم  
وقال : ... فليس سواء عالم وجوول .

٦ - قال الأشموني عن اسم كان : (١) نرفع كان المبتدأ إذا دخلت عليه ويسمى اسما لها ، وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول ... (٣) . فعلق الصبان على هذا بأن ما ناله الأشموني مذهب الكوفيين عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، وقد مر أن مذهب سيبويه ارتفاعه . وكان كبقية البصريين ، ثم أجاب الصبان عما ذهب إليه الكوفيون بأن

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) مع الهوامع ١ : ١١٧

(٣) الصبان على الأشموني ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ وانظر التصريح ١ : ١٨٩

الفعل سيكون ناصباً غير رافع ، وليس له نظير ، وعندى أن هذا  
 أن لم يكن وهذا من نسبة الرفع فهو خلط عجيب من الكوفيين ، اذ هم  
 يزعمون أن الخبر مع كان وأخواتها منصوب على الحال ثم يدعون أن  
 الاسم بقى مرفوعاً بالخبر اذ مذهبهم فيها الترافع قايين الترافع هذا وقد  
 انتصب احدهما على الحال وكيف يبقى الاسم مترافعاً وهو منصوب ،  
 اغلب القن أن جعل الاسم مرفوعاً على ما كان عليه ونسبته للكوفيين  
 وهم من الناصبين جرهم اليه مذهب الكوفيين في خبر أن .

٧ - مذهب سيوريه (١) والبصريين (٢) أنه لا يجوز ايلاء كان  
 وأخواتها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً سواء تقدم  
 الخبر على الاسم أم تأخر عنه فلا نقول كان طعامك زيد أكلاً ولا كان  
 أكلاً طعامك زيد واجاز هذه الحالة اعني ان يلي كان معمول الخبر  
 وقد تقدم الخبر على الاسم ابن السراج والفارسي وابن عصفور واحتجوا  
 بقوله :

ناسجوا والنهى عالي معرسم وليس كل النوى تلقى المساكين  
 وأومل على اتمار الشأن . اما الكوفيون فاجازوه سواء تقدم الخبر أم  
 تأخر واحتجوا بقول الفرزدق :  
 قماقت هذا جوع حول بيوتهم بما كان اياهم عطية هودا  
 وخروج البيت على زيادة كان او على اتمار الشأن . وقال بعضهم انه

(١) الكتاب ١ : ٢٦ ، ٢٧

(٢) الصبان على الاشعوني ١ : ٢٢٧ - ٢٢٩ وانظر شرح السدافي ١ :

٢٥٧ والتصريح ٢ : ١٩٠

ضرورة . اما قوله :

هانت فؤادي ذات الخال سالبة

فالعيش ان حملي عيش من المعجب

وقوله :

لئن كان سلمى العيب بالعدم مقربا لقد هون الطلوان عنها التحلم  
فانه ضرورة ولا يؤول على اضمار الشأن او جعلها زائدة لظهور حركة  
الخبر . واجاز العيان ايضا ان يكون فؤادي وسلمى منصوبين بالتداء  
ومعمول سالبة ومقربا محذوف وتقديره لك ولك اي هانت فؤادي  
ذات الخال سالبة لك واثن كان يأسلمى العيب بالعدم مقربا لك ولا يرد  
هذا التاويل قوله في البيت الثاني ( منها ) اذ انه على الالتفات .

٨ — مذهب الجمهور وسيبويه (١) انه يجوز ان يلي كان اسما

مرفوعا (٢) قال الشاعر :

اذا مت كان الناس صفان شامت واخر مثمر بالفى كنت اصنع

وقال :

هي الغفاه لدائي لو ظفرت بهما وليس منها شفاء الداء مبدول  
واولوا ذلك على اضمار الشأن والجملة من التبتدأ والخبر في محل نصب  
خبر الفعل الناقصة اما الفراء فقد انكر ان يرفع الاسمان بهما ،  
ويرده السماع ومنه هذان البيتان . واما الكسائي فقد اجاز ذلك وجعل  
كان ملغاة ولا عمل لها . وهذا الذي ذهب اليه الكسائي بخاصنا من  
تقدير مالا دخل له في الجملة في واقع الامر لان قوله كان الناس  
صفان اراد ان يبين انسلم الناس بعد موته ولم يرد كان الامر او

(٢) الكتاب ١ : ٣٧

(٣) جمع الهوامع ١ : ١١١

الهان الناس متفان وكذلك وليس منها شفاء الداء مبذول . الا ان  
 الاخذ بمذهب النكاسي يؤدي الى نوع من الارباك في الكلام لاضابط  
 ■ اذ مواطن الزيادة معلومة وليس منها ان يكون الفعل اول الجملة  
 الاسمية قال ابن جني : ( الا ترى ان من اتسع بزيادة كان خطأ  
 او آخر لم يجر زيادتها أولاً ) (١) فلذا اجزنا ذلك جهاتاً من يقول :  
 كان زيد كريم على الغاء كان وفي هذا ما فيه من الارباك . وكذلك  
 القول فيما ذهب اليه الجمهور من تقدير ضمير الهان فتسمع من يقول  
 كان زيد كريم على كان الامر زيد كريم . والذي اراه ان يحمل ماورد  
 من هذه الشواهد - وهو قليل بدليل انكار الفراء له - على ابطال عمل  
 كان شذوذاً ولا يقاس عليه . ولا حاجة لاحمار الهان لان عدم التقدير  
 اسلم من التقدير ما يمكن ذلك .

٩ - مذهب سيبويه (٢) وبعض البصريين ان ليس فعل ومذهب  
 بعضهم انها حرف (٣) واحتج القائلون بحرفيتها بأنها لا تدل على زمان  
 وانما تنفي كما تنفي ما . وقد شبهت بما في ابطال العمل اذا انتقص  
 النفي بالا فقالوا ليس الطبيب الا المسك . ونقضوا ما احتج به القائلون  
 بفعليتها من اتصال الضمائر بها كدليل على انها فعل . فقالوا لم يتصل  
 الضمير بها لأنها فعل لانها اشبهت الفعل . اما القائلون بفعليتها  
 فاستدلوا باتصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة . ويلزمهم ما زعموه  
 مخالفهم من نقض لاتصال الضمائر بها لانهم زعموا ان الضمير اتصل

(١) الخصائص ١ : ٢٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٦

(٣) الباب من ٧٩

بها لأنها اشبهت الفعل لا لأنها فعل فانهضت الضمائر بها وكذلك تاء  
 التأنيث بحق هذا الشيء لا يكونها فعلا ، اما التحليل فقد نص على انها  
 مركبة من كلمتين لا وأيس قال : ( فطرح الحزة ولزق اللام بالياء ) (١)  
 واستدل على ذلك بقولهم اتقني من حيث أيس وليس اى من حيث  
 هو ولا هو ، ومذهب التحليل قريب مما توصلت إليه المقارنات في اللغات  
 فقد ذهب برجماتيون مركبة من حرف واسم قال : ( يقابلها في  
 الأرامية lais وهي مركبة من لا واسم معناه الوجود ) (٢) .

١٠ - اختلف في توجيه قولهم ليس الطيب الا المسك فذهب بعضهم  
 ليس الطيب الا المسك اخره ، على جعل الطيب اسم ليس والمسك  
 مبتدأ خبره محذوف وهو اخره والمجمل في موضع نصب خبر ليس ،  
 وحله الفارسي على استمرار الشأن والامر في ليس اسما لها والطيب  
 مبتدأ والمسك خبره (٣) وهذا الذي ذهب اليه الفارسي هو مذهب  
 سيبويه (٤) وحده بعضهم كما ذكر سيبويه على حرفية ليس ، والصحيح  
 ان لغة تميم الغاء عملها مع الاحلا على ما كما حملت ما عليها في لغة  
 الحجاز وقد حكى ذلك ابو عمرو بن الصلاء واخرى عليه عيسى ابن  
 عمر فقال ابو عمرو ليس في الارض حبلزى الا وهو ينصب ولا تميمي  
 الا وهو يرفع ، فبعثا حذقا الاحمر وابا محمد اليزيدي الى بعض  
 الحجازيين وجهدا في تلفينه الرفع فلم يرفع وكذلك فعلا مع التميمي  
 فلم ينصب ، وعلى هذا فلا داعي للتقديرات الماضية لان ( الاصل إذا

(١) العين ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣

(٢) التطور النحوي لغة العربية ص ١١١

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٥٠ وانظر مع الهوامع ١ : ١١٥

ثبت لغة فلا يمكن التأويل (١) .

المشتمات بليس :

١ - مذهب البصريين ان خبر ما منصوب بها كما كان منصوباً بليس وذلك لما بينهما من المشابهة ، ومذهب الكوفيين انه منصوب بنزع الخافض (٢) ، والاصل عندهم ما زيد بقائم فلما حذف الياء انتصب قائم ، ومذهب البصريين في هذا موافق لما ذهب إليه سيبويه فيها (٣) وقد احتج الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأن القياس في ما ان لا يعمل لعدم اختصاصها فهي تدخل على الانمال كما تدخل على الاسماء وانما عملها اهل الحجاز لانها اشبهت بليس في المعنى وهو شبه متعريف لا يجعلها عاملة في الخبر ، فهو اذن ليس منصوباً بها وانما انتصب بحذف حرف الجر لان الاصل ما زيد بقائم فلما حذف حرف الجر ( ويجب ان يكون منصوباً لان الصفات منصوبات الانفس ) وعملوا افعال ما عند الحجازيين اذا تقدم الخبر او اذا انتقض النفي بالا بأن الجار لا يكون معها فلا تقول بقائم زيد ولا ما زيد الا بقائم وجعلوا ذلك ايضاً دليلاً على ان النصب باسقاط الخافض ، وما احتجوا به لاحجية لهم فيه ، وذلك انهم يتفقون مع البصريين في ان عملها خلاف القياس وانما أضعف في العمل من ليس ، الا ان هذا الضعف في العبه لا يظهر عند البصريين في عدم عملها في الخبر انما في ابطال عملها اذا تقدم الخبر

---

(١) جمع الهوامع ١ : ١٢٣

(٢) الانصاف ١ : ٩٧ - ٩٨ انظر فيه بقية الدلائل والمناقشات وانظر

الجمع ١ : ١٢٢ وانظر الباب ص ٨٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

أو انتقض النفي ، ولولا هذا الضعف لمطقت حل كل حال ، لما مازعوه من أن الأصل ما زيد بقائم ثم انتصب قائم باسقاط الجار فمذه حجة تحتاج إلى إثبات تزييني يقف للجميع حاجزين أمامه بل الذي يظهر لنا أن الأصل خلاف ما قالوا لأن أصل الكلام زيد قائم باسناد القيام إلى زيد ثم دخلت ما تنفي القيام عن زيد ثم جاءت الباء لتؤكد بدل على ذلك لغة تيمم حيث تهمل ما وليس في خبرها الباء إذ لو كان الباء لازماً في خبرها لقدرت عاملة كما في لغة الحجاز ، فاما ثبت أن الأصل عدم الباء بطل ما زعموه من أن النصب كان باسقاط الخافض وكان النصب بما كما كان الرفع بها .

٢ - في أعمال لاعمل ليس أقوال ، أحدها أنها تعمل عمل ليس وهو المشهور وإليه ذهب سيبويه (١) ، والثاني أنها لا تعمل شيئاً وبرقع ما بعدها بالابتداء ولا ينتصب الخبر بعدها وعليه الاخفش ، والثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم أما الخبر فلا عمل لها فيه وعليه الزجاج واستدل بأنه لم يأت النصب مطلقاً به في كلام العرب (٢) وذهب الرضوي مذهب الاخفش وزعم أنها لا تعمل شيئاً واستدل أيضاً بعدم مجيء المنصوب بعدها قال : ( واثبتوا أنه لا تعمل لاعمل ليس لأشاداً ولا عياناً ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لامتنوباً كخبر

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٢٥٤ وانظر الاشياء والنقائير ١ : ١٣٩ حيث أدرج هذه الحالة تحت قاعدة معتبرة عندهم هي تقارض اللفظون .

(٢) جمع الهوامع ١ : ١٢٥

ما وليس... (١) ، ويرد هذا الرفع قوله (٢) :

نعم فلا شيء على الأرض يا قيا ولا وزر بما قضى الله وأقيا  
ولا أرى داعيا أرد عملها أو لجمعها عاملة في الاسم وحسب ما دللنا لدينا  
ما يشهد بعملها في الخبر وما دامت لمعنى النفس فهي كما ونعمل عمل  
ليس لأنها تدخل على المبتدأ والخبر إلا أنهم راعوا انعطافها من ما  
فزادوا في شروط أعمالها وجعلوا اسمها وخبرها نكرتين وأولوا ما جاء  
منه معرفة .

٣ - مذهب الاختش (٣) ان لا شيء عاملة وان ما جاء بعدها  
منصوبا فانه لتعصب بفعل محذوف لانها فقواه تعالى ( ولات حين  
مناص ) اى لا أرى حين مناص ، اما المرفوع بعدها فهو مبتدأ محذوف  
الخبر ، ومذهب سيدييه والجمهور انها عاملة ولا تستعمل الا محذوفة احد  
الجزأين ، وقد نقض الرضوي مذهب الاختش بان وجوب حذف الفعل  
الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة وليس هذا منه فهو قول  
ضعيف ، وفيه من تكافؤ التقدير مع امكان عدم التقدير ما يصر لنا منه .

#### أعمال المقاربة :

١ - اختلف في الكاف وتعموه لذا اتصل ببعض نحو هناك وهما .

(١) شرح الكافية ١ : ١٠١

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٣

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٥٠



فذهب سيبويه (١) انه في موضع نصب وان عسى في ذلك محمولة على  
 فعل كما حملت هذه عليها في المثال خبرها بأن كما في الحديث  
 ( فاعمل بعنكم ان يكون لمن يديته من بعض ) ، وذهب المبرد  
 والفارسي الى انه منصوب على جعل الضمير خبر عسى مقدما ، وذلك  
 ان ما كان خبرا جعل اسما وما كان اسما جعل خبرا ، ومذهب الاخفش  
 واختاره ابن مالك ان ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع كما نائب  
 ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد تقول رأيتك  
 انت ومررت بك انت ، ومذهب اليه المبرد والفارسي بجعل خبرها  
 اسما وهو من الشاذ ولم يسمع الا في قوائم ( عسى الغدير ابزسا ) ،  
 ومذهب اليه الاخفش مردود بأمرين الأول ان اضافة ضمير عن ضمير  
 لم يثبت الا في المنفصل نحو اما كانت ، والثاني ظهور الخبر مرفوعا  
 كما في قوله :

« فقلت عساها نار كاس وعطشا ، فلو كان على اناة ضمير النصب  
 عن الرفع لادى ذلك الى رفع الاسمين بعدما ، والمختار ما ذهب اليه  
 سيبويه لما بين عسى وفعل من التشابه في المعنى حيث انهما طمع  
 واشفاق فحملت كل منهما على الأخرى فتكون عسى عاملة عمل فعل  
 اما ما احتج به بعضهم من ان الضمير لو كان في موضع نصب لما  
 اقتصر عليه في مثل :

يا ابتاه ملك لو صاكا

فقد اجيب عنه بأنه قد ورد حذف المرفوع في قولهم إن مالا وإن

ولذا فحين ( حذف الطالع في مواضع يمكن قياس المعنى عليه ) (١)  
 ٢ - إذا لم يقترن الفعل بعد هذه الأفعال بأن فلا خلاف في أنه  
 في موضع نصب على أنه خبر لها ، فإن اقترن بأن فحين مذاهب (٢)  
 فالكوفيون زعموا أنه بدل من الأول والتقدير كان أو هو زيد أن  
 يقوم قرب قيام زيد فتقدم الاسم واخر المصدر ، والمهد جعله متعولاً  
 به على تقدير قارب زيد القيام ، وقال آخرون أنه في موضع نصب  
 باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كماً مع أن ، وجعله ابن مالك في  
 موضع رفع على البدل وهو سادس الجزأين أما ابن هشام فقد ذكر  
 أن المهور نصبه على الخبرية ، والذي ذهب إليه للبرد هو مذهب  
 سيبويه (٣) وهو اقرب للمذاهب في المعنى وأسهل في التقدير ، وقد أجاز  
 سيبويه أيضاً أن يكون التقدير على اسقاط اللام ويكون المعنى قرب  
 زيد للقيام ، والتقدير الأول أحسن ولا تكلف فيه .

#### ظن واخواتها :

١ - في المفعول الثاني لهذه الأفعال الخلاف الذي مر في خبر كان  
 إذ ينصب البصريون على المفعولية والكوفيون على الحال ، والقول فيه

- (١) الصبان على الأشموني ١ : ٢٦٧ - ٢٦٨  
 (٢) انظر الباب ص ٩٥ والمغني ١ : ٢٦ - ٢٧ ومعجم البوامع ١ : ١٣٠  
 (٣) الكتاب ١ : ٤٧٧ وقد فرق في المغني ١ : ١٣٣ بين المذهبين  
 فجعل الأول على المفعولية والثاني على تضمين الفعل معنى طارب  
 وهو تفسير لا يرى له فائدة أو مرجعاً ونسب للمبرد وسيبويه  
 كونها على قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً .

كالقول في خبر كان وقد مر فافتنى عن الإعادة (١) .

٢ - إذا تقدمت هذه الأفعال امتنع الفاء عليها عند البصريين وهو  
مذهب سيبويه (٢) وإجازة الكوفيين وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره (٣)  
وما حمل المجوزين على هذا قول كعب بن زهير :

لرجو وأمل أن تدنو مودتها      وما أخال لديفا منك تنوبل  
وقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي      أتى وجدت ملاك الشهمة الأدب  
وقد أول اللسانون هذا على وجهين الأول أن يجعل بعد الفعل ضمير  
الشأن هو المفعول الأول ويكون الجملة بعده في موضع نصب على أنها  
للمفعول الثاني . والثاني أنها على تقدير لام الابتداء فيكون من باب  
التعليق لا الإلقاء ، ولا أجد موجبا لسكل هذا العنت في التقدير  
والأحسن أن يجعل ما جاء من ذلك على الضرورة ولا يقاس عليه ، لأن  
القول يجوز الفاء المتقدم يبطل ما عليه لغة العرب عموما من أعمال  
الفعل متى تقدم ، فيأتي من يقول في سعة الكلام أظن زيد منطلق  
وعلمت أخوك مسافر ، ولا يصح إبطال ما اتفق عليه أغلب العرب  
لقول رجل أو رجلين في الشعر وليس ينغى ما في الشعر من ضرورات  
ومن وزن وفافية يحملان الشاعر على مخالفة لغته أحيانا .

(١) وانظر الانصاف ٢ : ٤٤١ - ٤٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٦١

(٣) شرح ابن عتيل ١ : ٤٢٥ - ٤٢٨

٣ - ذكر سيبويه بجى أن معمولة إظن فقال : ( تقول ظننت  
 أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت ظننت ذاك ) (١) ولم ينص على  
 أنها مدت مدد مفعولي ظن إلا أنه يفهم من كلامه السابق حيث  
 منع الاختصار على أحد المفعولين كما مر (٢) والذي ذهب إليه من  
 مددا مدد مفعولي ظن هو مذهب الجمهور (٣) ، وقد ذكر السجستاني (٤)  
 حين شرح هذه الكلمة أن بعض البصريين ولم يسهه يذهب إلى أنها  
 مع معموليها المفعول الأول اظن وأن المفعول الثاني مقدر وإجاب بأنه  
 لا داعي للتقدير إذ معنى حسبت زيداً منطلقاً وحسبت أن زيداً متعلق  
 واحد ، ثم أنه لا يجوز اظهار هذا المعنى الذي زعم ولا مانع من  
 اظهاره فبطل هذا التقدير إذن ، وذكر الرضي (٥) أن الأخفش هو  
 الذي يجعلها مع اسمها في مقام المفعول الأول ويقدر المفعول الثاني  
 فيقول علمت أن زيداً قائم حاصلاً ، أي علمت قيام زيد حاصلاً  
 ثم رد عليه بمثل ما رد السجستاني ، إلا أنه لم يوافق على جعلها سادة  
 مدد المفعولين وإنما جعلها في موضع مفعول ظن قال ولا حاجة لتقدير  
 مفعول ثان ، ولا نقول مدت مدد مفعولي ظن لأنها ومعموليها في تقدير  
 اسم مفرد فكيف تكون في تقدير اسمين ، وعنده أن الأولى أن يقال

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ١٨

(٣) انظر الهمع ١ : ١٥٢

(٤) شرح الكتاب ١ : ٤٦٢

(٥) شرح الكافية ٢ : ٢٦٦

ان الاسمين بعد ظن سادان مد ان ومعمولها وحفيدان فائدتها  
 ( اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان  
 بتقدير المصدر ) ولو اعتمد ما ذهب اليه الرضي لجعلت ظن عاملة في  
 اسم واحد لا في اسمين وهذا عالم نظم احدا غيره . قاله . ثم هو مخالف  
 لتسلسل المنطقي للمعنى فلاسل اسناد القيام الى زيد فتقول زيد قائم  
 ثم تدخل هذه الافعال لتجعل الكلام شكاً أو علماً كما قال سيدييه .  
 أما ان فلاسل انها مكسورة الهمزة اعني ان زيدا قائم فلما دخلت  
 ظن فتحت الهمزة لوقوعها موقع المفعول . ولما كانت هذه الافعال  
 تحتاج لمفعولين ولا يقتصر على واحد منهما قبل مدحت ان مدد المفعولين  
 اذ في لها حكمها فلا تعد .

#### الحروف المبهمة بالفعل :

٢- يرى البصريون ان الخبر مع هذه الحروف مرفوع بها كما  
 انتصب الاسم به وهو مذهب سيدييه (١) ونسبه الى الخليل ايضا اما  
 الكوفيون (٢) فزعموا انها لاترفع الخبر وانما هو باق على رفعه قبل  
 دخولها واحتجوا على ذلك بأن الاصل في هذه الحروف ان لاتنصب  
 الاسم وانما نصبته لانها اشبهت الفعل . فلما كان عملها لمشابهة  
 الفعل كانت فرعا عليه والفرع اعط رتبة من الاصل لانه اضعف  
 منه فينبغي ان لا يصل في الخبر وانما هو باق على رفعه قبل

(١) ٢٨٠ : ١

(٢) الانصاف ١ : ١٠٧ وانظر اللباب ص ١٠٧ والايضاح لابن الحاجب  
 ص ٦٦ وشرح الفصل لابن يعيش ١ : ١٠٢ وشرح الكافية ١ : ٩٩

دخولها ، وهذا فاسد ، فاما ما زعموه من انحطاط رتبتها عن الفعل  
وانما اضعف منه وهي فرع عليه فلا خلاف فيه ولذلك اوجب تأخير  
المرفوع وتقديم المنصوب اشعارا بانحطاط رتبتها عن الفعل لان الاصل  
في الفعل ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، وتقديم المنصوب على  
المرفوع فرع ، فالزم الفرع في العمل وهو ان واخواتها الفرع في المعول  
وهو تقديم المنصوب ، واما دعواهم بأنه ياق على رفعه قبل دخولها  
فانه مرفوع عندهم بالمبتدأ لانهما يترافعا ودخول هذه الحروف قد زال  
الترافع (١) لان الاسم قد انتصب بها فكيف يرتفع الخبر بنحو عامل  
واين الترافع وقد انتصب أحدهما ، وما يؤكد ( فساد ما ذهبوا إليه  
انه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء المنصب الا ويعمل  
الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة ،  
وذلك لا يجوز ) (٢) فمن اذن عامل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم  
النصب .

٢ - مذهب سيهويه (٣) والبصريين انه لا يجوز العطف على اسم  
ان بالرفع قبل تمام الخبر ، واجاز ذلك الكوفيون (٤) واحتجوا له  
بالنقل والقياس . اما النقل فقولهم تعالى : ( ان الذين آمنوا والذين  
هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ) حيث عطف

(١) شرح السهافي ٤ : ٥

(٢) الانصاف ١ : ١٠٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٤) الانصاف ١ : ١٠٧ - ١١١ وانظر شرح السهافي ٢ : ١٦٧ ونجاشي

تعليق ص ٢٦٢

(الصائبون) على موضع اسم ان قبل تمام الخبر . ووجه من بعض العرب  
 انك وزيد ذاهبان رواء الثقات وذكره سيبويه في كتابه ، اما القياس  
 فقالوا اجمعنا على جواز العطف على الموضع مع لا قبل تمام الخبر نحو  
 لارجل وامرأة افضل منك . ولما كانت لا ضد ان لأن الاولى لانفي  
 والثانية للاثبات حملت ان على لا في ذلك لانهم يحملون الشيء على  
 نقيضه كما يحملونه على قطعه . والذي جعل البصريين يسمعون ذلك  
 انه يؤدي الى ان يعمل في اسم واحد عاملاً وذلك لا يجوز فزيد في اوانا  
 انك وزيد ذاهبان مرفوع بالابتداء فيجب ان يكون الابتداء عاملاً في  
 خبره ايضاً الذي هو هنا قائمان . وان عاملة في خبر الكاف الذي هو  
 قائمان ايضاً . فادى ذلك الى تسلط الابتداء وان للعمل في كلمة واحدة  
 وذلك محال ! . اما الآية التي احتج بها الكوفيون فقد أولها سيبويه (١)  
 على التقديم والتأخير قال : ( اما قوله عز وجل والصائبون فعل  
 التقديم كأنه ابتداء في قوله والصائبون مد ما من الخبر ) . واما انك  
 وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه انه غلط من بعض العرب . وما يتوهم  
 فيه العربي لا ينفي عليه قاعدة كما قيل على التوهم :

بدالي اني لست منك مامنى ولا سابق شيئاً اذا كان جائباً  
 والوجه سابقاً بالنصب . اما قياسهم ان على لانه فاسد من جهة  
 ان لا واسماً الفكرة بمنزلة اسم واحد وهي ليست عاملة في الخبر انما

(١) الكتاب ١ : ٢٩٠ وذكر ابن الانباري في الانصاف ١ : ١٠٩ وجميع  
 آخرين . والمكبري في املاء ما من به الرحمن ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ ذكر  
 ستة أوجه أخرى.

هي واسمها في موضع اسم مبتدأ (١) وليست ان كذلك .

٣ - اجاز سيويه حذف خبر ان سواء كان مع المعرفة ام  
النكرة (٢) ، وقد ذكر ابن جنى (٣) ان خبرها قد حذف ( مع النكرة  
خاصة نحو قول الاعمش :

ان محملاً وان مرتحلاً وان في السفر اذ مضوا مهلاً  
اي ان لنا محلاً ... واصحابنا يجهلون حذف خبر ان مع المعرفة ويحكون  
عنهم اذا قيل لهم انت الناس الب عليكم فمن لكم قالوا ان زيداً  
وان عمراً ... والكوفيون يابون حذف خبرها إلا مع النكرة ... ويبدو  
ان الذي حل الكوفيين على منع الحذف مع غير النكرة وحل ابن جنى  
ان يقول ( مع النكرة خاصة ) هو عدم الشاهد مع غير النكرة الا ان  
المثال الذي أورده ابن جنى وهو من امثلة سيويه قدما لك العرب في  
سمة الكلام دون ضرورة فما دام قد ورد عنهم وليس هناك ما يمنع  
الحذف مع المعرفة فلا وجه لثبته اذن .

٤ - اختلف في اللام الواقعة في خبر إن قاله المصريون هل انها  
لام الابتداء وعليه سيويه ايضاً (٤) وعللوا تأخيرها بأنها للتوكيد

( ) يرى الأستاذ ابراهيم مصطفى في احياء النحو ص ٦٤ - ٧١ ان  
العطف جائز ورد على النحاة القائلين بالمنع . ولو جاروا في عدم  
النظر الى العامل فيحذف هذه النكرة في الرفع .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٤

(٣) الخصائص ٢ : ٣٧٢-٣٧٤

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٣ وانظر الخصائص ١ : ٢١٤-٢١٦



وان للتوكيد ايضاً فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد لانه لا يكون في لغة العرب الا ضرورة ، وقدموا ان لانها اذى بسبب معادها واللام غير عاملة ، وذهب ثعلب (١) الى انها جى بها بازاء الباء في خبر مافق ذلك ان زيدا متعلق بجواب ما زيد متعلقاً ، وان زيدا متعلق بجواب ما زيد بمنطلق (٢) ونحن لم سلمنا بما قاله ثعلب من ان هذه الجملة بازاء تلك وانها جواب لها فان ما ذهب اليه مع ذلك لا يختلف عما ذهب اليه الجمهور في شىء لان الباء في خبر ما عندهم زائدة للتوكيد فاذا كانت اللام مع ان بازاء الباء مع خبر ما فوس للتوكيد ايضاً فلا داعى لاثارة الخلاف في مسألة لا يترتب عليها الا الاتفاق .

٥ - مذهب البصريين ان ان المضافة من الثقيلة عاملة وهو مذهب سيبويه (٣) ايضاً اما الكوفيون (٤) فانها عندهم غير عاملة واحتجوا على ذلك بأمرين : الاول ان المضافة انما عملت لانها اشبهت الفعل الاسمي في اللفظ لانها على ثلاثة احرف ومبينة على الفتح كالفعل فاذا خففت زال الشبه فبطل عملها ، والثاني ان المضافة من عوامل الاسماء والمضافة من عوامل الافعال فيبقى ان لا تعمل المضافة في الاسماء كما لا تعمل المضافة في الافعال لان عوامل الافعال لا تعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، اما الحجة الاولى فان هذه الحروف انما اشبهت الفعل من جهة اتلفظ والمعنى لا من جهة اتلفظ فقط كما يزعمون فهي على وزن الفعل ومبينة على الفتح وتقتضى الاسم كما ان الفعل

(١) جمع الهوامع ١ : ١٤٠ وانظر المغني ١ : ١٩١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٣

(٣) الانصاف ١ : ١٠٤ وانظر المغني ١ : ٣٦

يقتضى الاسم وتدخلها ثون الولاية ، وفيها معنى الفعل فان وأن فبهما  
 معنى حققت وكان شبهت ولكن استدركت وليت تعبت ولعل ترجيت ،  
 فحين تخفف تكون بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه نحو ع  
 الكلام ، وهذا لا يبطل عمل الفعل فكذلك مع المنخفة ، اما الحجة الثانية  
 فهي واضحة متداخلة ذلك ان المنخفة من الثقيلة هي من عوامل الاسماء  
 وليست من عوامل الافعال لان الخفيفة هي هكذا في الاصل والتي هذا  
 اصلها غير المنخفة من الثقيلة فمذه من عوامل الاسماء وتلك من  
 عوامل الافعال ، فاذا ثبت فساد ما احتجوا به ثبت انها عاملة ، بقوة  
 هذا ان منهم من يعملها مع التثنية فقد قرئ ( وان ) كلا لما  
 ليوفينهم ربك اعمالهم ( وحكى سيبويه ان ) عمرا ، مطلق .

٦ - اذا جاءت اللام بعد ان نحو اذ ، زيد لمساقر فمذهب الكوفيين (١)  
 انها بمعنى ما واللام بمعنى الا والتقدير ما زيد الا مسافر ، والذي  
 ذهبوا اليه حكماء الخليل في المعين (٢) قال من قوله تعالى ان هذان  
 لساحران : ( ومنهم من جعل اللام في موضع الا وجعل ان ) جمدا  
 على تفسير ما هذان الا ساحران ) ، ومذهب سيبويه (٣) والبصريين ،  
 انها مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد وقد احتج الكوفيون بتأويل آيات  
 من القرآن الكريم على مذهبهم فقالوا من ذلك في قوله تعالى :  
 ( وان كادوا يستغفرونك من الارض ليخرجوك ) أى وما كادوا الا  
 يستغفرونك وقوله تعالى : ( وان كان وعد ربنا لمفعولا ) أى وما كان وعد

(١) الانصاف ٢ : ٢٣٦ وانظر شرح الفصل ٢ : ١٢٠

(٢) المعين ٢ : ٢٨١

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٢

وبنا الا مفعولا . وكذلك اولوا بعض الشعر ومنه قول الشاعر :  
 شكلت يمينك ان قتلت لسلما      حلت عليك عقوبة للتعهد  
 أي ما قتلت الا سلما . وقد نقض ابن الأنباري زعمهم هذا بأنه  
 لو جاز لكان ينبغي ان نقول جلتني القوم لزيدا بمعنى الا زيدا .  
 فلما لم يجوز ذلك دل على فساد مذهبهم في هذا وعلى بطلان  
 جهات نسخ اللبس بين المخففة من الثقبلة وبين التي للنفى (١) ثم ان  
 بجر اللام للتأكيد في كلام العرب من الكثرة بحيث لا يمكن انكاره  
 اما بجريها بمعنى الا فهو شيء ليس له نظير في كلامهم وحمل الشيء  
 على ماله نظير أول من المصير الى ما ليس له نظير .

٧ . مذهب البصريين ان اللام الأولى في لعل زائدة (٢) وهو مذهب  
 سيبويه . ومذهب الكوفيين انها أصل وليست زائدة واحتجوا بذلك

---

(١) قال الرماني عنها وعن اللام في منازل الحروف ص ١٨ ( تلزمها  
 في المحو لثلاث تلتبس بأن التي للبعد ) .

(٢) هذا ما ذكر ابن الأنباري في الانصاف ١ : ١٢٢ ويؤيده ما قاله ابن  
 جني في الخصائص ١ : ٢١٦ : ( اللام عندنا في لعل زائدة الا  
 ترى ان العرب قد تحذفها . . ) وقال الريدي في الاستمواك  
 على سيبويه ص ٤ : ( اصل لعل حرفان ) ، الا ان الأشموني قال :  
 ( وليست مركبة على الاصح ) ١ : ٢٧١ والعكري في اللباب  
 ص ١٤٠ قال : ( واللام الأولى في لعل اصل في أقوى القولين ) .  
 وزعم السيوطي في الهمع ١ : ١٢٤ ان مذهب الجمهور ان لعل  
 بسيطة ولا لها اصل وقيل مركبة من مثل واللام زائدة . . .

بأنها حرف وحروف الحرف كلها أصلية لأن حروف الزيادة تختص  
بالأفعال والأسماء دون الحروف . أما البصريون فقد احتجوا بأمرين  
الأول أنها جاءت عارية من اللام في كثير من كلامهم فيقولون على  
كما يقول الشاعر : يا ابننا ملك أو عساكا ( فلما وجدناهم يستعمونها  
عارية من اللام في معنى إثباتها دلنا ذلك على أنها زائدة ) . الثاني  
أنها عملت لمساواة الفعل فلو جعلت اللام أصلية لما كانت على وزن  
من أوزان الفعل لأن وزن الثلاثي فعمل وفعل وفعلل والرابعي ليس  
له إلا وزن واحد هو فعلل . وحملها على غير وزن الفعل يبطل عملها  
فوجب أن يحكم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كإثرائها .  
وقد نقض ابن الأنباري ما احتج به البصريون بأن اللام الأولى من  
الفعل حذفت لكثرة الاستعمال لا أن ذلك دليل على زيادتها . أما وزن  
الفعل فإن هذه الحروف قد أشبهت الفعل من جهة اللفظ والمعنى  
فيتمكن أن يحتل الحيز من جهة ويبقى من جهة أخرى والذي قاله  
ابن الأنباري قد يكون صحيحا إلا أنه إذا قرن إلى حجة الكوفيين  
استعملوا أيضا . وذلك أنه استقر بأن الفعل تأتي مسقطا اللام الأولى  
في كلام العرب وعزل ذلك بكثرة الاستعمال فيقال للكوفيين إما أن  
تقرروا ما جاء على حذف اللام أولا . فإن أقررتهم فقد اجزتم سقوط  
حرف أصلي من أول الحرف فينبغي على هذا أن تميزوا حذف اللام  
من إيت أيضا مادام الوزن لا اعتبار له عندهم . وهذا لا يجوز . وإن  
لم تقرروا ما جاء على الحذف فأنتم بهذا تردون ما ورد عن العرب وروته  
الثقات وليس هذا مذهبكم . أما ما زعموه من أن حروف الحرف كلها  
أصلية فلا يجوز جعل اللام زائدة هنا فمردود أيضا بأن الفعل وإثرائها

أما هي حروف أشبهت الفعل ، والذي أجاز دخول حرف الزيادة عليها هو هذا الشبه بالفعل ، فكما أنها عملت بحق هذا الشبه فكذلك أدخل عليها حرف الزيادة .

٨ - مذهب البصريين أن لكن\* بسيط وليست مركبة ، وهي منتظمة من خمسة أحرف وهـ و اقصى مجاء عليه الحرف (١) وهو مذهب سيبويه (٢) وإنما على ما ثبت في . أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها مركبة ثم اختلفوا فذهب القراء إلى أنها لكن ساكنة النون وأن . طرحى الهمزة من أن فالشقي ساكتان فحذفت لذلك نون لكن . وقال ، غيره أنها مركبة من لا وأن ثم حذفت الهمزة وزيدت الكاف ، وقال آخرون أنها مركبة من لا وكان فلما ركبت كسرت الكاف وحذفت الهمزة (٣) ، ولست أدري لم كل هذا التكاف الذي لا دليل عليه وإنما هو محض افتراض لا يقوم على سند (٤) ، مذهب البصريين في هذا أصل واحد عن هذه الافتراضات . أما فقه اللغة الحديث فإنه يراها على ما زعم المشرق بوجه قاصر من لا وكن قال : ( ... ولكن مركبة

---

(١) الجمع ١ : ١٢٢ وانظر الباب من ١٠١ والمغني ١ : ٢٢٦ والصبان على الاشتقاق ١ : ٢٧٠

(٢) الباب الأول الفصل الرابع من هذه الرسالة - أصلها .

(٣) ذكر الزبيدي في الاستدراك ص ٤ أن لكن حرفان ضم أحدهما إلى الآخر وصيرا كحرف واحد ، ولم يبين أصل كل حرف .

(٤) قال الرضي عن هذه الافتراضات في شرح الكافية ٢ : ٢٣٥ : ( ولا يخفى أثر التكاف فيما قالوه ، وهو نوع من علم الغيب ! ... ) .

من لا وكن للتعاقب ل العبرية و الأرامية التي معناها هكذا ،  
 فعنى لكن ليس هكذا (١) وهذا افتراض أيضا ، افتراض أن يكون هذا  
 الجزء من الكلمة هو هذه الكلمة التي في العبرية والأرامية لأن هناك  
 توافقا في النطق ، إلا أن الذي يقوي هذا الافتراض التوافق في المعنى  
 فقولنا حضر القوم لكن زيدا غائب مثل قولنا حضر القوم ليس  
 هكذا زيد ، وأصل العرب إنما جاءوا بكلمة غائب بعد ذلك على أنها  
 خبر ابتداء محذوف والتقدير فهو غائب أي ليس هكذا زيد فهو  
 غائب أو أنه كان أولا ثم حذف لكثرة الاستعمال ولوجود الاسم  
 المريع ليله ، ونصبروا هذا الاسم لما في الكلمة من معنى الاستثناء .

٩ - اختلف في كان (١) أي مركبة أم بسيطة فذهب إل أنها  
 بسيطة شذمة على حد تعبير السيوطي واختاره أبو حيان ، وذهب الخليل  
 وسيبويه (٢) والنرا إلى أنها مركبة من أن وكاف التشبيه ، والأصل  
 عندهم إن زيدا كأسد ثم قدم الكاف للاهتمام بالتشبيه وفتحت حمزة  
 أن لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر ، ثم اختلف القائلون بهذا  
 هل تتعلق الكاف بشيء فذهب ابن جني وابن صفور والسيوطي وصحبه  
 إلى أنها لا تتعلق واحتجوا لذلك بأنها فارتقت الموضع الذي يمكن أن  
 يتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق ، وذهب الزجاج إلى

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٩ .

(٢) الجمع ١ : ١٣٣ - ١٣٤ وانظر الخصائص ١ : ١٢٨ - ١٢٧ وشرح

الكافية ٢ : ٢٣٤ حيث ذكر قول بعضهم ( أنها غير مركبة لعدم

الدليل عليه ) .

(٣) الكتاب ٢ : ٦٧

ألمها في موضع رفع واخير محذوف والتقدير عنده في كافي اخوك  
 كأخوتي أياك موجودة . ورد بأن هذا المضمحل لم يظهره العرب قط .  
 ثم اخذت القائلون بعدم تطبيقها امدحوا بها في موضع جر بها ام  
 لا . فممن من جعله في موضع جر ، ومنهم من لم يجعلها جارة ،  
 وارتى ابن جني الاول واستدل بفتح حمزة ان بعدها ، ولنا ان تسأل  
 القائلين بالتركيب لم قدمت الكاف على ان ولم تؤخر وهو سائق فيقال  
 إن كريد عمرا . وإذا جاز تقديمه على أن تملا اجزأوه مع غيرها  
 فيقال على الاهتمام بالتهجيه كقول اليوم البارحة وكليت امس اليوم  
 وهكذا . . . . . والذي اراه انه لا موجب لسلك هذا السبيل الوعر المتعرج  
 الذي سلكه الخليل وسيبويه ومن تابعهما والقول بأنها بسيطة يخلصنا  
 من هذه المداخل والمخارج والتأويلات التي دخل فيها القوم ، فكان  
 حرف واحد وضع للتهجيه ، وهذا مذهب ابن هشام (١) في المغني قال :  
 ( ... والمعلم عندي من الاشكال ان يدعى أنها بسيطة وهو قول  
 بعضهم ) .

١٠ - تأتي إن بمعنى نعم وهي حرف جواب ولا عمل لها حيث  
 وقد زعم السيوطي (٢) ان بعضهم انكر ان تأتي حرف جواب قال  
 واثبت سيبويه والاختش وصححه ابن هصفور وابن مالك ، وخارج  
 الاختش عليه قراءة إن هذان لساحران . والحق ان الخليل اثبت ذلك  
 قبل سيبويه والاختش ، قال في العين (٣) : ( وتقال إن في موضع أجل

(١) المغني ١ : ١٦٢

(٢) الهمع ١ : ١٤١

(٣) العين ٢ : ٢٨١ وانظر الكتاب ١ : ٤٧٤ ، ٢ : ٢٧٩



فيكسرون ويشقلون فاذا وقفوا في هذا المعنى قالوا انه ... واستبدل  
 المجيزون يقول عبدالله بن الزبير لرجل سأله فمذمه فقال له لمن الله  
 ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير ان ذراكيها ، وقول ابن الرقيات :  
 ويقلن شيب قد علا كوقد كبرت فقلت إنه  
 واذا امكن المانعين تأويل البيت على أنه قد علاني ، فإن ذلك شبه  
 متمذر في قول ابن الزبير ولا يد من حملها على معنى نعم ، وما دامت  
 قد وردت فلا داعي لردّها .

### لا التي انفي الجنس :

١ - ذهب الكوفيون الى ان اسم لا المفرد منصوب بها نحو لارجل  
 في الدار وإليه ذهب الزجاج والجرمى والزجاجي والسيدي والرحمانى ،  
 وذهب المبرد الى اعراب اثنين وجمع المذكر السالم معاً ، ومذهب ابن  
 البصريين انه مبني على ما ينصب به (١) وذكر ابن جني (٢) ان الفتحة  
 في لارجل ( فتحة بناء وقمت موقع فتحة الاعراب ) ، وقد نأش  
 ابن الانباري حجاج القائلين بالنصب وحضها جميعاً (٣) ، وذكر حجة  
 القائلين بالبناء ، ومن ان لارجل في الدار اسما لامن رجل في الدار  
 ( فلما حذف من من اللفظ ، وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف  
 فوجب ان تبين ، وانما بنيت على حركة لان لها حالة تمكن قبل

(١) الانصار ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ وانظر شرح الكافية ١ : ٢٢٤ وشرح

ابن عقيل ١ : ٣٩٦ والهمع ١ : ١٤٦

(٢) الخصائص ٣ : ٥٦

(٣) وكذلك فعل العكبري في اللباب ص ١٢٠



البناء . وبنييت على الفتح لانه اخف الحركات ( والغريب في هذه  
السألة ان المختلفين فيها جميعا ينظرون اليها من زاوية واحدة هي  
زاوية المفرد مع لا وثانها لا تعمل في غير . فلا يشيرون الى عملها في غير  
المفرد بله التحدث عنه والمقارنة بينه وبين المفرد . والذي اراه ان  
مذهب سيبويه (١) في هذا هو الصحيح وذلك انه يراعا ناصبة للاسم الذي  
بعدها سواء كان مفرداً ام غير مفرد وهذا طرد للباب وهي قاعدة معتبرة  
هذه النحويين ، اذ لا داعي لجعل هذا الحرف ينتصب ما بعده وهو اسمه  
ويبنى تارة اخرى وهو اسمه ايضاً والكلمة قبل هذا وذاك واحدة وهي  
متكئة في الاعراب وليست مبنية . ثم اننا لم نجد ناصباً من النواسخ  
عمل في اسم معرب هذا العمل بحيث ينتصب بعده تارة ويبنى تارة  
اخرى ، فان العمل على اخواتها مع امكان ذلك اول من افرادها بحكم  
غريب . لما ما اخرج به البصريون واقروه ابن الانباري دليلاً على البناء .  
فليس حجة لاننا لانسلم ان تضمن معنى الحرف يوجب البناء . الا ترى  
انهم يقدرون احوال تضمن معنى في والتبيين على معنى من وهي اسماء  
معربة جميعاً (٢) ، فالاسم ان كان معرب سواء كان مفرداً ام غير مفرد وانما  
ذهب الثنوين من المفرد تخفيفاً لانهم جعلوا الاسم مع لا يمتزلة خمسة

(١) الكتاب ١ : ٢٤٥ وما بعدهما

(٢) قال الاشعوني : ( تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول  
يقضي البناء وهو ان يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير  
منظور اليه كما في تضمن معنى الحمزة وان الشرطية والثاني لا يقتضي  
البناء وهو ان يكون الحرف منظوراً اليه لكون الاصل في الوضع  
ظهوره ) ، الصبان على الاشعوني ٢ : ١٢٧

ظهر في اللفظ (١) لا في البناء فحذف تنقيفا يدل على ذلك انها تكون  
رائدة لاهل لها اذا دخلها الجار فتقول اخذته بلا ذنب وليس كذلك  
الامر مع خمسة مهر . حيث يبقى البناء على التبع . ثم ان لاهل  
في الاسم الذي بعدها وليست خمسة عاملة في مهر شيئا . اما المضاف  
فقد حذف عنه التنوين للاضافة . وانما لم يحذف في الهبة بالمضاف  
لانه بمنزلة اسم لم يتم لتعلق ما بعده به فلا يجوز الحذف منه فكان  
التنوين حرف قبل آخر الاسم فلا يجوز حذفه (٢) .

٢ - ذهب الجمهور (٣) الى ان اللام زائدة في قولهم لا اباك  
ولا فلاس لك والاسم مضاف الى ما بعد اللام وهو مذهب الهمسوية (٤)  
واستدلوا بحذفها للضرورة قال الشاعر :

ابالمسود الذي لاجه الي علقى لا اباك تنولينني

وليست لاهل في المعرفة على هذا التقدير لان الاضافة هنا غير صحيحة  
كما في مثلك وغيرك . لانه لم يقصد الى اب معين او غلامين معينين .  
وعلموا زيادة اللام بانها تنوين اللفظ كي لا تدخل لاهل ما ظاهرا بالتحريف  
بسبب الاضافة . وذهب قوم الى انها اسماء مفردة وليست مضافة وانما  
عملت معاملة المضاف في الاعراب . واللام والمجرور بهما متعلقان  
بمحذوف صفة لاسم لا والخبر محذوف ايضا . وقال فيهم بانها اسماء

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٠

(٣) الهمع ١ : ١١٥

(٤) الكتاب ١ : ٣٤٦

( مفردة جاءت على لغة القصر ) أى لغة من يشدو الحركات على ألف أباء . وجعلوا المجرور بعلام خبراً وعلى هذا القارسي وابن سهرين وابن الطراوة وقد اختاره السيوطي قال : ( لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل ) . إلا أن ما اختاره السيوطي لا يفسر قولهم لا غلام لك ولا سلس لك وكذلك قول الشاعر الماضي لا أباك حيث أضاف إلى الكاف وحذف اللام .

٣ - إذا فصل بين لا وأسمها أو جاء الاسم بعدها معرفة لم تعمل شيئاً ووجب تكرارها عند سيبويه (١) والجمهور (٢) لأنهم جعلوها جواباً لقولهم لا عندك أم لا إلا أن المبرد وابن كيسان أجازا عدم التكرار في هذا واستدلوا بقول الشاعر :

بكت جرحاً واسترجعت ثم أذنت ركايبها أن لا أيتها وجوهها  
وقد أول الجمهور ذلك على الضرورة . واجتز سيبويه عدم التكرار مع المعرفة في الشعر خاصة . (٣)

وفي نهاية هذا الفصل تبرز امامنا أربع حقائق ، الأولى أن المسائل الخلافية في أبواب النواسخ والتي لسيبويه رأى فيها لا تتجاوز إحدى وثلاثين مسألة في أبواب النواسخ كلها وهي في كتب النحو أكثر من ذلك بكثير مما يدل دلالة واضحة على أن ما ذكره سيبويه في هذه الأبواب خارج عن تلك التفريعات الكثيرة والتعقيدات التي أدت إلى ازدياد المسائل الخلافية ، الثانية : أنه كان يمثل العقلية البصرية في النحو تمثيلاً تاماً ولا يجب

(١) الكتاب ١ : ٣٣٥ - ٣٣٥

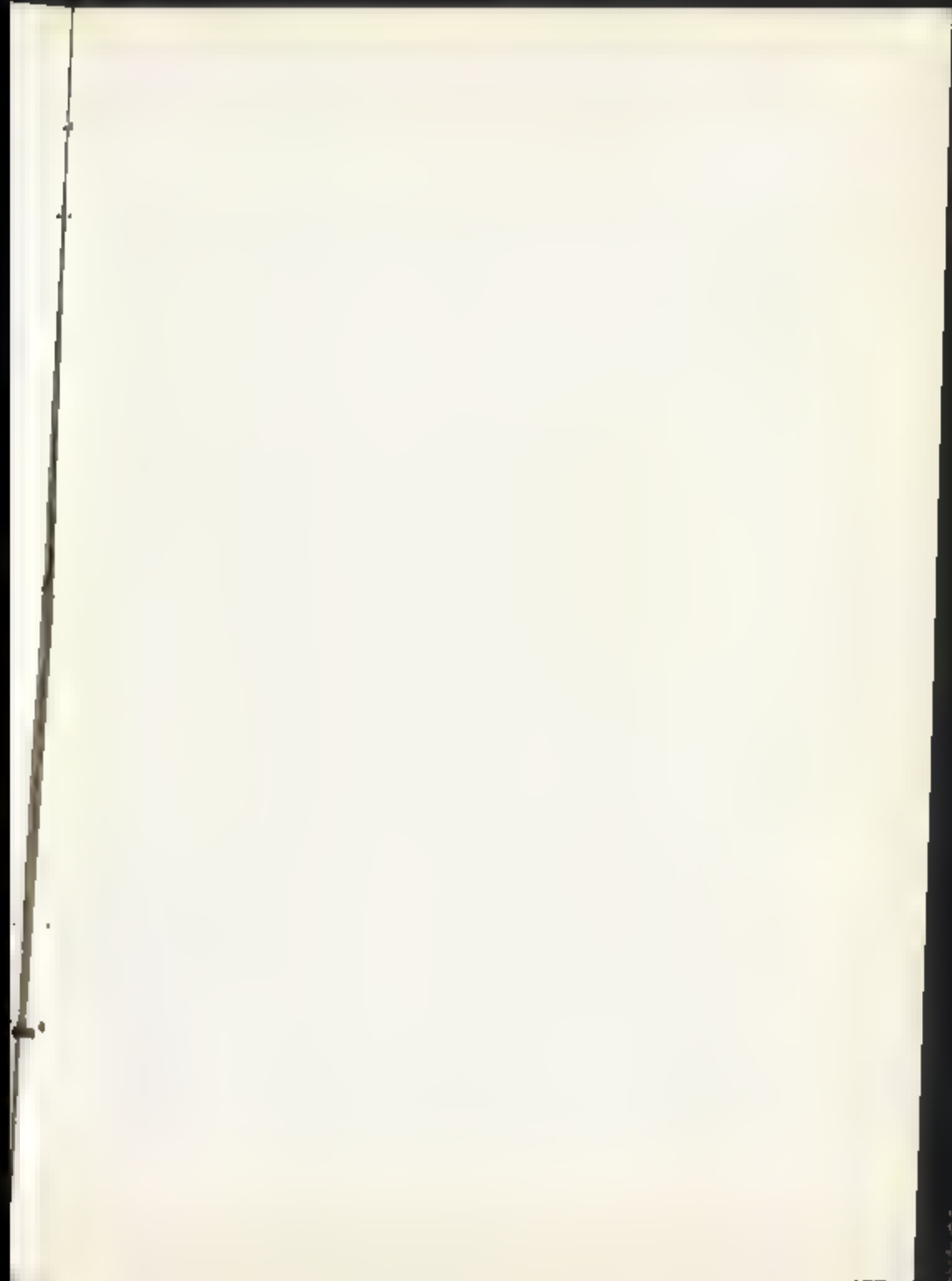
(٢) الهمع ١ : ١٤٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦

فان كتابه كان قرآن النحوي عند البصريين فكيف يختلفون معه في  
 الاسول ؟ الثالثة : الذي توهمت اليه من كلامه انه يتفق مع الكوفيين  
 او يتفق الكوفيون معه في مسائله واحدة بخلاف ما يذهب اليه الجمهور  
 البصريين تلك هي نصب الاسم للفرد بعد لا النافية لا جنس بها والذي  
 عليه الجمهور انه مبني ، وهو في هذه المسألة لم يتفرد بهذا الرأي من  
 البصريين فلفظ وافق مذهبه فيها عدد من أئمة نحو البصرة منهم الجرمي  
 والزجاج والزجاجي والسيدي والرماني وواقفهم المبرد في المتن وجميع  
 المذكر السالم ، فسيبويه اذن لم ينحرف كثيرا عن العقيدة البصرية  
 ومذهبها العام بدليل موافقة هؤلاء الأئمة جميعا لما ذهب إليه، الرابعة : فوات  
 سيبويه ما علمه ابو عمرو بن العلاء وأعلمه عيسى بن عمر من أن  
 لغة تحميم أعمال ليس مع الا في قوامه ليس الطيب الا اللصك\* حملا  
 على ما فاضطر لذلك او جعل الكلام على اصحار الشأن ويتكافأ له بما  
 لا داعي له مادام الأعمال لغة ، وعلى أية حال فلقد كان سيبويه مضطرا  
 لتحليل هذه الظاهرة نتيجة عدم معرفته بهذه اللغة وهو الاجتهاد قام على  
 اساس مقبول وهو اصحار الشأن .

الفصل الرابع

مَا نَسَبَ إِلَى سَيِّبَوِيَّةٍ خَطَاً



بالنظر لما لسيبويه وأرائه من مكانة مقدمة لدى علماء النحو فقد حرص أكثر الباحثين في هذا العلم والمؤلفين فيه أن يستشهدوا بأرائه ، وبيّنوا مذهبه في هذه المسألة أو تلك يدعون به مذهبهم تارة ، ويذكرونه مع الآراء المتخالفة تارة أخرى ، حرصاً على أن يكون له وهو هو رأي في الأمور الخلافية في أبواب النحو ، وكيف يمكن أن يغفل رأيه وهو امام النحو وكتابه قرآن هذا العلم ، يضاف إلى هذا محاولات التصدي والتبيل منه ومن أرائه ومذهبه ، تلك المحاولات التي درج عليها جملة النحويين كما ذكر ابن جني ، هذا الحرص وهذه المحاولات أدت إلى ظهور خطأ في نسبة عدد من الآراء إليه ، أو التوهم في فهمها أو تحميل عبارته ما لم يقصد إليه ، ولا يمكن أن انصور أنها خاصة في الأبواب التي تبحث هنا إنما هذا الذي يعيننا من الكتاب وسأذكر ما وجدته منه حسب أبواب النواسخ .

كان واخوانها :

١ - في شرح الفية ابن مالك لابن الناطم (١) تحدث عن تسمية كان واخوانها بالأفعال الناقصة ثم ذكر حلة هذه التسمية على مذهبه فقال : ( ... يسمى ناقصة بمعنى أنه لا يتم بالمرفوع ، ومذهب سيبويه وأكثر البصريين إنما سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث

(١) شرح الالفية لابن الناطم ص ٥٦

وتجردت للدلالة على الزمان ، وهو باطل . . . ) ، كذلك فعل (الزهري<sup>(١)</sup>) حيث قال : ( ومسح كوف التام هو الذي يكتبني بالمرقوع ) ثم ذكر بيت الالفية : وذو تمام ما يرفع يكتبني . وقال : ( وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر النحويين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان . وهذا غلط فاحش إذ أن سيبويه لم يذكر كلمة الترفع مع كان وأخواتها ، ولم يشر حتى إشارة بسيطة إلى مجرد هذه الأفعال للدلالة على الزمن ، بل على العكس . هي عنده أفعال لا تختلف عن الفعل ضرب الأيامرين ، الأول : أن الفاعل والمفعول فيها شيء واحد . والثاني : أنها لا تكتفي بالمرقوع بل لابد لها من المنصوب كما يحتاج المبتدأ إلى الخبر ، وهذا الثاني هو الذي جعله ابن النانظم وغيره معنى كلمة ناقص . قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : ( . . . ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل ) . فقد كان بإمكان ابن النانظم أن يحتج لمذهبه بما قاله سيبويه لا أن يجعله مع المذهب الآخر دون بيانه . أما ما ذكره الزهري من أن التمام عند سيبويه يعني دلالتها على الحدث والزمان لا الاكتفاء بالمرقوع فإدراكه قوله في الموضع الذي مر : ( وقد يكون المكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه نقول قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر أي وقع الأمر . . . ) ، ولست أدري كيف فرق الزهري بين قول ابن مالك : ما يرفع يكتبني . وقول سيبويه : يقتصر على الفاعل فيه ؟

٢ - قال ابن يعيش<sup>(٣)</sup> في معرض حديثه عن جواز تقديم الخبر

(١) شرح التصريح ١ : ١٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٣



كان واخواتها عليها : ( فان كان النفي بما نحو مازال وما انفك  
ومافق ومابرح ، فمذهب سيبويه والبصريين انه لايجوز تقديم اخبارها  
عليها ، فلا يقال : قائماً مازال زيد ) ، وهذا وهم منه لان سيبويه  
لم يذكر من هذه الاربعة الا مازال ومابرح ، وقد ذكرهما في موضع  
واحد من الكتاب ولم يكن الحديث عن العمل بله تقديم الخبر عليهما ،  
انما كان الحديث عن تصريح زال ومعنى زايلت قال (١) : { وأما  
زيتلت ففعلت من زايلت ، وانما زايلت بارحيت ، لان مازالت افعل  
مابرحت افعل . . } فاذا كان الرجل لم يذكر اثنين من هذه الافعال  
قطعا وذكر الآخرين في غير معرض العمل فمن أين صار له مذهب  
في تقدم الخبر عليهن وعدم جواز ذلك عنده . .

٢ - يتفق عدد من النحويين (٢) ان سيبويه لم يذكر من هذه  
الافعال الا كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهم من الفعل  
ما لا يستغنى عن الخبر ، واءتلوا لذلك بأنه انما اراد التمثيل ولم  
يرد الحصر ، وبأن الظاهر انها غير محصورة ، وهذا الذي قالوه حق ،  
الا انه التزام بأول الباب ونوعهم منهم في انه لم يذكر غيرها ، فقد  
قال (٣) في اول الباب : ( وذلك قولك كان ويكون وصار ومادام وليس ،  
وماكان نحوهم من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر ) ، ولو انهم نظروا

(١) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٢) انظر مثلاً الزعخشري وابن يعيش في شرح المفصل ٧ : ٩٠ والرضي

الاستقبادي في شرح الكافية ٢ : ٢٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٢١

في الصنعة نفسها لوجه سدوء يذكر اصبح وامسى وانهما يشذلان كان ،  
كذلك ذكر ما زال وما برح في موضع آخر (١) وان لم يكن في حديث  
عن العمل لان المقام لم يكن مقام حديث عن عملها ، فهو اذن قد ذكر  
ثمانية افعال لا اربعة ويكون قولهم : ( لم يذكر سيبويه منها سوى  
كان وصار وما دام وليس ) وهما منهم .

٤ - قال الازهرى (٢) وهو يتحدث عن ما في قول الشاعر :

أما خراشة أما أنت ذاقف      فإن قومي لم تأكلهم الضبع

( نقل ابو الفتح عن ابي علي (٣) ان ما الخالفة من كان عاملة في الجزأين  
عمل ما خلقت ، وحجته ان ما لما ثابت في اللفظ ثابت في العمل ،  
وزعم انه مذهب سيبويه ) ، وهذا غلط عنه فمذهب سيبويه صريح  
في ان الفعل المحذوف هو العامل في هذا الشاهد . فعنوان الباب :  
( هذا باب ما ينصب على افعال الفعل المذكور اظهارة (٤) ) وبعد  
ان ذكر البيت (٥) قال : ( فانما من أن ضمت إليها ما ومن ما التوكيد ،  
ولزم كراهية ان يجعلوا بها لتكون عرضا من ذهاب الفعل ) ، فما  
اذن هو من الفعل المذكور اظهارة والذي نصر في اول الباب

(١) الكتاب ٢ : ٢٧٢

(٢) شرح التصريح ١ : ٩٥ وانظره في الخصائص حيث لم يذكر

سبويه ٢ : ٣٨١

(٣) ابن جني عن الفارسي .

(٤) الكتاب ١ : ١٤٦

(٥) الكتاب ١ : ١٤٨

على أنه هو العامل فكيف يكون مذهبه بعد كل هذا ان ماهي العاملة  
لا كان ؟ ...

هـ - قال ابن جني (١) في معرض حديثه عن تقديم خبر ليس عليها :  
(اجازة هذا مذهب سيبويه) وتابعه في ذلك ابن يعيش (٢) حيث قال :  
(... ومنهم من اجاز تقديم خبر ليس عليها ، فسموا قائما ليس زيد ،  
وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين ) وكذلك قال ابن الناطم  
في شرح الالفية (٣) - وقد عكس بعضهم هذا فجعل مذهبه المنع (٤) ووقف  
بعضهم موقف المتحفظ ، قال ابن عقيل (٥) : ( واختلف النقل عن  
سيبويه فنسب قوة اليه الجواز ونهم المنع ) . ثم يزيد أيا منها . وهذا  
وهم منهم جميعا وليتهم . ذكروا الكلمة التي فهموا منها هذه الاجازة او  
ذلك المنع . والذي أوصاني إليه البحث انه لم يصرح بالاجازة كما انه  
لم ينص على المنع . وهذا يعني انه ليس له مذهب في الكتاب في هذه  
المسألة ، وما وصلت اليه موافق لما ذهبت اليه ابن الأنباري (٦) حيث  
قال : ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها واليه  
ذهب ابو العباس المبرد . وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه . وليس  
بصحيح والصحيح انه ليس له في ذلك نص ( هذا مع ان مذهب ابن  
انه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها .

---

(١) الخصائص ١ : ١٨٨

(٢) شرح المفصل ٧ : ١١٤

(٣) شرح الالفية لابن الناطم ص ٥٥

(٤) الانصاف ١ : ٩٢-٩٣ وانظر اسرار العريفة ص ٥٨

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٨

(٦) الانصاف ١ : ٩٢ - ٩٣

٦ - قال الرضى (٢) : اسماء حديثه عن معنى ليس ( قال سيبويه وتبعه ابن السراج : ليس للنفي مطلقا ، تقول ليس خالق الله مثله ، في الماضي وقال تعالى : الا يوم يأتيتهم ليس معصروفا عنهم ، في المستقبل ، وجمهور النحاة على انها لنفي الحال ... ) ، وليس هذا بمصحح ، لان سيبويه وان ذهب الى ان ليس للنفي الا انه لم يفعل القول فيها كما زعم الرضى ، وكل الذي قاله عن معنى ليس هو : ( ليس نفي ) (٢) وما قبل هذا الكلام لاسئلة له به ، كذلك ما بعده ، ولعل الرضى فهم من هذه الكلمة ان مذهب سيبويه انها للنفي مطلقا ، ثم اورد ما ذكره ابن السراج في ذلك وعلى أى حال فما كان عليه ان يشبهه الى سيبويه وهو الخبر .

٧ - قال ابن ريش (٣) : ( وأما ليس فغيرها خلاف . فمنهم من يطلب عليها بجانب الحرفية فيجري ما تجري ما النافية فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لا يقولون ليس قائما زيد ، ولا قائما ليس زيدا ، وعليه حمل سيبويه قولهم ليس الطيب الا المسك ، وليس خالق الله اشهر منه ، اجراها بجرى ما ، وهذا وهم منه وخبا في ادراك ما ذهب اليه سيبويه ، اذ ان هذين المثالين وغيرهما هو ما حمله سيبويه على

(١) شرح الكافية ٢ : ٢٧٥

(٢) الكتاب ٢ : ٢١١ حيث قال : ( ... وقدام بمنزلة امام ، وفوق اعلى الشئ ، وقالوا فونك في العلم والمقل على نحو المثل ، وهذه الاسماء تكون ظروفًا ، وليس نفي ، وأى مسألة ليبين لك بعض المعنى وهي تجري بجرى ما في كل شئ ... )

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٤

اضمار اسم ليس . وجعل اختيارها كما من القليل الذي لا يكاد يعرف  
 وعبارته تدل بوضوح على تضمين هذا الرأي (١) قال : ( وقد زعموا  
 أن بعضهم يجعل ليس كما . وذلك قليل لا يكاد يعرف . فقد يجوز  
 أن يكون منه ليس خلق الله أشعر منه (٢) وليس منها شفاء الداء  
 . يذول . هذا كله سمع من العرب . والحد والتوجه أن تعمله على  
 أن في ليس اضماراً . وقد فس في موضع آخر (٣) على أنه من الاضمار  
 فقال : ( هذا باب الاضمار في ليس وكان . كالاضمار في ان اذا قلت  
 انه من يأتي ما انه ... ليس خلق الله مثله . فلو لا ان فيه اضماراً  
 لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم . ولكن فيه من الاضمار  
 مثل ما في انه ) . أما قولهم ليس الطيب الا المسك فقد ذكره بعد  
 قولهم ليس خلق الله أشعر منه فقال (١) : ( . . . الا انهم زعموا ان  
 بعضهم قال : ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك . )  
 ولم يعلق عليه بشيء . وفي موضع آخر قال (٥) : ( . . . ما كان الطيب  
 الا المسك على أعمال ما كان الامر الطيب الا المسك . فيجاز هذا اذا  
 كان معناه ما الطيب الا المسك ) فهي على تقدير الاسم المحذوف اذن  
 وسببونه لم يحمل على تغليب جانب الحرفية هذين المثالين كما زعم

(١) الكتاب ٦ : ٦٣

(٢) من طبعة عبد السلام هارون ١ : ١٤٧ والذي في طبعة بولاق : ليس  
 خلق مثله أشعر منه .

(٣) الكتاب ٦ : ٢٥

(٤) الكتاب ٦ : ٧٣

(٥) الكتاب ٦ : ٣٦

أين يعيش . أما تقديم خبر ليس على اسمها فهو قولهم ليس قائما زيد فإن سبويه يجيزه وإن لم يصرح بذلك فقد تحدث عن أفراد الفعل إذا تقدم على الفاعل وقال (١) : ( قال الشاعر :

أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجد  
صار ليس ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان ، لأن ليس فعل ،  
فإذا بدأت بالاسم قلت قومك قالوا ذاك . وأبواك قد ذهب . لأنه قد  
وقع ههنا ضمير في الفعل ) فليس إذن مثل ضرب . كما يقدم  
المنصوب في هذه يقدم في ذلك وقد قال (٢) عن كان : ( وإن شئت  
قلت : كان أخاك عبد الله ، تقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب  
لأنه فعل مثله . وحاله في التقديم والتأخير كحاله في ضرب . إلا  
أن اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد ) . وقد نرى هنا أن ليس  
فعل مثل ضرب . فكما يتقدم المفعول على الفاعل في ضرب والخمير على  
الاسم في كان فكذلك في ليس لأنه فعل مثل ضرب يؤيد ذلك ما نقله  
الأهمل في شرح البيت : ( . . ) والتقدير أليس بنو عمرو بن حنجد  
أكرم خلق الله ) .

#### المشبهات بليس

١ - اختلف كثير من النحويين في مذهبه في أعمال إن فعل  
ليس اختلافا بينا ، قال الأزهري (٣) : ( واختلف النقل عن سبويه

(١) الكتاب ١ : ٢٢٥

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) شرح التصريح ١ : ٢٠١ وأنظر الصبان على الأشعموني ١ : ٢٢٥

والمراد . فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمتع عن المراد . ومكس  
ذلك المداس . ونقل ابن مالك عنها الاجازة . . . ( وقال السيوطي (١) :  
( منح اعمالها الفراء واكثر البصرية والمغاربة . وعزى الى سيبويه ) .  
وقال ابن عقيل (٢) : ( ومذهب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عدل  
ليس . . . واختاره المصنف وزعم ان في كلام سيبويه رحمه الله اشارة  
الى ذلك ) . وهذا الاختلاف في نسبة الاعمال أو عدمه مع ان في  
قول سيبويه ات من ايجاز عبارته فيما يتعلق بها فقد قال (٣) :  
( وتكون راي كما في معنى ليس ) وانذي تأيد في انه لا يراها باملة (٤)  
اذ لم يكن حديثه عن العمل حين ذكرها انما كان بسبيل ذكر معاني  
عدد من الحروف . وكونها بمعنى ما أو بمعنى ليس لا يعني انها تعمل  
عملها . ولو كان يذهب الى انها تعمل عمل ما جاء على افعالها بمثال  
واحد على الأقل . فلما لم يمثل لها . وكان كلامه متصفاً بل المعنى  
لا العمل . هم ان القول بانها ليست عامة عنده هو الأرجح وهذا  
ما ذهب اليه ابن هشام (٥) حيث قال : . . . ثم تعمل عند سيبويه  
والفراء ) وعبارة ابن هشام تختلف عن كلام الآخرين بما فيهم  
من الثقة بهذه النسبة الى سيبويه . وابتعادها عن الفاظ اختلاف النقل .  
وعزى . وزعم . وقد ذكر ابن هشام . ايضاً ان الاعدال لغة الاكثرين .

(١) المصح ١ : ١٢٤

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٧

(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٦

(٤) الباب الاول للفصل من هذه الرسالة

(٥) المختار ١ : ٢٢

٤ - قال الاشمونى (١) بعد ان ذكر شروط عمل ما كليس : ( قال  
 في التمهيد (٢) وقد عمل شوسطة خيرها . . . وفيه سيدييه ) . فحاق  
 الصبان على هذه الكلمة بقوله : ( رداً بأن - المنصوص عن سيدييه  
 للمتح ) . والحق ما قاله الصبان . والظاهر ان الذي نسب اليه الجواز  
 جاءه الوهم من ذكر بيت الفرزدق في الكتاب وهو قوله :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم      إذ هم قريش وأدما مثلتهم بشر

حيث نسب الخبر وقد تقدم . وغاب عنه ما ذكره سيدييه ايل  
 البيت وبعبارة فقد قال (٣) : ( ولا يجوز ان يكون مقدما مثله . مؤخرأ  
 كما لا يجوز ان تقول ان اخوك عبد الله على حد اولئك ان عبد الله  
 اخوك . . ثم نقول ما في تقديم الخبر . وزعموا ان بعضهم قال وهو  
 الفرزدق : فأصبحوا . . وهذا لا يكاد يعرف ) . . فهو إذن شاذ خارج  
 عن مذهبه . وذكره البيت مع التنبية على شدوده لا يعني ان نتصح  
 فنسب اليه الجواز .

٣ - قال ابن عقيل (٤) : ( وأشار بقوله : وما اللات في سوى  
 حين عمل . الى ما ذكره سيدييه من ان لات لا تعمل الا في الحين .  
 واحلاف الناس فقل قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل  
 فيما رادته كالساعة ونحوها . وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في اسماء

(١) الصبان على الاشمونى ١ : ٢٤٩

(٢) لابن مالك

(٣) الكتاب ١ : ٢٩

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٩ - ٣٢١



الزمان . . . وكلام المصنف محتمل للقوانين ويجزم بالثاني في التسهيل .  
وقال ابن هشام ( . . . ) واختلاف في معيولتهما فانس الفراء على انها  
لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر كقلام سيبويه وذهب الفارسي وجماعة  
الى انها تعمل في الحين وما رادفه . قال الزنجشيري زيدت التاء على  
لا وخصت بنفي الاحيان . . . وكذلك زعم السيوطي ( ٢ ) حيث قال :  
( مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين  
خاصة . . . ) وهذا الوجه الذي وقع فيه هؤلاء الائمة ناسخ من التوسع  
في الحكم . ومام استدل به في الكتاب والمنع به وتدقيق النظر فيه .  
والذي علمنا على ذلك لفظة الحين التي ذكرها سيبويه . فردوها من  
بعده وزعموا انه لا يميز ثلاث ان تعمل الا في لفظ الحين . وقد رأينا  
كيف نسب ابن هشام عملها في أسماء الزمان لا في لفظة الحين خاصة  
وذكر من القائلين بهذا الزنجشيري واستشهد بقوله ( وخصت بنفي  
الاحيان ) فكلمة الاحيان ذات تعني أسماء الزمان لا لفظ الحين لانها  
جمع لا مفرد ولما اراد أسماء الزمان لقائها مفردة ولما لجأ الى  
الجمع . الا ان هذا الذي استدل به موجود عند سيبويه أيضا ولكن  
ليس في الموضع الذي تحدث فيه عن عمل لات . بل في موضع آخر .  
فـ ( . . . ) حين تحدث عن عمل لات قال في باب هذا ما يجري مجرى  
ليس ( . . . ) شبهوا بهالات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون  
الا مع الحين . تضمن فيها حرفوا ونصب الحين . . . ( ٣ ) وأمل في هذا  
التأكيد الشديد على الحين عذرا لاحتراحهم اذ ظنوا انه لا يعملها الا في لفظ

( ١ ) المفتي ١ : ٢٠٤

( ٢ ) المصنف ١ : ١٢٦

( ٣ ) الكتاب ١ : ٢٨

الحين : الا اننا لو تجاوزنا هذا الباب يكثر من خمسين وثلاثمائة صفحة  
 لسميها بقول (١) : ( كما ان لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل  
 فيما سواها ) فلو معها بمنزلة ليس فاذا تجاوزتها فليس لها عمل ) ،  
 فانت اذن تعملها في الاحيان ، وهذا كما قال الزعشمي خست بنفي  
 الاحيان ، وعلى هذا فانتا تعمل عنده في اسماء الزمان وليس في لفظ  
 الحين خاصة كما توهم كثيرون .

١ - قال السيوطي (٢) : ( اختلف في لات فذهب سيبويه الى انها  
 مركبة من لا والياء فانما ولهذا يمكن عدد التسمية بها كما يمكن  
 لو سميت بانما ) ، والذي نقله السيوطي من الحكاية بها لم أجده عند  
 سيبويه فقد ذكر انما دون ذكر لات قال (٣) : ( سألت الخليل عن انما  
 وكانما حينئذ... فقال من حكايات ) وقال في موضع اخر (٤) : ( ...  
 وكذلك حينئذ وانما واولا واشياء ذلك ، تجعل الاضافة الى المصدر لانه  
 حكاية ) ، والذي تأيد في انه لا يراها مركبة بل هي عنده حرف  
 قائم بذاته يدل على ذلك قوله (٥) : ( فشيء هذا بما ليس من الفعل  
 نحو لات وما ) وقوله (٦) عن لا العاملة عمل ليس : ( ... جعلها بمنزلة

(١) الكتاب ١ : ٢٨٩

(٢) المص ١ : ١٢٦

(٣) الكتاب ٢ : ٦٧

(٤) الكتاب ٢ : ٨٨

(٥) الكتاب ١ : ٢٧

(٦) الكتاب ١ : ٢٨

ليس فهي بمنزلة لا في هذا الوجه ) ، فلا اذن حرف بمنزلة لا ،  
وليس هذه تلك زيدت عليها التاء أو ركبت معها .

٥ - ذكر ابن عقيل شروط عمل ما ليس فقال (١) (١٠) السادس  
الا يبدل من غيرها موجب ، فان ابدل بطل عملها نحو ما زيد بشيء الا شيء  
لا يعبأ به ... وكلام سيبويه رحمه الله في هذه محتمل للقوانين المذكورين  
أعني القول باشتراط الا يبدل من غيرها موجب ، والقول بعدم اشتراط  
ذلك . فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشيء الى آخره ،  
استوت اللغتان - يعني لغة نعيم ولغة الحجاج - فقال قوم هو راجع  
الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان  
في انه مرفوع . وهؤلاء هم الذين شرطوا في اعمال ما الا يبدل من  
غيرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد  
انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما حجازية او نيميية ، وهؤلاء هم  
الذين لم يشرطوا في اعمال ما الا يبدل من غيرها موجب ) ثم  
اختلف الثاني منهما ، والحق ان الاختلاف في توجيه كلام سيبويه  
والخطأ في فهمه ما كان ليكون لو أنهم اكملوا قراءة السطر ، فقد نقل  
النص منه ناقصاً ، والنص بكامله : ( ولكم اذا قلت ما انت بشيء  
الا شيء لا يعبأ به استوت اللغتان فصارت على اقيس الوجهين لانك  
اذا قلت ما انت بشيء لا يعبأ به فكأنك قلت ما انت الا شيء لا يعبأ به ) (٢)  
وصيرورتها على اقيس اللغتين يصيد الى الاذهان قول سيبويه بأن القياس

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٦ - ٣٠٧

(٢) الكتاب ١ : ٣٦٢

أجراء تعميم أيها كاجراء هل وعدم أعمالها (١) ، فلفظة تعميم في هذا  
 أقيس من لغة الحدس . وممن هذا أنه لا يعني بكلمة ستوت : المعاني  
 إلا عودة لفظة المجاز إلى القياس كلمة تعميم ، يدل على ذلك أيضاً كلامه  
 عن انتقاض نفيها بالأل وهو يتحدث عن أعمالها وعدم أعمالها معاً  
 ليس : ( ونقول ما يزيد إلا متعلق استوي فيه للمعنى (٢) ) ، وفي الموضع  
 نفسه قال عن انتقاض نفيها بالأل : ( أدخلت ما يوجب كما أدخلت  
 ما ينفي فلم تقو على قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر ) . وقد ذكر  
 في النص الذي نقلته أول المسألة تعليلاً لاستواء النفيين في عدم أعمال  
 ما وذلك بأن أعاد إلى الإذهان انتقاض النفي بالأل حيث قل : ( ... )  
 لأنك إذا قلت ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت ما أنت إلا  
 شيء لا يعبأ به ( ولم أعم أحداً نسب إليه جواز الأعمال مع انتقاض  
 النفي بالأل ، وعلى هذا فكللام سيبويه رحمه الله لا يستلزم في هذه المسألة  
 إلا قولاً واحداً لا كما ظن ابن عقيل ، وهو أن من شروط أعمال ما أعده  
 إلا يبدل من خبرها موجب ،

#### أعمال المقاربة :

١ - قال الأزهري (٣) وهو يتحدث من كرب : ( ... ) وقوله وهو

أبو زيد الأسدي :

سقاها ذوو الأعلام سجلاً على النطا

وفد كربت لعناقها أن تقاطعاً

(١) الكتاب ١ : ٢٨

(٢) الكتاب ١ : ٢٩

(٣) شرح التصريح ١ : ٢٠٧

فإن تقطعا خير من كربت ... وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن  
 خير كرت لا يقترب بأن . وهذا كلام قارىء معجل (رأى سيبويه والحق  
 أنه لم يمنع في الشعر وإنما في الشر وفي لغة الكلام حيث لا ضرورة ،  
 وعبارته تدل على ذلك قال (١) : ( وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن  
 كذلك كرت يفعل . ومعانها واحد يقولون كرت يفعل وكاد  
 يفعل ... وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه به - ) ( كرت إذن مثل كاد  
 وهو لم يجر مجزئاً أن في خبر كاد اللفظ الشعر لأنه وصله شاهد في الباب .  
 ولم ينس على منعه مع كرت في الشعر بما يدل على أنه إذا جاء من  
 الشعر ما يشهد لجره . أن في خبر كرت فإنه يميزه كما أجاز مع كاد  
 بعد أن قال عنهم أنهم لا يذكرون فيها أن فكذلك كرت تحمل على كاد  
 في هذا مادام معانها واحداً ، وعليه فمن الخطأ أن ننسب إليه المنع  
 في الشعر وقد أجزه في اختها . ومنعه معها في الشر .

٢ - قال ابن عقيل (٣) : ( وكذلك الخلق لازم أن خبرها نعوذ  
 (أخاوت السماء أن تعطر ، وهو من أمثلة سيبويه ) . ولقد ذكر سيبويه  
 هذا المثال إلا أنه لم يأت به لعمل الخلق (٣) إنما ذكره مرة كمثال  
 للفعل الذي يتمدى بحرف محذوف توسعاً والتقدير هذه الخلق  
 السماء لأن تعطر ، ومرة حين جعله متعدياً لمفعول بدون حرف جر  
 وقد تعرضت لبحث الموضوع في باب (٤) .

(١) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٧

(٤) الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة .

## أفعال القلوب :

١ - قال السيوطي (١) : ١٠٠٠ وفي التفسير زعم بمعنى علم في قول سيديه) وهو وهم جرم اليه كما أنزل قول سيديه بعد أن ذكر ظن وحسب . ( فأنما ذكرت ظننت ونحوه لتجمل خبر المفعول الأول يقبها أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه سابقاً ، ومثل ذلك علمت زيدا الظريف وزعم عبدالله زيدا أحاك (٣) ، وقوله ومثل ذلك يعني في الالتزام بالمفعول الثاني واحتمال الشك واليقين في الفعل لا أن زعم بمعنى علم ، يضاف إلى هذا أنه استشهد (٣) لزعم بقول الشاعر وهو أبو ذؤيب :

فإن زعميني كنت أجول فيكم فاني شربت الخمر بعدك بالجلول  
وقول النابغة الجعدي :

عددت قشيراً إذ فخرت ولم أسأ  
بذاك ولم أزعرك عن ذاك معزلاً  
ولم يبين معناها في البيتين . وهي تعتمد معنى الفن والمهنة ، فالأول يعتمد أن يكون على أن كنت تعلمين ، وإثباتي على ولم أنك ذا معزول أو لم أعلمك ذا معزول والآنم في شرح البيت الأول فسر الزعم بالزعم فقال : ( أن كنت زعمين ١٠٠ ) وفي الثاني جعله بمعنى يغفل يقال : ( ولم يغفل معزول ) ، فاعمل احتمال البيتين بمعنى علم وهمم نصر يجه بالمعنى فيهما هو الذي حمل صاحب الإيضاح على من قال . والحق أن

(١) الجمع ١ : ١٤٨

(٢) الكتاب ١ : ١٨

(٣) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٢

سببويه قد نصح على معنى زعم في قوله : ( ... ولكنه قد يجوز ما تبين  
هنا في سبب وثابت وأرى وزعمت ورايت إذا لم تكن رؤية العين  
ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة. وجميع حروف الشك (١) فهي أذن للشك  
لأنهم ، وقد تعرضت لبعض معاني هذه الأفعال في الباب الأول  
ونوسلت إلى أن معنيها كلمة عند الشك إلا أن بعضها يستعمل للعلم  
واليقين أيضا وليست زعم بما يأتي اليقين عنده (٢) .

٢ - قال الرضي (٣) عن أحمد واري ( وظاهر مذهب سببويه أنه لا يجوز  
ذكر أولها وترك الثاني والثالث لأنه قال لا يجوز أن يقتصر على واحد  
من الثلاثة ، فعمل السماع على كلامه على ظاهره ، وأم يجوز الاختصار  
على الأول ، واعتد به ابن السراج مطلقا ، وقال السيرافي أراد سببويه  
أنه لا يحسن الاختصار على الأول إلا أنه لا يجوز مطلقا ، ومذهب ابن  
السراج ( وفي الأصل ما وجدته المتأخرون ) وهذا الهم الذي عدد من  
المرسلين فحاشا لراعي سببويه فجد من عدم التذوق في مذهبه نقدها :  
( ويجوز لك أن تقصر على مفعول واحد منه دون الثلاثة ، لأن  
المفعول هنا كالمفعول في الباب الأول الذي قبله في المعنى (١) والباب  
الذي قبله باب ثل ويجوز فيه الاختصار على الفاعل ونفس السيرافي  
الكلمة بوضح ذلك قال : ( وقول سببويه لا يجوز أن يقتصر على مفعول  
واحد دون الثلاثة ، فإن معناه لا يحسن ، إلا نرى إلى قوله لأن المفعول

(١) الكتاب ١ : ٣٨٥

(٢) المصل الثالث من الباب الأول من الرسالة

(٣) شرح الكافية ٢ : ٢٥٦

(٤) الكتاب ١ : ١٩

هنا كالفاعل في الباب الذي قبله ، ويجوز الاختصار على الفاعل الذي قبله ، وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا لا يجوز الاختصار على واحد من الثلاثة تلقائياً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل . والصحيح ما خبرتك به (١) وتفسير السيرافي معقول وخاصة فيما يتعلق باستدلالة الذي قبله حيث قال سيبويه (يقول فلاننت فثقتصر كما تقول ذهب) (٢) ، والذي أراه أنه من المحتمل أن تكون لا من لا يجوز خطأ من النسخ والامل عدد ( ويجوز لك ان تقتصر على مفعول ... ) اشهداً بما يختلف عن الباب الذي قبله حيث قل في اوله : ( ليس لك ان تقتصر على احد المفعولين ) فمذهب سيبويه إذن جواز الاختصار على مفعول واحد وهو الاول الذي يحذف الفاعل في المعنى هذا ما برعنا اليه البحث وان كنت لا ارتاح له اذ ان سيبويه حريص جداً كما علمته على ناحية المعنى ولست ارى معنى مفيداً في قولنا اهلكت زيداً ونحن نريد اهلكت زيداً اخذك مسافراً .

#### المعروف المشبهة بالفعل ( ان واحوانوا ) :

١ - نقل ابن الانباري (٣) ان الكوفيين احتجوا على جواز المعطف على موضح اسم ان قبل تمام الخبر بما رواه سيبويه وقالوا : ( وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات انك وزيد ذاهبان وقد ذكره سيبويه في كتابه ) وهذا وهم منهم وقد أحسن ابن الانباري حين

(١) شرح السيرافي ١ : ٢٩٠ - ٢٩٢

(٢) الكتاب ١ : ١٨

(٣) الانصاف ١ : ١٠٨ - ١١٠



لجواب عن ذلك بأن سيوييه إنما ذكره على أنه غلط من بعض العرب  
 لأعلى أنه شهد أو سألهم لهذا المسألة ، وقول سيوييه هو : ( واعلم أن  
 فاساً من العرب يقولون بأنهم أجدهون ذاهبون وأذلك وزيدا  
 ذاهبان (١) . ولا أنه قد يقال أنهم عرفوا مذهب اليه سيوييه من تعليق  
 لهذا الكلام ولكنهم لم يقتنعوا به ، إنما صار الأمر عندهم أن فاساً  
 من العرب قارئ ولهم من أوله سيوييه من أنه وهم ، إنما يجهلوه  
 فاعلم ما أنهم قد ثبت أن العرب قالت هذا ، وذكروا سيوييه وما روى  
 لروادوا صحة ، طبق العرب هذه العبارة وأمثالها ، وعليه فهم ليسوا  
 وأهملين إنما نقلوا إنما كانوا على أية تثبت مذهبهم برواية من كتاب  
 سيوييه .

٢ - قال السيوطي (٢) : ( تحذف أو لا تنحذف وفي أعمال العرب  
 صاحب : أصدفها لها لتعبر شيئاً لا في ظاهر ولا في باطن وتكون  
 حرفاً مبدئياً موقفاً كسائر الحروف البصرية ، وعليه سيوييه  
 والكرويين ... ) وهذا وهم أي وهم وكيف يكون مذهبهم أصلاً أنها  
 وهو يقول : ( ... من قبل أن أن ) معنا فيها أصداف الهاء ، ولا نجيب  
 غفلة معنا إلا على ذلك (٣) ويستشهد لها يقول الشاعر في الموضع  
 نفسه :

أفأشبه وأهمل أن كلاًنا  
 على ماساء صاحبه حريص

(١) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٢) الهمع ١ : ١١٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٤٠

## وقول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفر وينتعل

ويقول : ( فهذا يريد معنى الهباء ولا يخفف أن إلا عليه كما  
قال قد علمت أن لا يقول ذلك أي أنه لا يقول ذلك ، وقال عروجي :  
( أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولاً ) . فلو كانت حرفاً مصدرية غير  
عامل كما زعم السبوطي ما كانت هناك حاجة لتقدير الضمير حين  
دخلت على ( كلانا ) و ( هالك ) وحين ارتفع المضارع بعدها .

٣ - زعم الأشموني ( ) أن المذلول عن سيبويه أنه لا يجيز دخول  
اللام في خبر أن إذا كان ماضياً غير متصرف وقال : ( نحو أن زيدا  
لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم ، وهو مذهب الاخفش والقراء . .  
والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ) . وقال ابن حنبل (٣) مثل هذا  
أيضاً : ( . . والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك ) . وقال السبوطي (٢) :  
( أن بعضهم نقل عن سيبويه منع دخول اللام في خبر أن إذا كان  
فعلًا جامدًا ) . وهذه النصوص تتفق جميعاً في طابع الدك وعدم  
التيقن من مذهب سيبويه في المسألة . فقد اختلفت على كلمة نقل  
والمنقول ، ولم يصرح أحد منهم باسم هذا الناقل ولا ذكر النص الذي

(١) البيان على الأشموني ١ : ٢٨١

(٢) شرح ابن حنبل ١ : ٣٧٠

(٣) جمع الهوامع ١ : ١٤٠

نقل من سيبويه في هذا ، وكل ما يمكن أن يقال في هذه المسألة أن  
احتمال الوهم فيها كبير جداً ولم يوصلني البحث إلى أية كلمة عند  
سيبويه يمكن أن تفهم معنى يوافق هذا الذي زعم أنه منقول عنه .

### لا التي لتقي الجنس

١ . قال ابن عقيل (١) في خبر لا : ( . وعند سيبويه الراء له  
لا أن كان اسماً مضافاً أو مضافاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً ..  
فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ لا وإنما هو مرفوعاً على أنه خبر  
المبتدأ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ) ،  
فأما ما ذكره من أن لا واسمها المفرد بمنزلة اسم مبتدأ عنده فيكون  
الخبر خبر مبتدأ لا خبراً لها فيه حق يدل على ذلك قوله : ( ولا وما  
تعمل فيه في موضع ابتداء ) (٢) ، وأما ما ذكره من أن الرفع للخبر  
لا إذا كان اسماً مضافاً أو مشبهاً بالمضاف فمذهبه نسبة لم يذكر على  
نص صريح فيها ، بل أن في أقواله ما يوحي بأن لا فرق بين المفرد  
والمضارع والمشبّه بالمضاف في أنه في موضع ابتداء انظر مثلاً قوله في  
أول الباب : ( هذا باب الذي لا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بضم  
تنوين ونصبها لما بعدها كنصب أن لما بعدها ، وترك التنوين لما  
تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٩٩

(٢) الكتاب ١ : ٢٤٥

خمس عشرة . . . ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء (١) قال هذا دون  
 أن يفرق بين أنواع الاسم بعدها . ثم جاء بعد ذلك ليتحدث عن  
 المضاف فلم يذكر الفرق بينه وبين المفرد من حيث العمل في الخبر  
 وإنما نرس على أنه لا يكون مع لا بمنزلة اسم واحد وكان حديثه عن  
 سقوط التنوين والنون حين قال : ( وإذا ترك التنوين فليس الاسم  
 مع لا بمنزلة خمسة عشر لأنه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً واظهر  
 النون ) (٢) يعني أنه حين يقول لا مسلمي لك فليس الاسم مع لا بمنزلة  
 خمسة عشر فإذا قال لا مسلمين لك جعله معها بتلك المنزلة . فإذا  
 حملنا هذا النص مالا يعتد به من ادعاء عملها في الخبر وهو عالم بقصد  
 إليه سيؤيده لأن تغير العامل ليس بالأمر الهين حتى يغفل ذكره بهذا  
 الشكل في هذا المجال . أقول إذا حملناه مالا يعتد به كان مازعمه  
 ابن عقيل صحيحاً بالنسبة للمضاف أما الشبهة بالمضاف فلم يلح إلى  
 عملها معه في الخبر بله التمريح به وإنما حسب كلامه على إثبات  
 التنوين فقال : ( هذا باب يشبه فيه التنوين من الأسماء المنفوعة  
 وذلك من قول أن التنوين لم يصر منتبهاً الاسم فصار كأنه حرف قبل  
 آخر الاسم . ) (٣) ، والذي ترجح عندي أنه ليس في كلامه نص  
 صريح على عملها في الخبر سواء كان اسماً مفرداً أو غير مفرد .

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٠

٢ - ذكر ابن يمش (١) قول الفاهر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الفرائع

وتحدث عن لا الثانية فقال : ( ) . بمحمل امرين أحدهما ان تكون لا مزبنة لتأكيد النفي دخولها كغير وجها . . كما في ايس اذا قلت ليس لك غلام ولا جارعة . . الثاني ان تكون نافية عامة كالاول . كانه استأنف بها النفي . فيكون حينئذ في تنوين الخلة اشكال . فذهب سيبويه والخبيل الى انها معربة متصلة بأشمار فعل محذوف كانه قال لا نسب اليوم ولا ارى خلة . ( ) . ونازعه من انه مذهب سيبويه ليس بصحيح . بل ان مذهبه فيها انها زائدة لتأكيد النفي ولم يصح بعده . قال : ( ) ونقول لا رجل ولا امرأة يافتي اذا كانت لا بمنزلتها في ايس حين نقول : ليس لك رجل ولا امرأة فيم . ا . وقال رجل من بني سليم ( وهو أنس بن العباس ) : لا نسب اليوم ولا خلة . . ونقول لا رجل فيم ا فتعبد لا الاول كما نقول ليس عبد الله وليس لعمه فيها (٢) . ويبدو ان الذي أوقع ابن يمش في هذا الوهم قول الرخهري : ( ) وأما قوله لا نسب اليوم ولا خلة فعل أشمار فعل كانه قال ولا ادى خلة . كما قال الخليل في قوله الا رجلاً جزاء الله حياً كانه قال الا تروني رجلاً . وزعم يونس انه تون مضطراً ) وظاهر ان تقدير الفعل ليس الخلة انما هو للرخهري قاسه على كلمة الخليل في الا رجلاً . فالتيس الامر على ابن يمش

(١) شرح المفصل ٥ : ١٠١

(٢) الكتاب ١ : ٢٤٩

فحسب أن القول بتقدير الفعل قبل الخلة للخليل ولم يكتب بهذا إلى  
نسيه إلى سيبويه أيضاً ولعل الذي دله إلى هذا أن كلمة الخليل جاءت  
عند سيبويه حين قال : ( وسألت الخليل عن قوله :

الأرجل جزاء الله خيراً  
فزعم أنه ليس على التمني ... كأنه قال ألا تروني رجلاً جزاء الله  
خيراً ، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً وزعم أن قوله لا نسب إليهم  
ولا خلة على الاضطراب (١) .

٣ - قال الزحطري (٢) وهو يتحدث من معنى المعرفة بعد لا دون  
تكرير : ( ... وقوله أن لا ألبنا رجوعاً ، متعطف لا يحىء إلا في  
الشعر ) . فزعم أن يعيش في شرح هذه الكلمة أنه ( عند سيبويه  
متعطف من قول الضرورة لأنه لم يكرر لا ) وروى البيت هكذا :

فكنت وطراً واسترجعت ثم أدت ركائبها أن لا ألبنا رجوعاً  
وسيبويه لم ينص على ضعف هذا ولا ذكر أنه من قبل الضرورة .  
أما إجازة في الشعر دون أيضاً تحفظ فقال : ( وقد يجوز في الشعر  
المعرفة ولا تنش لا قال الشاعر :

بكت جزعاً واسترجعت ثم أدت ركائبها أن لا ألبنا رجوعاً (٣) .  
وهو إذا أراد أن ينسب الضعف إلى استتمال ما صرح بكلمة  
متعطف ، أو قبيح ، أو وهذا لا يكاد يعرف ، أو وقد يجوز في الشعر

(١) الكتاب ١ : ٢٥٩

(٢) شرح للفصل ٢ : ١١١ - ١١٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٥٥

هل ضعف للضرورة . أما هنا فقد اجازاه كما هو واضح في هذا  
النص دون تضعيف . اما رواية ابن يعش للبيت فيبدو انه لم يصب  
فيها ، وقد ذكر الاعلم في الشرح : بكت جزعا . . وقال : ( وصف  
بانها فارقتة فيبكت واسترجعت . . ) .

هذا ما وجدته في عدد محدود من كتب النحوي (١) اثنين وعشرين  
مسألة فيما يتعلق بالنواسخ والذي اعتقده ان حرص النحويين على  
ذكر مذهب سيهويه في المسائل هو الذي اوقعهم في هذا الوهم .  
ولا يمكن ان تصور هذا الوهم في ابواب النواسخ حسب او في هذه  
الكتب التي رجعت اليها دون غيرها ، فانه لو درست ابواب الكتاب  
الآخرى دراسة وافية ورجعت كتب النحوي بصورة موسعة لوجدت  
الباحث كما اعتقد الشافعي الذي لا يشك ان به من النسبة الخاطئة الى  
سيهويه ومن الوهم في فهم عدد غير قليل من المسائل الواردة في  
الكتاب .

---

(١) ذكرت أهمها في مصادر البحث .





الفصل الخامس

ما استجد بعد سيدي



لم يشرف سيبويه بحث عدد من السائل التي تتعلق بالنواسخ حيث اغفل بعضها ومثل البعض دون تفصيل أو شرح واغفل اصطلاحات بعضها أو وضع اصطلاحاً لم يتفق وما شاع بعده . وفي هذا الفصل ذكر لامنها حسب الابواب :

### كان واخواتها :

١ - الاصطلاح : من اشهر اصطلاحات هذا الباب هو الافعال الناقصة ، نجد ذلك في اكثر كتب النحو (١) ، اما سيبويه فلم يستعمل هذا الاصطلاح وانما قال عنها اول الباب (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لثي . واحد) (٢) ووافقه في ذلك اللورد في المقتضب حيث جعل عنوان الباب ( الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لثي . واحد) (٣) ، اما للمبتدأ والخو بعد هذه الافعال حيث اصطلح النحاة على تسمية المبتدأ بعد دخولها اسمها والخير خيراً فان سيبويه يسمي اسمها فاعلاً (٤)

(١) انظر مثلاً شرح للفصل ٧ : ٨٩ وشرح الكافية ٢ : ٦٩٢ وابن

حقيل ١ : ٢٧٩

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) المقتضب ص ٧٢٤

(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٤

ولجرحها مفعولاً (١) ، وقد يسميه أحياناً خبراً دون أن يذكر أنه خبر  
للفعل (٢) .

## ٢ - المسائل :

( ١ ) ما مثل له دون تفهيد أو شرح :

١ - تعمل ما زال وما يروح عمل كان (٣) ولم يذكر سببويه أن  
هذين الفعلين يميلان عمل كان إنما ذكر أن معنى ما زال كمنى  
ما يروح (٤) ، ولم يمثل لأي منهما عاملاً .

٢ - يجب توسط اختيار هذه الأفعال بينها وبين الاسم إذا كان الاسم  
محسوراً (٥) وقد مثل له وليس حديثه عن تقديم الخبر أو تأخيره إنما  
كان يتحدث عن جواز اعتبار أثر المعرفتين خبراً (٦) ومثل له بقوله  
ما كان أخاك إلا زيد ، واستشهد بقوله تعالى : ( وما كان حببتهم إلا أن  
قالوا ) وشواهد أخرى .

٣ - يجب تأخير الخبر إذا كان محسوراً (٧) ، ولم يذكر سببويه أي  
مثال لهذا إنما قال عما ذكرني توسط الخبر أن لك أن ترفع أي الاسم

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الكتاب ١ : ٢٢

(٣) انظر مثلاً ابن عقيل ١ : ٢٦٣ ، الهمج ١ : ١١١

(٤) الكتاب ٣ : ٣٧٢

(٥) الهمج ١ : ١١٧

(٦) الكتاب ١ : ٢٤

(٧) الأشموني ١ : ٢٣٢ ، والهمج ١ : ١١٧

لأنهما معرفتان وذكر أن بعض القراء قرأوا قوله تعالى : ( ما كان حبسهم  
إلا أن قالوا ) بالرفع (١) .

٤ - يجب تقديم الخبر على الفعل واسمه إذا كان عما له الصدارة (٢)  
وقد مثل له سيويه بقوله (٣) : من كان أخوك ؟ وإيهام كان أخوك ؟  
ولم يذكر القاعدة .

٥ - يجوز تقديم الخبر على الفعل واسمه إذا لم يكن واجب  
التوسط أو التأخير (٤) ولم يذكر ذلك إنما مثل له بقوله (٥) أسفيا  
كان زيد أم حليما ؟ وأرجلا كان زيد أم صيبا ؟

٦ - قرأه كان بين ما وفعل التمجيب (٦) ولم يذكر سيويه أنها  
زائدة وإن مثل لها بقوله (٧) : ما كان أحسن زيدا .

٧ - انحصر كان عن دون سائر أخواتها بزيادتها في مواضع (٨)  
وقد ذكر للمواضع دون أن ينه إلى أن هذا يختص بها (٩) .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الهمع ١ : ١١٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٤

(٤) حل خلاف في سيق خبر مادام وليس وما كان النفي أو شبهه

شرطا في عمله والقر ابن عقيل ١ : ٢٧٥ - ٢٧٨

(٥) الكتاب ١ : ٢٢

(٦) ابن عقيل ١ : ٢٨٨ والاشموني ١ : ٢٢٩ ، التصريح ١ : ١٩٢

(٧) الكتاب ١ : ٢٧

(٨) الاشموني ١ : ٢٤١ ، ابن عقيل ١ : ٢٨٨

(٩) الكتاب ١ : ٢٨٩

٨ - لا تزداد كان إلا إذا كانت بلفظ الماضي (١) وإن تكون بين متلازمين غير الجار والمجرور كالابتداء والخير والفعل ومرفوعه وقد شذ زيادتها بلفظ المضارع في : أنت تكون ما جند تبيل . وكذلك بين الجار والمجرور في : على كان المسومة العرب . ولم يذكر سبويه الشرطين إنما هو واضح من نميله حيث لم يمثل إلا بلفظ الماضي وبين المتلازمين (٢) .

### (ب) المسائل التي أغفل ذكرها ولم يمثل لها :

- ١ - لم يذكر سبويه من أفعال هذا الباب الاثمانية (٣) وتداولها السوطي (٤) الى ثلاثين فعلا .
- ٢ - ذكروا عشرة أفعال تعمل عمل كان لموافقتها صار في المعنى هي : أض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارند وتحول وغدا وراح (٥) . ولم أجد لها عنده .
- ٣ - لم يذكر سبويه من معاني هذه الأفعال وهي ناقصة إلا كان وليس ، وقد ذكروا أن معنى ظل انصاف المخير عنه بالخير نهارا ويات انصافه به ليلا وأضحى انصافه به في الضحى وأصبح في الصباح وأمس في المساء وصار التحول من صفة إلى صفة وما زال وما برح

(١) ابن عقيل ١ : ٢٨٨ - ٢٩٢ . الجمع ١ : ١٢٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٠٢١ : ٢٧٢ .

(٤) الجمع ١ : ١١٣ .

(٥) الأشمونى ١ : ٢٢٩ . الجمع ١ : ١١٢ .

وماقتى. وما انتك معناها ملازمة الخير ٤٥ . ودام بقى واستمر (١) .

٤ - اشتغلوا في أعمال ذال ويرج وقتى. وانتك ان تتبع نفياً او شبه نفى (٢) وهو النهي والدعاء سواء أكان النفي لفظاً أو تقديرًا كقوله تعالى : ( قاله ففتوه تذكر يوسف ) ولم أجده عندى .

٥ - نص سبويه على ان ليس لا تصرف تصرف اخوانها (٣) وذكر تصرف كان (٤) اما بقية افعال الياب فلم يذكر حالها من حيث التصرف . وقد جعلت (٥) على ثلاثة اقسام :

١ - مالا يتصرف ، وهو ليس باتفاق ، وما دام على خلاف واختار الصبيان تصرفها .

٢ - ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو مازال واخوانها ، كان النفي او شبه شرطاً في عمله ، فانه لا يستعمل منها امر ولا مصدر .

٣ - ما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو بقية افعال الياب .

٦ - ذكروا ان ليس وما زال وما فتى لا يستعمل تامة (٦) بل

---

(١) الاشعوني ١ : ٢٢٦ - ٢٢٧ . ابن حنبل ١ : ٢٦٨

(٢) الاشعوني ١ : ٢٢٧ . ٢٢٨ ابن عقيز ١ : ٢٦٣

(٣) الكتاب ١ : ٢١ . ٣٩٨

(٤) الكتاب ١ : ٢١

(٥) الاشعوني ١ : ٢٣٠ . ابن حنبل ١ : ٢٦٨ - ٢٧١ . التصريح ١ : ١٦٦ .

الجمع ١ : ١١٢

(٦) الاشعوني ١ : ٢٢٥ . ابن حنبل ١ : ٢٧٩ . الجمع ١ : ١١٥

- هي ناقصة دائما ولم يذكر سيبويه منها الا ليس (١) .
- ٧ - اختلفوا في تقديم خبر ليس عليها بين مجيز ومانع (٢) ولم نجد عنده ما يدل على احدهما .
- ٨ - ذكروا ان كان النافية وكل قاسخ منفي قد يزداد في خبره الباء على قلة (٣) ولم يذكره سيبويه .

### الشبهات بليس :

#### ١ - الاصطلاح :

جعل سيبويه عنوان الباب (١) ( ما ) ثم بحث معها لاى ولا ، اما ان تذكرها في موضع آخر (٥) لاعل انها عاملة وعنوان الباب وان كان خاصا بما الا انه يصلح عنوانا لها ولاخلافها اذا قطع عما بعده فيكون ( باب ما اجرى مجرى ليس ) . وقد شاع اصطلاح ( الشبهات بليس ) (٦)

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الاقصاص ١ : ٩٢ ، الجمع ١ : ١١٧

(٣) الصبان على الاشعوني ١ : ٢٥١ ، والتصريح ١ : ٢٠١ ، الجمع ١ : ١٢٧

(٤) الكتاب ١ : ٢٨ حيث قال : ( هذا باب ما اجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة اصل الحجاز ثم يصب الى اصله وذلك للحرف ما ) .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٠٦

(٦) انظر مثلا شرح للفصل ١ : ١٠٨ ، ابن عقيل ١ : ٢٠٦ ، التصريح

١ : ١٩٦ ، الصبان ١ : ٢٤٧



ولا أجد قرناً كبيراً بين الاصطلاحين بل الذي أراه أن اصطلاح  
 سيبويه أدق في إرادة العمل لقوله أجرى مجرى ليس فلا ينصرف  
 الذهن إلا إلى العمل . أما المشبهات فقد تعجز في المعنى لا العمل .  
 أما المبتدأ والخبر فبعضهم قد استعمل كل اسميتها اسماً وخبراً  
 للحرف (١) . وسيبويه يفضل تسمية اسماً وأحياناً يسميه الأول (٢) .  
 أما خبرها فيسميه الخبر (٣) أو مقملاً به (٤) .

## ٢ - المسائل :

في هذا الباب والأيواب الباقية من النواسخ لم أجد ما يذكر مما  
 مثل له ولم يقعه أو يشرحه وإذا سأكتفي بإيراد المسائل التي اغفل  
 ذكرها بما زاده النحاة .

١ - ذكر سيبويه ثلاثة شروط لأعمال ما كليس اثنين في مكان (٥)  
 والثالث في مكان آخر (٦) وقد أوصل بعض النحويين شروط الأعمال  
 إلى ستة بزيادة ثلاثة شروط على ما أورده سيبويه وهي :  
 ( أ ) ألا يراد بعدها إن " فإن زيدت لم تعمل (٧) نحو ما أن زيد

(١) المصادر السابقة نفسها .

(٢) الكتاب ١ : ٣٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٨ .

(٥) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٦٢ .

(٧) ابن عقيل ١ : ٣٠٢ ، الصبان ١ : ٢٤٧ ، التصريح ١ : ١٩٦ .

قائم ، قال ابن عقيل ( واجاز ذلك بعضهم ) .

(ب) الا يتقدم معمول غيرها وهو غير ظرف لوجاز وهو سرور  
على اسمها فان تقدم لم تعمل (١) نحو ما طعمك زيد اكل .

(ج) الا تتكرر ما فان تكررت لم تعمل (٢) نحو : ماما زيد قائم  
لان الثانية نفت النفي فصار الياناً قال ابن عقيل واجازة بعضهم .

٢ - يشترط سبويه لعمل لا عمل ليس شرطاً واحداً وهو الا تعمل  
الا في نكرة واجازة في الشعر (٣) وقد زيد شرطان (٤) آخران  
لعملها وهما :

(١) الا يتقدم غيرها على اسمها فلا يجوز لا قائما رجل .

(ب) الا يتقدم نفيها الا فلا تقول : لا رجل الا افضل من زيد .

٣ - ذكروا ان غير لا قد يجر بالبناء على قلة واستشهدوا له

بقوله (٥) :

فكن لي شفيها يوم لا ذو شفاعه بمن فتيلاً عن سواد بن قارب

٤ - ذكروا (٦) افعالاً إن عمل ليس واستشهدوا لها بقراءة سعيد

---

(١) ابن عقيل ١ : ٣٠٥ ، المصان ١ : ٢١٧ ، التصريح ١ : ١٩٨ .

(٢) ابن عقيل ١ : ٣٠٦ ، المصان ١ : ٢٤٧ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٥٥ .

(٤) ابن عقيل ١ : ٢١٦ .

(٥) المصان ١ : ٢٥١ .

(٦) ابن عقيل ١ : ٢١٧ - ٢١٩ ، المصان ١ : ٢٥٥ .

ابن جبير : (ان الذين تدمون من دون الله مباداً أمثالكم) ويقول القاعري :  
 ان هو مستوليا على أحد الا على أضعف المجانين  
 وفي معانيها خلاف واكثر البصريين والفراء انها لا تعمل شيئاً (١) .  
 ولم يذكرها سيبويه (٢) ولم يستشهد لها أو يمثل .

### أفعال المقاربة

#### ١ - الاصطلاح :

اصطلاح على تسمية هذه الأفعال بأفعال المقاربة من قبيل التثايب  
 والا قبي على ثلاثة معان (٣) المقاربة والرجاء والفرح ، أما سيبويه  
 فقد قال عنها انها ( تتقرب الأمور ) (٤) وقال عن معنى انها ( طمع  
 واشفاق ) (٥) . أما المند والمجرب يسمون هذه الأفعال فقد اصطلاح على  
 تسميتها اسماً وخبراً للفعل (٦) وسيبويه سماها فاعلاً ومفعولاً (٧) .  
 وكذلك فعل المجرب (٨) .

(١) ابن عقيل ١ : ٣١٧

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦

(٣) ابن عقيل ١ : ٣٢٣ ، الاشموني ١ : ٢٥٨ والتصريح ١ : ٢٠٣

(٤) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٥) الكتاب ٢ : ٣١١

(٦) شرح المفصل ٧ : ١١٥ - ١١٩ ، ابن عقيل ١ : ٢٢٣ ، الاشموني ١ : ٢٦٧

(٧) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٨) للقتضب ٤٦٧

## ٢ - المسائل :

١ - ذكر سيويه من هذه الأفعال (١) كاد وكرب ووشك وعسى  
وجعل واخذ واخلوق وقد أوسلها الأزهري (٢) إلى ثيف وعشرين  
فعلاً وزاد السيوطي (٣) فيعملها أربعين فعلاً

٢ - لم يصنف سيويه هذه الأفعال حسب معنيها وقد جعلت (٤)  
على ثلاثة أقسام :

( أ ) أعمال المقاربة وهي كاد وكرب ووشك وقد ذكرها سيويه  
جميعها .

( ب ) أفعال الرجاء وهي عسى وحرى واخلوق ولم يذكر حرى .  
( ج ) أفعال الإنشاء والشرع وهي جعل وخلق واخذ وعاق  
وانشأ ولم يذكر منها إلا جعل واخذ .

٣ - لم يذكر سيويه إلا مجرد العمل بكرب من أن ، وذكر (٥)  
أنه قد يقتضى بها واجتهدوا له يقول أبي زيد الأسلمي :

سقاماً ذوق لاجلام سيولا على الفضا وقد كررت اعتاقها ان تقطعا  
٤ - لم يذكر سيويه إلا المضارع من اوشك ( يوشك ووشك ) (٦)

(١) الكتاب ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) التصريح ١ : ٢٠٣

(٣) الجمع ١ : ١٢٩

(٤) ابن عقيل ١ : ٣٢٣ ، الأشموني ١ : ٢٥٨ ، التصريح ١ : ٢٠٣

(٥) ابن عقيل ١ : ٢٣٥ ، الأشموني ١ : ٢٦٢ ، الجمع ١ : ١٣٠

(٦) الكتاب ١ : ٢٧٨

وقد ذكروا أنه أكثر من الماضي إلا أن الماضي استعمل أيضا وذكروا  
له اسم فاعل واستشهدوا له بقوله :

فموشكه أرضنا أن تعود      خلاف الانيس وحوشا يبابا

٥ - لا يتقدم الخبر في هذا الباب (١) على الفعل فلا يقال أن يقوم  
عسى زيد ولم يجر سيويه إلى منع هذا وإن كان مفعولاً من عدم  
تمثله له .

٦ - ذكر سيويه أن عسى وأوشك تكفي بالمرقوع إذا جاء بعدها  
أن والفعل فحسب نحو عسى أن يقوم إلا أنه لم يذكر حكمهما إذا  
جاء بعد أن والمفعول اسم طام (٢) نحو عسى أن يقوم زيد . فقد  
ذهب بعضهم إلى أن الاسم مرفوع بيقوم فاعلاً له وأن الفعل في موضع  
رفع فاعل لعسى وإجاز آخرون هذا الوجه ووجبوا آخر هو أن يكون  
الاسم اسم عسى مؤخرًا وأن والفعل في موضع نصب بخير عسى وفاعل  
يقوم منجرح مستقر يعود إلى زيد وإجاز هو . عليه . فقد تأخر في اللفظ  
لأنه مقدم في النية .

### ظن واخواتها

#### ١ - الاصطلاح :

سميت هذه الأفعال ظن واخواتها أو أفعال القلوب (٣) . أما

---

(١) المجمع ١ : ١٢١

(٢) ابن عقيل ١ : ٣١٢ ، الأشموني ١ : ٣١٦ ، التصريح ١ : ٢٩٠

(٣) شرح المعقل ٧ : ١٧ ، شرح الكافية ٢ : ٢٥٧ ، ابن عقيل

١ : ٤١٦ ، الأشموني ٢ : ١٨ ، الإشباه ٢ : ٦٢

سيبويه فقد بحثها في بابين ، مرة تحت عنوان باب ( الفاعل الذي  
 يتمدد فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون  
 الآخر ) (١) ، ومرة تحت عنوان ( باب الافعال التي تستعمل وتلقى (٢)  
 أما المبتدأ والخبر بعد دخولها فيتفق سيبويه وبقية النحاة على تعدبتهما  
 مفعولين (٣) لفعل ولم أعلم خلافا بينهم في ذلك .

## ٢ - المصائل :

١ - اضطراب سيبويه في تعيين معاني هذه الافعال ، وقد جعلت (٤)  
 على أربعة اصناف .

- (١) افعال اليقين وهي وجد وتململ ودرى .
- (ب) افعال الرجحان وهي جعل وحسب وحده وزعم وذهب .
- (ج) ما يفيد الامر بين والغالب كونه ليقين وهي رأي وعلم .
- (د) ما يفيد الامر بين والغالب كونه للرجحان وهي ظن وشك  
 وحسب .

٢ - ذكر سيبويه من هذه الافعال عشرة حسب وقد ذكر السيوطي (٥)  
 انها أربعة عشر فعلا .

(١) الكتاب ١ : ١٨

(٢) الكتاب ١ : ٦١

(٣) انظر المصادر السابقة في ص ٢٩١ رقم (٣)

(٤) الاثموني ٢ : ٢٤

(٥) الجمع ١ : ١٤٨ - ١٤٩

٢ - بما يعمل عمل هذه الافعال افعال التمييز (١) وهي مبر وجعل  
وانفذ وتنفذوه - وترك ورد ولم يذكرها .

### أهلم وأرى

١ - الاصطلاح :

الأكثرور (٢) هي تسمية الباب بالفعالين أهلم وأرى ومنهم من  
جعل العنوان لعملاً فقال : ( الافعال المتعدية الى ثلاث ) (٣) او  
( ما ينصب ثلاثة مفاعيل ) (٤) وقال عنه سيبويه (٥) : باب الفاعل الذي  
يتبعه داء فاعله الى ثلاثة مفعولين ) ويتفق الجميع على تسمية المبتدأ  
والخبر بعد دخولها المفعول الثاني والثالث .

٢ - المسائل :

١ - لم يذكر سيبويه من هذه الافعال الا أرى وأهلم ونياً (٦)

---

(١) الأشموني ٢ : ٢٤ - ٢٥ . الهمج ١ : ١٥٠

(٢) شرح الكافية ٢ : ٢٥٥ ، ابن عقيل ١ : ٢٤٥ ، الصبان ٢ : ٢٨ .

الاشياء ٢ : ٧٠

(٣) شرح المفصل ٧ : ٦٥

(٤) اوضح المسالك ١ : ٣٣٢ ، التصريح ١ : ٢٦٤

(٥) الكتاب ١ : ١٩

(٦) الكتاب ١ : ١٩

وزيد عليه (١) آخر وحدث وانبا وخبر واوصلها السيوطي (٢) الى تسعة عشر فعلا .

\* - يجوز في المفعول الثاني والثالث كل ما جاز في مفعولي طننت (٣) من جواز الالفاء ووجوب التعليل في مواضعه ... الخ ، اما سيويه فلم يذكر الاجواز حذفا ، اما الالفاء والتعليل فقد تحدث عن المبنى للمجسول منها فقط وجعله كاخوات ظن وتحدث عنه معها (٤) .

### الف - اخواتها

#### ١ - الاصطلاح :

اصطلاح على تسميتها بالحروف المدوية بالفضل ، وعليه الكثيرون (٥) اما سيويه (٦) فقد قل عنها انها بمنزلة الفعل ، وهذا لا يختلف كثيرا عن اصطلاح النحويين الآخرين ، اما المبتدأ والخبر بهما فقد سميا باسماء وخبرها ، ولم يسم سيويه الاسم وقال عنه أحيانا ( الاسم المنصوب ) (٧) وقال عن خبرها الخبر (٨) ولم يقل خبرها .

(١) الأشموني ٢ : ٤٠

(٢) الجمع ١ : ١٥٩

(٣) الأشموني ٢ : ٣٩ - ٤٠ ، الجمع ١ : ١٥٨

(٤) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٢

(٥) باب ان في كتب النحويين ، مثلا شرح المفصل ١ : ٨٣ ، شرح

الكافية : ٩٩ ابن عقيل ١ : ٢٤٥

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٨) (٨) ١ : ٢٨٧

(٧) الكتاب ١ : ٢٨٦



## ٢ - المائل

١ - ذكروا (١) ان قوما من العرب ينصبون بها الجزاين واستشدوا بقوله :

إذا اسود جنيح الخيل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله :

كان اذنيه اذا تشربا قادمة او قلما بحرقا وقوله :

يا ليت ايام الصبا رواجما

ولم يذكر سيبويه ذلك انما ذكر يا ليت ايام الصبا رواجما على حذف الخبر (٢) والتقدير يا ليت انا ايام الصبا ولم يشر الى نصب الجزاين .

٢ - لم يذكر تقديم معمول الخبر (٣) اذا كان ظرفا او جارا وبحرورا . وانما ذكر شهادا يستفاد منه هنا وان كان ايراده لافاء الظروف او جملة خبرا وذلك قول الشاعر : (٤)

فلا تلهني فيها فان يحببها احاك مصاب القلب جم بلايله  
٣ - ذكروا (٥) ان من شروط اللام الداخلية في خبر ان الابدخل

(١) الاشعوني ١ : ٢٨٤ ، الهمع ١ : ١٣٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٤

(٣) الاشعوني ١ : ٢٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٥) الاشعوني ١ : ٢٨١ ، التصريح ١ : ٢٧٢ ، الهمع ١ : ١٤٠

هل المنفي أو الماضي المتصرف غير المقترن بقدر ولم أجده عند .

١ - من مواطن إن أن فأنى بعد حيث (١) ولم أجده عند سيوييه  
وإن كان داخلا فيها ذكره إذ أنه من مواطن الابتداء .

٥ - جعلوا من مواطن أن أن تقع خبرا عن اسم معنى غير  
قول ولا صادق عليه خبرها نحو : اعتقادي أنك فاضل (٢) ، ولم يذكره .

٦ - من مواطن أن أن تقع في موضع نائب فعل (٣) نحو قوله  
تعالى : ( قل أوحى إلي أن استمع نفر ... ) ولم يذكره .

### لا التي لنفي الجنس

١ - الاصطلاح :

أشهر اصطلاح لها هو النافية للجنس (٤) . ولم ينص سيوييه على  
أنها نافية للجنس وإنما قال عنها : ( هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل  
فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ) (٥) وكونها لنفي الجنس عنده استخرجته  
من إثناء كلامه وإن لم يصرح به . أما المبتدأ والخبر بعد دخولها  
فهما اسمها وخبرها عند الكثيرين (٦) . أما سيوييه فقد قال عن اسمها

---

(١) التصريح ٢١٥ : ١

(٢) التصريح ٢١٧ : ١ ، الإسموني ٢٧٣ : ١

(٣) التصريح ٢١٦ : ١ ، الجمع ١٣٧ : ١

(٤) شرح المفصل ١٠٥٠ : ١ ، شرح الكافية ١٠٠ : ١

(٥) الكتب ٣١٥ : ١

(٦) شرح المفصل ١٠٥ : ١ ، ابن حنبل ٣٩٣ : ١

أحيانا المنفي وأحيانا ما حصلت فيه لا . أما الخبر فإنه عنده خبر للشيء  
لا خبرها (١) .

## ٢ - السائل :

١ - إذا لم تتكرر لا جاز في المعلوم النصب فهو :

فلا اب وايتا مثل مروان وايتا

وند ذكره سيويه (٢) وجاز الرفع أيضا (٣) ولم يذكره .

٢ - أجازوا (٤) في المعلوم مع المضاف والشيء بالمضاف الرفع  
والنصب دون البناء . ولم أجده عنده .

٣ - ذكروا (٥) أن الرفع مع المضاف والشيء بالمضاف يجوز فيه  
الرفع والنصب دون البناء . أما سيويه فقد ذكر النصب مع المضاف (٦)  
ألا أنه لم يذكر الرفع ولا ذكر شيئا عن النصب مع الشيء بالمضاف .

٤ - لم يذكر سيويه المؤنث السالم بعد لا ، وفيه أقوال أحدها  
وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه . الثاني وجوب بنائه على

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٢٩

(٣) الأشعوني ٢ : ١٣ - ١٤

(٤) الأشعوني ٢ : ١٣

(٥) الأشعوني ٢ : ١٣

(٦) الكتاب ١ : ٣٥١ - ٣٥٢

الفتح ، الثالث جواز الامرين ، وقد صحح الاخير السيوطي (١) قال  
لورود السماع به .

### قيمة العمل

#### ١ . الاصطلاح :

فلاحظ مما مر في الاصطلاح على اختلاف أبواب التواضع انه  
لورد لبعضها مصطلحات كتب لها البقاء مع تحوير بعضها والقسم  
الأخر شاع له اصطلاح آخر غير الذي عنده ، وفي كلا الحالين لم  
يكن سيئويه فاسداً لوضع الاصطلاح ، انما كان شارحاً وموضحاً للعمل  
او المبنى ففي باب كان نصب كلامه على العمل حين قال هذا باب  
الفعل الذي يتعدى اسم المفعول الى اسم المفعول واسم المفعول والمفعول  
فيه شيء واحد (٢) . كذلك في باب لا حيث قال هذا باب النفي  
بلا . ولا تعمل فيما بعدها فتنبه به بغير تنوين (٣) . وكذلك في باب  
من (٤) واعلم (٥) حيث تحدث عن تعديتها الى مفعولين او ثلاثة ومن  
الالقاء والاستعمال فيها ، وهو في باب ان ذكر انها اشبهت الفعل  
في العمل (٦) وكان بفلك قريباً من الاصطلاح الذي شاع لها من انها

(١) الجمع : ١٤٦

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٤) الكتاب ٢ : ١٨ ، ٢١

(٥) الكتاب ١ : ١٩

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٠

الحروف الشبهة بالفعل ، وكذلك في المشبهات بليس حيث ذكر انها  
اجريت بحسرى ليس (١) وهو قريب من الاصطلاح الشائع ايضاً ،  
وفي افعال المقاربة نحدث عن المذهب حيث قل انها لتقريب الامور (٢)  
وهو قريب ايضاً من الاصطلاح الشائع ، اما الابتداء والخبر بمعد  
دخول التناسخ فهو ايضاً لم يكن قاصداً ذكر المصطلح يدل على ذلك  
تمدد تسمية ما دخل عليه التناسخ وغرايتها احياناً فهو في باب كان يسمى  
اسمها اسم فاعل وخبرها اسم مفعول ويسميه احياناً مفعولاً او  
خبراً (٣) . وفي المشبهات بليس يغفل تسمية اسمها ويسميه احياناً  
الاول . ويسمى خبرها مفعولاً به وخيراً (٤) . وفي لا النافية للجنس  
يسمى اسمها احياناً المنقضي واحياناً ما عملت فيه لا ويجهل الخبر للابتداء  
لا لها (٥) . وفي باب المقاربة يسمى اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً (٦) .  
اما في ظن واعلم فقد جعلهما مفعولين (٧) وعليه سار بقية النحويين  
بمده على ما اعلم . اما في تنايأ الابواب فقد فانه ايضاً ذكر عدد من  
المصطلحات ففي باب كان نحدث عن مفعول الخبر مع كان الا انه سماه

(١) الكتاب ١ : ٢٨

(٢) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٣) الكتاب ١ : ٢٦ ، ٢٢ ، ٢٤

(٤) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠

(٥) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٦) ١ : ٤٧٨

(٧) الكتاب ١ : ١٨

ما يعمل فيه الآخر (١) وهو لا يختلف كثيراً عن المصطلح ، وفي باب  
 ان ذكر ان لكن توجب بعد نفي (٢) ولم يذكر امثلة الاستدراك  
 مع ان المعنى واحد ، وكذلك تحدث عن دخول ما الكافة على هذه  
 الحروف ولم يستعمل لفظة كافة وانما تحدث عن الالفاء بعد دخول  
 ما (٣) وهذا يعني انها تلغى العمل فهي كافة ولا فرق بين الكلمتين ،  
 وفي باب لا مثل لاسمها المفرد والشبيه بالضاف وقال عن المفرد  
 المنفي الواحد (٤) وتحدث عن الشبيه بالضاف على ا.ه. الاسم الذي  
 يكون ما بعده من تمامه (٥) وكلاهما متقارب في المعنى للمصطلح ، وفي  
 باب ظن تحدث عن تعليلها ولم يستعمل المصطلح انما قل لا يعمل  
 فيه ما قبله (٦) وهو عين المعنى الاصطلاحي ، وعدم شيوع تسمياته عما  
 ذكرناه في هذا الباب امر طبيعي كما اعتقد ، وذلك لأن اصطلاحات  
 الفنون لم تكن قد استقرت جميعاً في وقته ، وقد يشيع مصطلح بين  
 الناس وغيره غير منه او مثله ، والذي تبين مما مر انه لم يغفل  
 المعاني للمصطلحات وانما لم يسبق غيره في اختيار هذه الالفاظ التي  
 شاعت ، وان كان فضل السبق في عدد منها كما مر في مفعولي

(١) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٣٧

(٢) الكتاب ١ : ٢١٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٢ - ٢٨٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٤٨

(٥) الكتاب ١ : ٢٥٠

(٦) الكتاب ١ : ١٢٠

ظن وأعلم وباب الحروف المشبهة بالفعل وما أجرى مجرى ليس وأفعال  
المقاربة .

## ٢ - المسائل

لا يمكننا أن نتصور أن سبويه قد استوعب دراسة النحو العربي  
فلم يترك شاردة ولا واردة إلا احصاها ، لأن هذا ظائف أولا لطبيعة  
الإنسان الذي لا يسهل أن يفوته أمور مهما بالغ في الحرص والدقة  
والتتبع ، ولأن النحو على عهده لم يكن قد استنفد كل أغراضه ثانياً .  
فلا غرابة إذن أن نجد سبويه يغفل ذكر عدد من المسائل كما يأتي  
بأمثلة في مسائل يستفاد منها في غيرها ما لم يذكره ، وإن في ذكر  
هذه الأمثلة على وجهها الذي وردت به ما يسهل إلى مذهبه في المسائل  
التي أغفلها وإن لم يكن التمثيل لها لا لنا مع ذلك نستطيع أن  
نلمح أحياناً تقارباً بين ما ذكره وما أغفله مما يجعل المذكور مغنياً عن  
المهمل من ذلك مثلاً في باب كان فقد ذكر ثمانية أفعال فقط وفي  
أول الباب لم يذكر إلا أربعة (١) وقد أوصلها السيوطي (٢) إلى ثلاثين  
فملاً وزاد عشرة مما يعمل عمل كان لموافقة صار في المعنى ، والظاهر  
كما قال الرضي (٣) أنها غير محصورة ، وقد قال سبويه بعد أن ذكر  
أربعة منها أول الباب : ( وما كان نحوهم من الفعل بما لا يستغنى عن  
الخبر ) (٤) ، فهذه الكلمة شاملة لكل ما ادخل فيها وكان يحتاج إلى

---

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) الجمع ١ : ١١٣

(٣) شرح الكافية ٢ : ٢٧٠

(٤) الكتاب ١ : ٢١

الخبر . وفي المسببات يليس ذكر ثلاثة شروط لاهمال ما حمل ليس  
 وزيد عليه ثلاثة وهي داخلية فيما اشترط أو بما فيه خلاف فقد اشترطوا  
 إلا يزداد بعدها أن وقال ابن عقيل (١) أجاز ذلك بعضهم ، وكذلك  
 إلا تذكر ما وذكر ابن عقيل (٢) أيضاً أنه أجازها بعضهم ، والشرط  
 الثالث قالوا إلا يتقدم معمول خورماً غير الظرف على اسمها .  
 وهذا يدخل فيما اشترط من عدم جواز تقديم الخبر على الاسم لأنه  
 كما قالوا لا يتقدم المفعول إلا حيث يتقدم العامل (٣) . فلما لم يجوز  
 سبويه تقدم الخبر كان طبيعياً أن يدخل معمول الخبر في المنع أما  
 الظرف والجار والمجرور فانهم يتسمعون فيه ويبيرونه . وفي المقاربة  
 ذكر سبعة أفعال فـ (ب) (٤) ويبدو أيضاً أنها غير متفق على مددها  
 إذ جعلها الأزهرى (٥) ثيقاً وعشرين فعلاً وأوصلها السيوطي (٦) إلى  
 أربعين ولما كان في عددها هذا التفاوت فإن الاكتفاء ببعضها من عن  
 التصريح بها جميعاً . وفي باب أنذكروا أن من ملأ كسر حمزتها أن أنفي  
 بعد حيث ولم يذكره سبويه إلا أنه داخل فيما ذكره من مسائل  
 الابتداء لأن الجملة بعد حيث مبتدأة . وفي باب لا لم يذكر المؤنث  
 السالم مع لا إلا أنه داخل في الاسم المفرد وإن اختلف النجاة في  
 حركته على ثلاثة مذاهب .

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٣

(٢) ابن عقيل ١ : ٣٠٦

(٣) ابن عقيل ١ : ٢٧٨

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٧ - ٤٧٨

(٥) شرح التصريح ١ : ٢٠٣ (٦) الجمع ١ : ١٢٩



والسائل غير المستوفاة على أية حال من القلة في كل باب كما  
هو ظاهر بحيث لا نمد شيئاً مذكوراً أمام هذا الجهد الضخم خاصة إذا  
ما تذكرنا أن كل إنسان معرض للخطأ والزلل والهبوط والتقصير ،  
ولئن كانت هذه المسائل وحدها مائات سيبويه في أبواب النواسخ كلها  
فإنه تشریف له وتكریم وانوار فضل .

وبعد فلا بد لي قبل أن اغادر هذا الفصل إلى الخاتمة من أن ألوه  
بالجهود العظيم الذي بذله سيبويه وهو يجمع لنا عادة النواسخ في  
كتابه ، لقد كان الكتاب محاولة سيبويه الوحيدة فيما نعلم ، ثم يكتب  
هو قيله ولا يسهقه أحد إلى مثله وقد استطاع أن يجمع فيه آراء شيوخه  
ومذاهبهم وأن يتتبع الشواهد ويبتدع الأمثلة ويفصل القواعد فقدم  
دراسة علمية قائمة على النظر والملاحظة والسماع والاستشهاد والقياس  
والتعليل ، وأن الدارس ليقف بكل أكنار أمام هذا النتاج الذي لم  
يسبق إليه صاحبه ، أن مادة النواسخ فيه الكتاب تصاح شأهاً على  
الدقة العلمية التي كان يتمتع بها سيبويه ولو قدر له أن يعيد النظر  
في الكتاب أو يقرأ عليه أحد لا يخرج لنا المادة منسقة أحسن تنسيق  
ومبوبة أجود تبويب ، إلا أن معاملة أجهل له جعل عدداً من مسائله  
منتشرة في أبواب متفرقة مما يعد مأخذاً على التبويب ، بيد أن قلة هذه  
المسائل وما قدمناه من أنه لم يسهل حتى يعيد النظر في كتابه يجعل  
تأثير هذه المسائل قابل المدح في حسن التبويب وعندما درسنا مادة  
النواسخ في كتاب النحر التي جاءت بعد وجدناها عليه ميداناً تستوعب  
شواهد وتنسيق من فوائده ونحذو حذوه في البحث وتوثيق مآلاته  
وتضعف ماضفه ، ولكن العلوم لا تجمد على حال ولا بد من الزيادة

والنفريح وان كان في الزيادة احياناً مالا يتفق بل ما يأتي بالضرورة  
يبدو ان التطور امر لا بد منه وهكذا وجدنا النحاة من بعده يجتهدون  
في النفريحات ويتفننون في المصطلحات بما لم يرد له ذكر في كتابه  
وهي زيادات ونفريحات لا تؤثر بحال على صلب مادة النواسخ في  
الكتاب بل ان كثيراً مما استجد بعده كان الى الترف العلمي اقرب منه  
الى البحث النحوي الذي خطه سيبويه لنفسه وسار عليه من سار من  
بعده . وعلى هذا فانتا تستطيع ان تقول باطمئنان ان سيبويه لم يدع  
زيادة استنزيه لا بد منها في هذا الباب . وان الدراسات النحوية  
الماصرة يمكنها ان تكفي بما اورد سيبويه في كتابه وان تصورها  
بعبارة يالفها جيلنا الحاضر وحينئذ تكون قد قدمت علماً كافياً يكاد  
يكون خطأ من الحق والزيادات ومالا طاق تحتها من مسائل  
الخلافا والنفريحات .

## الحاتمة



لقد كان كتاب سيبويه منذ ظهوره من العناية والاهتمام الذي عايناه  
 العربية عالم يلقه كتاب غيره في بابيه على ما أعلم ، فلقد تلقاه الناس  
 بالقبول وهكفوا عليه يتدارسونه ويوضحون غوامضه ويشرحون شواهد  
 وينسبون لها ويعترضون عليه ويردون الاعتراضات ، مما جعل المكتبة  
 العربية حافلة بكتب قيمة لم تكن لتوجد أولا هذا الكتاب ، وإن  
 الذي يصحبه فترة وجيزة من الزمن قارئا متأملا تنكشف له عاة  
 الاهتمام والعناية التي لقيهما من العلماء ، فهو بحق كتاب العربية  
 الأول في أكثر علومها وبخاصة النحو والصرف ، والله ما أحسن قولهم  
 عنه انه قرآن النحو ! .

ولقد كانت دراسة النواسخ في الكتاب فرصة طيبة جعلتني أحظى  
 بصحبة مدة ليست بالقليلة فخرجت في نهاية البحث بجملة نتائج  
 مهمة ، فلقد وجدت انه لا بد لي قبل ان ابعث النواسخ في الكتاب  
 من بحث المبتدأ والخبر لأنهما المادة التي تعمل النواسخ فيها فتبين  
 لي ان النحويين يتفقون تقريبا في حد كل منهما الا انهم يختلفون  
 في العامل فبهما على مذاهب كان لوضعها مذهب سيبويه واختلاف  
 النحويين في هذا مما لا حائل تحت كما قال ابن عقيل ، وفي موضوع  
 النواسخ في اللغة والاصطلاح تبين لي ان جميع الذين كتبوا في معجمات  
 اللغة ابتداء من الخليل في العين الى وقتنا هذا لم يفكروا المعنى  
 الاصطلاحي للنسخ فهم الى منتصف القرن السابع للهجرة لم يكونوا

يعرفون الاصطلاح لأنه لم يكن قد شاع ، أما الذين جاءوا بعد هذا التاريخ فيبدو أنهم اغفلوه اعتماداً على عدم ذكره فيما سبقهم من تأليف . وقل مثل ذلك عن كتب اصطلاحات العلوم ، ولقد تبين لي ان أول من فرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي هو ابن هشام في شرح قطر الندى اما اللفظة بمعناها الاصطلاحي فقد وجدتها قبل ابن هشام عند ابن مالك والرضي ، وفي الباب الاول ظهر لي ان سببويه لم يبحث ابواب النواصب كلها في مكان واحد وذلك لأنه لم يبحثها من حيث عملها في المبتدأ والخبر وانما بحثها من جوانب متعددة كلا في موضعها فلقد بحث ظن واخواتها واعلم وأرى وكان واخواتها في مكان واحد ناظراً الى المرفوع بعدها او الى الفاعل كما سماه في الجميع ، فقد بحث ظن واخواتها في ( باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ) وانبعث باب أعلم وأرى بعنوان ( باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ولا يجوز ان يقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة ) وبعد ان تحدث في بابين قصيرين عن بعض احوال ما مر ذكر باب كان واخواتها تحت عنوان ( هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد ) . اما افعال المقاربة فانه لم يبحثها مع الافعال وانما بحثها في باب ( هذا باب من ابواب ان التي تكون والفعل بمنزلة مصدر ) . وبحث [ن واخواتها بين ابواب المنصوبات الا أنه قدم بين يدي الباب باب الابتداء بما يدل على احساسه بارتباط هذين البابين . وبحث لا التي تنفي الجنس بعد ابواب الحذف وقبل باب الاستثناء ولعل حذف التنوين من الاسم جعله يلحقها بابواب الحذف ونصب الاسم بعدها جعله يلحق بها الاستثناء . وقد

استكمل بحث بعض الإيواب التي جمعها في مكان واحد في أماكن أخرى  
كما فعل في باب ظن حيث بحثها مرة مع اعلم وأرى وكان واخوانها  
ثم بحثها من حيث الالفاء والتعليق خلال باب الاستفهام . ومن جهة  
أخرى لاحظت أحيانا الاتفاق في العمل فتراء قد بحث المشبهات بليس في  
خلال باب كان .

ولقد لاحظت أن سيبويه قد تحدث عن استعمالات كان في حالتي  
الثناء والنقص ألا أنه لم يصرح بأنها ثمة أو ناقصة كذلك جعل  
كان كالفعل مشرب إلا في احتياجها لمعصوم وإن الفاعل والمفعول في  
كان لشبه واحد . ولقد تبين لي أن ليس عنده فعل وليست حرفا  
وانما لا تتصرف بخلاف اخوانها المذكورات أول الباب . كان وصار  
ودام ( . أما الاسم والخبر بعد هذه الاموال فإن مذهبه انهما قد  
يكونان معرفة وتكرة فيكون المعرفة الاسم إلا أنه قد جاءت التكرة  
على قلة اسمي لكان والمعرفة الخبر . وقد يكونان معرفتين أو تكررتين  
فيجوز أن يكون أيهما الاسم والخبر . وعن تقديم  
الخبر وتأخيره وجدت أنه جعله أربعة أنواع واجب التقديم ، وواجب  
التأخير ، وجائز الأمرين وتقديمه أرجح . وجائزهما بلا ترجيح .  
أما معمول الخبر فقد منح ابتلاء الفعل إذا لم يكن ظرفا وإجاز  
حذفه إذا دل عليه دليل . وما جاء ظاهره خلاف القواعد جعله سيبويه  
على اعتبار الاسم لكي يتفق الكلام وقواعد اللغة ، أما ما اختلفت به  
كان فقد ذكر حذف النون من يكن واضمارها وزيادتها وتبين لي أنه  
لا يراها زائدة بين ما وفعل التعجب . وفي العطف إجاز النصب في

المعطوف حلا على الفعل والرفع على القطع والابتداء ، ونخص بالحديث  
المعطوف على خبر ليس الخبر والياء فأجاز في المعطوف نصب حلا  
على توسع ، خبر حلا على القطع .

ونبين لي انه لا يعمل ما عمل ليس الا بثلاثة شروط الا يشترط  
الخبر على الاسم والا يشترط النفي بالا والا يبدل من خبرها موجب  
اما لا فانه يعملها بشرط واحد هو ان يكون معمولها نكرة تين وأجاز  
في الخبر ان يكون الاسم معرفة ، اما لا فانه قد يمنع لي انها عنده  
حرف فأنه يدانه فهي ليست فعلا وليست لازيدت عليها التاء ولا هي  
لا وتاء تحين اما عملها فقد نبين لي انها عنده عاملة في أسماء الزمان  
لا كما ظن كثيرون ان مذهبه في لا ف انها لا تعمل الا في لفظ الحين ،  
ونبين لي ايضاً ان الافعال المقاربة عنده لا تكون عاملة عمل كان  
الا اذا كان الفعل المضارع بعدها خالياً من ان ولعل ذلك انما كان  
لان المضارع اذا اقترن بأن او لم بمصدر ولا خبر بالمصدر من  
اسم الذات ، وهو لا يجوز ان يأتي الخبر مع هذه الافعال اسما  
الا في قولهم : من الغدير أبوسا وهو كالمثل لا يجوز القياس عليه .  
وقد وجدت ان معنى تأتي على أربعة أوجه عنده فتكون فعلا لازما  
أو متعدياً أو عاملة عمل كان أو حرفاً كالمثل ولقد توزع في هذا الوجه  
الأخير الا ان الشواهد التي أوردتها وكونها بمعنى واحد مع لعل اذ  
هما طمع واشتاق مما جعلني أرجح مذهبه على مذاهب المتأخرين . اما  
يوشك فانه لم يذكر منها الا المضارع ولم أجده يذكر الماضي ولعل  
هذا الذي دفع البعض الى انكار غير المضارع منها ، واما كاد فيجوز  
في الخبر وعلى قنة ان تكون بمنزلة الفعل المتعدي واما الافعال الاخرى



في الباب فلها عمل واحد غير عمل كان . ولقد ذكر سيبويه اختلاف  
الا ان الذي اتضح لي انه لا يراها عاملة عمل كان وانما ذكرهما مع  
هذه الاعمال لان المضارع بعدها ينبغي ان يقترب بان .

أما افعال القلوب فقد وجدت ان المعنى الاول لظن وجميع  
اخوانها عنده هو الشك الا ان عددا منها يستعمل لليقين أيضا . وقد  
ذكر هذه الافعال معاني اخرى الا انها تكون متعددة للمفعول واحد  
على تلك المعاني وليست من النواسخ حينئذ . وفي حديثه عن الفاء  
عمل هذه الافعال تبين لي انه يميز الفاء اذا توسط الفعل أو تأخر  
اما اذا تقدم فلا يجوز عنده الفاء اما التعليق فقد ذكر ستة مواضع  
له مع الاستفهام . ومع لام الابتداء . ومع لام القسم ومع ما النافية .  
ومع ان اذا كان في خبرها اللام . ومع كان واذا وذلك اذا توسط الفعل  
بين كان واسمها ولم يكن معمولا لاسمها أو خبرها وكذلك مع ان .  
وخمس هذه الافعال بأن فاعلها ومفعولها الاول قد يكونان ضميرين  
متصلين لحي واحد نحو حسيتني وخطتني ولا يكون ذلك في الافعال  
الاخرى . وقد الحق بهذه الافعال الفعل تقول وذلك اذا جاءت بمعنى  
الظن بشرط ان تكون بصيغة المضارع المخاطب وان يتقدمها استفهام  
والا يفصل بينها وبين الاستفهام بغير الف حرف أو المفعول الثاني . اما  
بني سليم فانهم يعملونها بلا شروط . ويجوز مع توفر الشروط الا  
تعمل . اما اعلم وارى فاني لم اجده يذكر معهما الا نبا وقد اوضح  
ان علم وراى اصل اعلم وارى . وادخل المبني للمجهول من هذه  
الافعال مع ظن واخوانها في جميع الأحكام . ولقد تبين لي انه يجوز  
الاقتسام على المفعول الاول من هذه الافعال دون الثلاثة ليقول  
اعلمت زيدا .

وفي الحروف التعبية بالفعل وجدت أنه جعلها حاملة عمل الفعل  
لأنها أشبهت فعلها بحق الشبه لا بحق الأصل فهي ترفع وتنصب  
إلا أنها لما كانت تنصب من العمل انزلت تقديم المنسوب على الرفع  
استعارة بانحطاطها من مرتبة الفعل إلا إذا كان الخبر ظرفاً فإنه أجازة .  
وقد ذكر أن معنى أن وأى التوكيد . وليست للتمني ، وكان للتعبيه ،  
ولعل للرجاء . أما لكن فقد ذكر أنها توجب بعد نفي ولم يصرح بلفظه  
الاستدراك . وقد وجدت أن أصل عمل هذه هي واللام الأولى زائدة .  
وكذلك الكاف في كان رائدة . وتعبيه والأصل أن . أما لام التوكيد  
فقد ذكر أنها تدخل على خبر أي وعلى معمول خبرها أيضاً . وفي  
حديثه من أبتال عمل هذه الحروف وجدت أنها يبطل عمل بعضها في  
حالتين الأولى دخول ما الكافة عليها وعند ذلك يبطل عملها جميعاً لا  
ليت إذا يجوز فيها الاعمال والاعمال . والثانية التضعيف وهو حذف  
النون الثانية من مضاعف الآخر وقد أجاز الاعمال والاعمال مع إن  
واشترط دخول اللام في خبرها إذ التيف . وواجب الاعمال مع أن  
وكان وجه عمل لاسم ضمير الشأن وأجاز ظهوره على حذف مع كان  
فقط . وأوجب الإلهاء مع لكن حيث جعلها حرف عطف عند  
التضعيف . أما العطف مع هذه الحروف فقد وجدت أنه عند عمل  
فسمين : بعد تمام الخبر وقبل تمام الخبر ، أما بعد تمام الخبر فقد  
أجاز النصب والرفع بعد أن وإن ولكن وأوجب النصب بعد ليت  
ولعل وكان لأن الرفع يؤدي إلى التباسات المعنى ولا يبطل على معاني  
هذه الحروف . أما قبل تمام الخبر فإنه لم يجوز في المخطوف إلا النصب  
وغلط الذين قالوا أنك وزيد ذهان . أما الوصف والتوكيد فقد  
أوجب فيها النصب قبل تمام الخبر وأجاز الرفع بعد تمام الخبر .

وقد حذف الاسم والخبر مع هذه الحروف وجدت أنه لا يجوز حذف  
الاسم الا للضرورة . اما الخبر فانه جائز اذا دل عليه دليل .

وفي آخر الجزء الاول افراد سيبويه باب الاستعمالات ان وان ذكر  
فيه مواضع كل منهما ولقد وجدت انه جمل لأن ثلاثة مواطن رئيسية  
وهي ان تكون في موضع رفع أو نصب أو جر ثم فصل الكلام عن  
كل موضع فذكر من مواطن الرفع ان تقع مبتدأ وقد تقدمها الخبر  
او ان يكون الخبر معها ظرفا وبعد لولا وبعد لو . وفي موضع الخبر  
أو الماعل ولم اجد يذكرها في موضع نائب الفاعل . وقد ذكر من  
مواطن الرفع ايضا ان تكون تابعا لمفعول . اما موضع النصب فقد  
ذكر انها تقع موقع للمفعول به وانما تسد سد مفعولي ظن واخواتها  
وانما تقع في موضع التعليل بعد حذف اللام . او تكون تابعا لما  
مر . وفي موضع الجر ذكر انها تكون في موضع جر بالحرف أو  
بالإضافة . اما ان فقد ذكر لها موضعا واحدا هو الابتداء ثم فصل  
القول بعد ذلك فذكر وقوعها محكية بالنسب . أو في اول الجملة  
المستأنفة . أو بعد الا الاستئنافية . أو في بدء صلة والمعنى للقسم .  
أو جواب قسم وما في معناه . أو بعد فعل قلبي علق عنها باللام .  
أو في موقع الحال . ثم وجدته يذكر جواز الفتح والكسر في مواضع  
ولكل معنى فعملها بعد اذا الفجائية . وبعد قسم ليس في جوابه  
اللام . وبعد اما . وبعد فاء الجزاء . ثم ذكر انما وانما وأوضح  
ان كلا منهما تقع في جميع المواضع التي تقع فيها دون ما . واقد  
نصر على انه لا يجوز ان تلي ان ولا أن ان لان كلا منهما يحتاج الى  
اسم وخبر وليس في الكلام الا جملة واحدة .

اما لا التنافية للجنس فقد وجدت انه يعملها عمل ان في الاسم

خاصة بمعروف وهي : ان يكون نفيها للجش وليس نفيها للواحد ، وان  
 تعمل في نكرة وقد وجدت انه يؤول ماورد بما ظاهره بحجة المعرفة  
 بعدها ، وان يتصل اسمها بها ولا يفصل ، والا تدخل على معمول  
 غيرها ، والاسم بعدها منصوب بها ، اما الخبر فانه عند سيبويه مرفوع  
 بما كان مرتقعا به قبل دخولها وهو المبتدأ وهي مع اسمها بمنزلة  
 الاسم المبتدأ وقد وجدت انه يقسم اسمها من حيث التنوين الى  
 قسمين منون وهو الشبيه بالضاف وغير منون وهو المقرد والضاف ،  
 فاما المضاف فان التنوين يذهب منه للاضافة ، واما المفرد فالتنوين  
 يحذف منه تنقيها ، ولم يحذف التنوين من الشبيه بالضاف لان هناك  
 كلمة من تمامه فصار كحرف وسط الكلمة فلا يحذف ، وفي حذف  
 الاسم او الخبر وجدت انه يجوز حذف الاسم على قلة نادرة وذلك  
 اذا عرف المضاطب ما يعني ، اما الخبر فقد ذكر انه يحذف ، كثيرا بل  
 هو الغالب ، اما العطف فقد تبين لي انه اذا كان المعطوف نكرة فاما  
 ان يكون المعطوف عليه مفردا او غير مفرد فاذا كان مفردا ففيه حالان :  
 مع تكرار لا ويجوز ان يجرز النصب والرفع اما الرفع فحملا على  
 موضع لا واسمها واما النصب فحملا على لا النافية ، او من غير تكرار  
 لا ويجوز في المعطوف ايضا النصب والرفع الا انه لم يذكر الرفع ولم  
 يمثل له ويكون النصب حملا على اسم لا والرفع حملا على موضع  
 لا واسمها هذا اذا كان المعطوف نكرة ، ما اذا كان معرفة فانه لم  
 يجوز فيه الا الرفع حملا على موضع لا واسمها لانه لا يجوز لها ان  
 تعمل في معرفة ، اما اذا دخلت معرفة الاستفهام على لا فقد  
 وجدت انه جعلها على ثلاثة معان : الاول الاستفهام على حقيقة  
 ويجوز فيه كل ما جاز بدون الهمزة ، والثاني التمني ويجوز فيه ايضا  
 كل ما جاز في الاخير الا ان الخبر اذا كان مذكورا فيجب نصبه

بعد دخول الهزة على انه نعت لأن معنى التمني يعني عن الشيء .  
والثالث ان تكون بمعنى خلا ولا تكون حذو علامة وانما ينصب  
الاسم بعدها بفعل محذوف .

اما الباب الثاني فقد كان موقف النحويين من مادة الكتاب في  
التواسخ ، وقد بدأت الباب بفصل عن مكانة سيويه والكتاب ، وقد  
احتوى هذا الفصل على ذكر منزلة سيويه العالية عند جمهور النحويين  
والدارسين للنحو قديما وحديثا بل منزله عند مخالفيه من الكوفيين ،  
ومنزلة كتابه العالية أيضا ، هذه المنزلة وهذا التقدير سببا اثاره  
شبهتين حول أصالة الكتاب الاولى ذكرها ابن التميمي في الفهرست  
قال : ( قرأت بخط أبي العباس ثعلب اجتمع على صنعة كتاب  
سيويه اثنان وأربعون أصانا منهم سيويه والأصول والمسائل للخليل )  
والثانية ذكرها القفطي في ابياء الرواة حيث ذكر انه قيل ان كتاب  
سيويه هو كتاب يحيى بن عمر المسحى بالجامع زاد عليه من كلام  
الخليل وغيره ، وحيث عرضت هاتان الشبهتان للمناقشة لم تثبتا ، اما  
بالنسبة للاولى فانها داحضة من عدة جهات فان احدا ممن تولوا مناقشة  
سيويه والرد عليه لم يذكر لنا اسم نحوي واحد من الواحد والاربعين  
حتى ثعلب نفسه ، وكيف رضي هؤلاء ان ينسبوا سيويه بالكتاب  
دونهم ، ثم ان الاخفش وهو الطريق الوحيدة لرواية كتاب سيويه  
يحدثنا عن أصالة الكتاب في رواية مسنده ذكرها القفطي في انباء  
الرواة قال : ( كتبت من خط محمد بن عبد الملك حدثني محمد ابن  
علي بن حمزة قال حدثنا الرياشي قال سمعت الاخفش يقول : كان  
سيويه اذا وضع شيئا من كتابه عرضه علي وهو يرى اني اعلم مني  
وانا اليوم اعلم منه ) ، اما الشبهة الثانية فانها تبدأ بكلمة قيل

ولا تنسب القول لأحد ويكتفي لردّها أن سيبويه لم يرو عن عيسى  
إلا اثنتين وعشرين مرة في الوقت الذي جدد للخليل أكثر من خمسمائة  
رواية في الكتاب . وإن السجاني ( ٢٦٨ هـ ) يقول عن كتابي عيسى  
( ملوقعا اليينا ولا رأيت أحدا يذكر له راجعا ) .

أما الفصل الثاني فهو ذكر لمسائل التي ظنها بعض النحاة خطأ  
من سيبويه ولقد تبين لي صدق النكاهة التي قالها ابن جنّي في التبيين  
لسيبويه وأرائه من أن الله سبحانه لم يضره إلا بالوزن القليل بما  
قالوا بالرغم من أن المثبتين كانوا جلة الأصحاب على حد تعبير ابن  
جنّي فقد أوردت سبعة وعشرين مسألة لم يلزم سيبويه منها إلا واحدة .  
حسن هذه لما فيما قاله توجبه مقبول ، فإذا لم يلزم سيبويه في أبواب  
النواسخ كلها إلا بمسألة واحدة لا تلزمه إلزاما كاملا فمن يدرى كم  
يلزمه في الأبواب الأخرى . . .

ولقد وجدت في الفصل الثالث أن مسائل الخلاف كثيرة في  
أبواب النواسخ إلا أن الذي لسيبويه رأى فيه لازمو أحدي وثلاثين  
مسألة بما يدل على أن ما ذكره كان خارجا عن التعقيدات والتفريعات  
الكثيرة التي أدت إلى زيادة الخلاف ، وأنه كان متفقا في عقليته  
مع العقليّة البصريّة في النحو اتفاقا يكاد يكون تاما ، ولقد وجدت  
أنه يتفق مع الكوفيين في مسألة واحدة هي نصب الاسم المفرد بعد  
لا التي لنفي الجنس ، وهذه الموافقة لا ينفرد بها من البصريين فقد  
وافقه عدد من أئمة نحو البصرة منهم الزجاج والجرجاني والزجاجي  
والسجاني والرماني ، ولقد تبين لي خلال هذا الفصل أن سيبويه لم  
يمرّف ما عرفه أبو عمرو بن العلاء من أن لغة نجيم أعمال ليس مع

الا في قولهم ليس الطيب الا الممك ، فاضطر لذلك ان يجعل الكلام على اضرار الشأن ويتكاف له بما لا داعي له مادام الاعمال قد ثبتت  
الغاية .

اما ما نسب الى سيويه خطأ وهو الفصل الرابع فقد وجدت ان  
حرمس النحويين على ان يكون له مذهب أو رأى في المسائل هو  
الذي أوقعهم في الوهم فنسب قوم اليه غير رأيه وزعم آخرون له  
مذاهب فيما لم يذكره أصلا . وليس الحرمس وحده هو الذي دفعهم  
الى التوهم بل ان تتبع آرائه من الكثيرين ومناقشتها ادى الى الخطأ  
في فهم عدد من هذه الآراء او تحميل عبارته مالم يقصد اليه ، ولقد  
وجدت في عدد محدود من كتب النحو التي رجعت اليها اثنتي  
وعشرين مسألة فيما يتعلق بابواب النواسخ ، ولا يمكن ان اتصور  
ان هذا الوهم من النحويين قد وقع في ابواب النواسخ فحسب أو في  
هذه الكتب التي رجعت اليها دون غيرها ، فانه لو درست ابواب  
الكتاب الأخرى دراسة وافية ودرجعت كتب النحو بصورة موسعة  
لوجدت الباحث «شيء» الكثير من النسبة الخطأ الى سيويه ، ومن الوهم  
في فهم عدد غير قليل من المسائل الواردة في الكتاب .

وفي الفصل الأخير ما استجد بعد سيويه وجدت انه قد ذكر  
لبعض مواد النواسخ مصطلحات كتب لها البقاء وأخرى لم تستعمل  
بمده . وعدم شروغ جميع تسمياته في ابواب النواسخ ادى النحويين  
امر طبيعي كما اعتقد وذلك لان اصطلاحات الفنون لم تكن قد  
استقرت جميعاً في وقته ، وقد يشيع مصطلح وغيره غير منه أو مثله ،  
والذي تبين لي انه لم يغفل المعاني للمصطلحات واتمالى يسوق غيره في اختيار  
الالفاظ التي شاعت ، وإن كان له فضل السبق في عدد من المصطلحات

منها مفعولاً مطلقاً واعلم وباب الحروف المقيمة بالفعل وما اجرى مجرى ليس  
وافعال المقاربة . وعلى اية حال فانه حتى في هذه المصطلحات لم يكن قاصداً  
وضعها انما كان شارحاً وموضحاً للعمل أو المعنى يدل على ذلك انه قد يضع  
عدة مصطلحات لشيء واحد أحياناً . اما السائل في المشوفاة أو  
الشي اغفلها اغفالاً تاماً فقد وجدت انها لا تتجاوز احدى وثلاثين مسألة  
مثل لبعضها دون تقييد . وهي من القلة كما هو ظاهر بحيث لا نعد  
شياً مذكوراً امام الجهد الضخم الذي يظهر لكل قارئ في الكتاب ،  
وبخاصة اذا ما تذكرنا ان كل انسان معرض للزلل والخطأ والنسيان ،  
ولا يمكن ان ينتظر من رجل يكتب سفره جليلاً كهذا الكتاب ان  
يحيط بالموضوع كله وان يجمع دقائقه وماعتظم وسبعان من تفرد  
بالكمال .



## المراجع

- × أبنية الصرف في كتاب سيويه خديجة الحديثي - طبعة بغداد ١٩٦٥ م  
المقدمة للدكتور شوقي عفيف .
- × احياء النحو لابراهيم مصطفى - لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ م
- × أخبار النحويين البصريين للشهافي - محمد المباحث الشرقية بالجواهر  
سنة ١٩٣٦ م
- × اساس البلاغة للزمخشري - دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٣ م .
- × الاستدراك على سيويه في كتاب الابنية والريادات للريدي - طبعة  
روما سنة ١٨٩٠ م .
- × اسرار العربية لابن الاثيري - لندن سنة ١٣٠٣ هـ .
- × الاشياء والنظائر للبطولي - الطبعة الثانية ، الدكر سنة ١٩٥٩ هـ .
- × الاعلام لخير الدين الزركلي - الطبعة الثانية ، كوستا توماس بالقاهرة  
سنة ١٩٥١ م .
- × الافعال لابن القوطية - الطبعة الاولى بمصر تحقيق علي فوده سنة  
١٩٥٢ م .
- × املاء ما من به الرحمن لابن البقاء العكوي . طبعة مطافر الحامي  
سنة ١٩٦١ م .
- × انباء الرواة للقمي - دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢ م .

- × الانتصار أورد ابن ولاد على المهد - مخطوط ، دار الكتب المصرية  
رقم ٧٠٥ نحو تيمور .
- × الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال لاحمد بن المنير -  
حاشية الكشف طبعة الحلبي سنة ١٩٤٨ م .
- × الانتصاف في مسائل الخلاف لابن الانيلري - الطبعة الثالثة مطبعة  
السعادة سنة ١٩٥٥ م .
- × أوضح المسالك لابن هشام - الطبعة الرابعة النهر بمصر سنة ١٩٥٦ م .
- × الايضاح لابن الحاجب ( شرح مفصل الزخوري ) - مخطوط ، دار  
الكتب المصرية رقم ١٨٥٥ نحو
- × الايضاح في حال النحر للزجاجي - تحقيق مازن مبارك طبعة المدني  
سنة ١٩٥٩ م .
- × البداية والنهاية لابن كثير ( تاريخ ابن كثير ) - الجزء العاشر طبع  
مطبعة السعادة .
- × بغية الوعاة للسيوطي - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .
- × تحصيل عين الذهب للأعلم الششتري ( شرح شواهد كتاب مبيد )  
حاشية الكتاب طبعة بولاق .
- × نعمة النجباء للسيوطي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٢١ نحو
- × التطور الدعوي بلغة العربية لبرجسراسير - مطبعة السماع - سنة ١٩٢٩ م .
- × التعريفات للسيد الشريف علي بن عبد المجرازي - المطبعة الخوية  
بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

× التفاحة في النحو لابي جعفر النحاس ، تحقيق كوركيس هراد -  
مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٦٥م

× الجاحظ اشار بلات ، ترجمة الدكتور ابراهيم الكيلاني - دار  
اليقظة العربية سنة ١٩٦٣م .

× الجاحظ حياته واثاره للدكتور طه الحاجري - دار المعارف بمصر  
سنة ١٩٦٢م .

× جامع المقدمات ( كتاب العوامل للجرجاني ) - مطبعة ابراز سنة  
١٩٥٥ م .

× الجمل للرجاسي - الطبعة الثانية بالجزائر سنة ١٩٥٧م .

× رسالة اللغة لابن دريد - دار المعارف العثمانية ، الدكن سنة  
١٣١٥ هـ .

× حاشية الصبان على الاشعوني في الفقه ابن مالك - طبعة هـ - من  
الهامي الحاي .

× الحدود النحوية للشاكري - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٥٨م .

× الحدود في النحو للرماني - مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم  
٧٧٨ مجرمة .

× امة الادب للبغدادى - المطبعة الاممية ببغداد .

× الحاشية على شرح ابن مالك في الفقه - دار الكتب المصرية رقم ١٨٥٨م .

× دار المعارف الاسلامية - ترجمة احمد الشنتاوي وابراهيم زكي  
وهيدالمعيد بونس - مطبعة الاعتماد بمصر سنة ١٩٣٢م .

- × زبدة التعريفات لمحمد الرشدي أنجي جلي - طبعة دار الطباعة بصحاف  
اسعد أفندي سنة ١٢٩١ هـ .
- × سر صناعة الاعراب لابن جني - تحقيق مصطفى السقا وزملائه ،  
طبعة مصطفى الحلبي .
- × سبويه امام النحاة على النسخة النجدية ناقص - لجنة البيان العربي ،  
القاهرة سنة ١٩٥٣ م .
- × شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك - الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة  
السعادة سنة ١٩٦٤ م .
- × شرح الاقتراح لابن ملازم - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ٦٦٦  
نحو تيمور .
- × شرح الحدود النحوية للأبدي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم  
١٩٥٠ نحو .
- × شرح الحدود النحوية للفاكوي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم  
١٩٥١ نحو .
- × شرح التصريح على التوضيح للأزهري - طبعة د. س. البابي الحلبي .
- × شرح الشواهد اللغوية ، حاشية الصبان على الأشعراني (الهامش) -  
طبعة عيسى الحلبي .
- × شرح الفية ابن مالك لابن النظم - طبعة النجف سنة ١٢١٢ هـ .
- × شرح المعنى لابن مالك - مخطوط ، مكتبة المتحف ببيروت رقم ٥٣٧ .
- × شرح الكافية لأرضي الاستربادي - المطبعة العامة المحمية سنة ١٢٧٥ هـ .

- X شرح المفصل لابن يعيش - طبع دار الطباعة المتربة .
- X شرح ديباجة القاموس لناصر البوريني - طبعة مقابلة على نسخة الإمام العنقيلي المحفوظة بدار الكتب المصرية .
- X شرح قطر الندى لابن هشام - الطبعة العاشرة مطبعة السعادة سنة ١٩٥٩م .
- X شرح كتاب سيبويه لرماني - نسخة مصورة بجميع اللغة العربية بمصر رقم ١٨٣ نحو .
- X شرح كتاب سيبويه لسيدي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٢٧ نحو .
- X الصحاح للجوهري - دار الكتاب العربي تحقيق أحمد عبد الفؤاد عطارة .
- X طبقات النحويين للزبيدي - طبعة أمين الخانجي سنة ١٩٥٤ م .
- X العقد الفريد لابن عبد ربه - المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٣٥م .
- X العين للخليل بن أحمد الفراهيدي - مخطوط ، مكتبة المتحف ببنغازي الجزء الاول رقم ٧٧٣ ، الجزء الثاني رقم ٥٠٩ .
- X الفهرست لابن النديم - مطبعة خياط بيروت ، روائع التراث العربي .
- X الكامل للبرد - طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ .
- X الكتاب لسيبويه - طبعة بولاق سنة ١٣١٦ . وطبعة دار الفلم بتحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الاول سنة ١٩٦٦م .
- X الكشف عن حقائق التنزيل للزغشري - مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٤٨م .

- × كشف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهامي - مطبعة نكلكته  
سنة ١٢٧٨ هـ .
- × كشف الفنون لحاجي حليفة - دار الطباعة المصرية سنة ١٢٧٤ هـ .
- × التلياب في عمل البناء والاعراب لابي البقاء المكهري - مخطوط ، دار  
الكتب المصرية رقم ١٩١٩ نحو .
- × لسان العرب لابن منظور - دار صادر بيروت سنة ١٩٥٥ م .
- × مجالس ثعلب لابي العباس ثعلب - دار المعارف بمصر النشرة الثانية .
- المعيط للمصاحب بن مباد - مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٢٨ .
- × مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي - مطبعة نهضة مصر .
- × اعزهر للسيوطي - الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- × معاني القرآن للفراء - نسخة مصورة في دار الكتب المصرية  
رقم ( ٢٤٧٧١ ب نحو ) .
- × معجم الأدياء لياقوت - طبعة مصر سنة ١٩٢٧ م .
- × مغني اللبيب لابن هشام - طبعة ميس الباب الحلبي .
- × مفاتيح العلوم للشوارزمي - الطباعة المنيية سنة ١٢٤٢ هـ .
- × مفتاح العلوم للسكاكي - طبعة الحلبي سنة ١٩٣٧ م .
- × المختضب للمعمر - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٩٠٩ نحو .
- × المختضب للمود الجزء الاول تعقيق محمد عبد الخالق عصيمة سنة  
١٣٨٥ هـ مقدمة الكتاب .

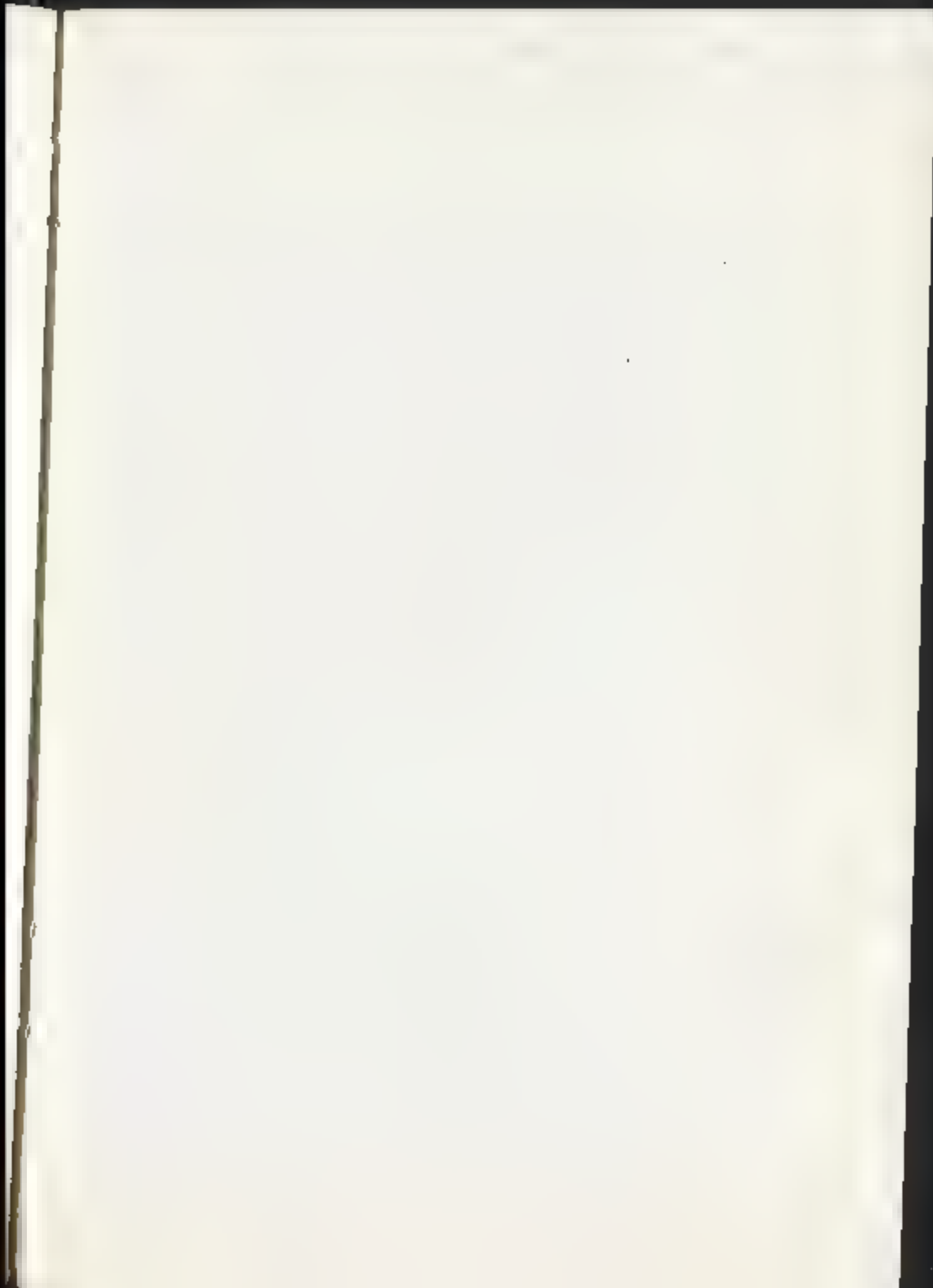
× مقدمة ابن خلدون لابن خلدون - مطبعة مصطفى محمد بقصر .

× المقدمة المختصرة في علم النحو للشيخ ابن بابشاد النحوي - مخطوط .  
مكتبة المتحف ببغداد رقم ١٩٦٣ م

× منازل الحروف للرماني - مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم  
٨٧٧ مجموعة .

× نزهة الألباء لابن الأنباري - مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م .

× مع الواعظ للسيوطي - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .





## الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
التعريف	٢٢

المقدمة والخبر . حداثتهما . العامل فيهما .  
 التواضع في اللغة والاصطلاح .

الباب الاول :

مادة الزواجر في كتاب ميبويه :

## الفصل الاول

كان واخواتهم . . . . .  
 ٥٦ — ٢٢

الثام ، والنقص ، التامة ، التلصص ،  
 عملها ودلائل فعليتها ، ليس فعل ام  
 حرف ، معانيها ، تصرفها ، حركات  
 الاسم والخبر بعدها ، تقديم الخبر  
 وأحواله ، مفعول الخبر الاسم ان ،  
 جذوى الخبر ، ما يختص به كان ،  
 ما حمل على كان .

## الفصل الثاني

المشبهات بـ ليس ... .. ٥٧ — ٦٦

ما ، شروط عملها ، الصاف ، دخول  
الجار على غيرها ، لا ، شروط عملها  
لا ، حقيقتها ، الاسم والخبر بعدها ، انه

## الفصل الثالث

أفـ الـ المقاربة ... .. ٦٧ — ٧٨

عملها ، حالة الفعل بعدها ، معانيها ،  
تصرفها ، حس ، يوشك ، انطوئ ، كاد  
وكرب وجعل وأخط .

## الفصل الرابع

أفعال القلوب ... .. ٧٩ — ٩٥

ظن واخوانها ، المبتدأ والخبر بعدها ،  
معانيها ، تصرفها ، الالفاء والتعليق ،  
ما اختص به ، اتقول ، أعلم واخوانها ،  
مفاعيلها ، البناء للمجهول .

## الفصل الخامس

الحروف المدية يـ لمـ ( انـ واخوانها ) ... .. ٩٧ — ١٠٢

عملها ، معانيها ، أصلها ، الاسم والخبر ،

لام التوكيد ، الاعمال ، العطف ،  
الوصف والتوكيد ، الخلف ، ان ، وان ،  
مواطن أن ، مواطن ان ، جواز الفتح  
والكسر ، انما وانما ،

### الفصل السادس

لا التي لنفي الجنس ... .. ١٢٩ — ١٤٨

عملها ، شروطه ، اسمها ، المفرد ،  
المضاف ، الغيبة بالمضاف ، العطف ،  
وصف المعلوم ، الوجدل ، مع عمرة  
الاستفهام ، لاسيما ،

### الباب الثاني :

مواقف النحويين من مادة النواسخ في الكتاب

### الفصل الاول

مكانة سهوية والكتاب ... .. ١٤٩ — ١٦٤

قيمة الكتاب ، اعتماد الكوفيين والبصريين  
عليه ، دراسة الكسائي له ، آراء العلماء  
فيه ، دعوى ان الكتاب لاثني واربعين  
نحوياً ونقضها ، دعوى انه كتاب عيسى  
ابن عمر ونقضها ، تعرض بالكتاب من  
قبل بعض الاسانذة وردة .

## الفصل الثاني

ما خولف فيه ... .. ٢١٥ — ٢١٣

كلمة أين جني في التثنية للكتاب ،  
المورد وممثل الخط ، رد أين ولاد ،  
باب كان ، المشبهات بليس ، أفعال المقاربة  
أفعال القلوب ، الحروف المشبهة بالفعل ،  
لا التي تنفي الجنس ، قيمة الفصل .

## الفصل الثالث

مسائل الخلاف عما سبقوه رأي فيه ... .. ٢١٥ — ٢٥٠

حصر مسائل الخلاف بما له رأي فيه ،  
باب كان ، المشبهات بليس ، أفعال  
المقاربة ، اتصال القلوب ، الحروف  
المشبهة بالفعل ، لا التي تنفي الجنس ،  
قيمة الفصل :

## الفصل الرابع

ما نسب إل سيبويه خطأ ... .. ٢٥١ — ٢٧٧

تعليل الخطأ في النسبة ، باب كان ،  
الهيئات بليس ، أفعال المقاربة ، أفعال  
القلوب ، الحروف المشبهة بالفعل ،  
لا التي تنفي الجنس ، قيمة الفصل .

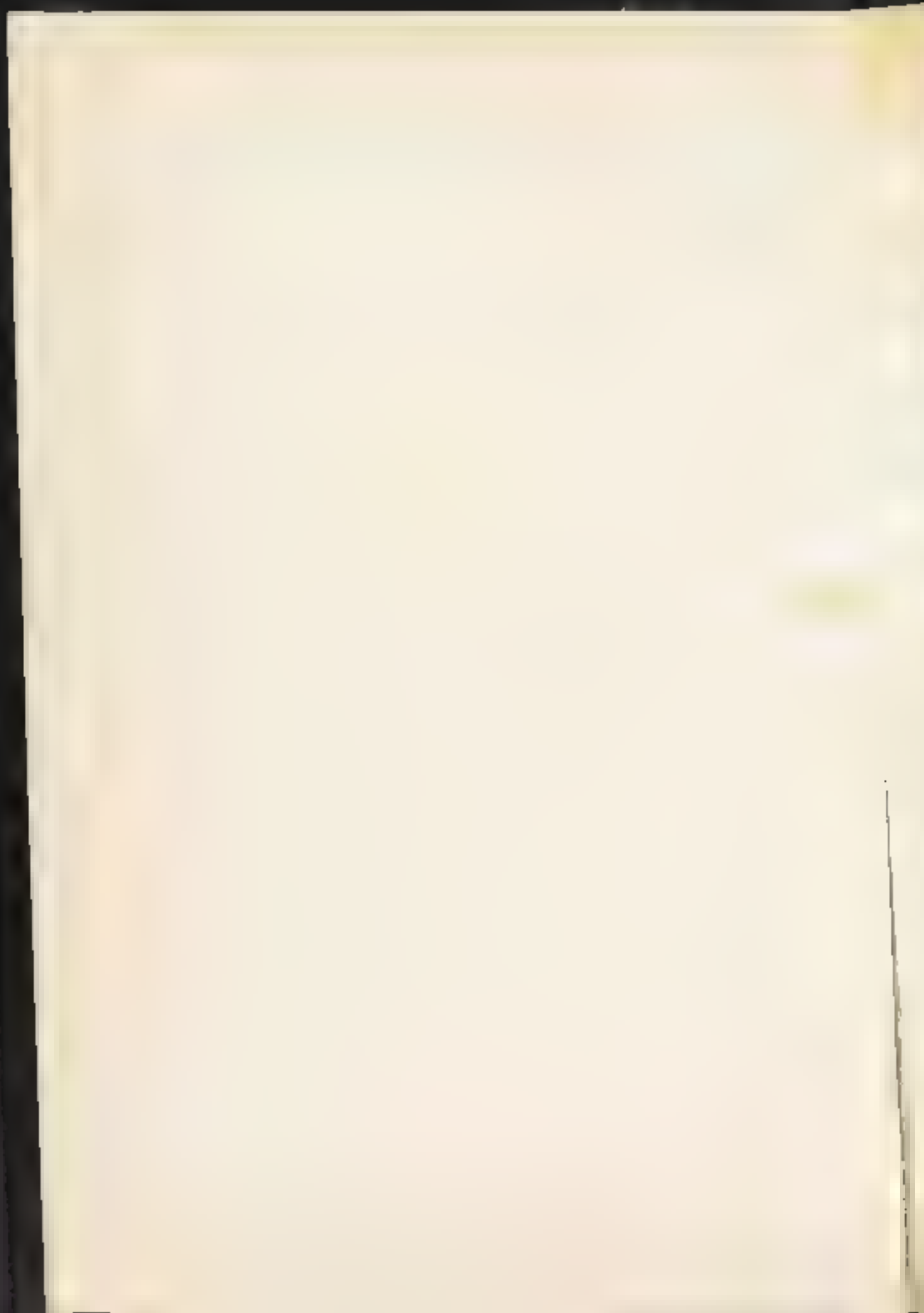
## الفصل الخامس

عالم تجد بعد ميبويه ... .. ٢٧٩ — ٢٨٤

كان واخوانها ، الاصطلاح ، المسائل  
 التي مثل لها ، المسائل التي لم يمثل لها .  
 المصوبات بليس ، الاصطلاح ، المسائل .  
 افعال المقاربة ، الاصطلاح ، المسائل .  
 عن واخوانها ، الاصطلاح ، المسائل .  
 أعلم وأرى ، الاصطلاح ، المسائل .  
 لا التي لتفي الجنس ، الاصطلاح ، المسائل .  
 قيمة الفصل .

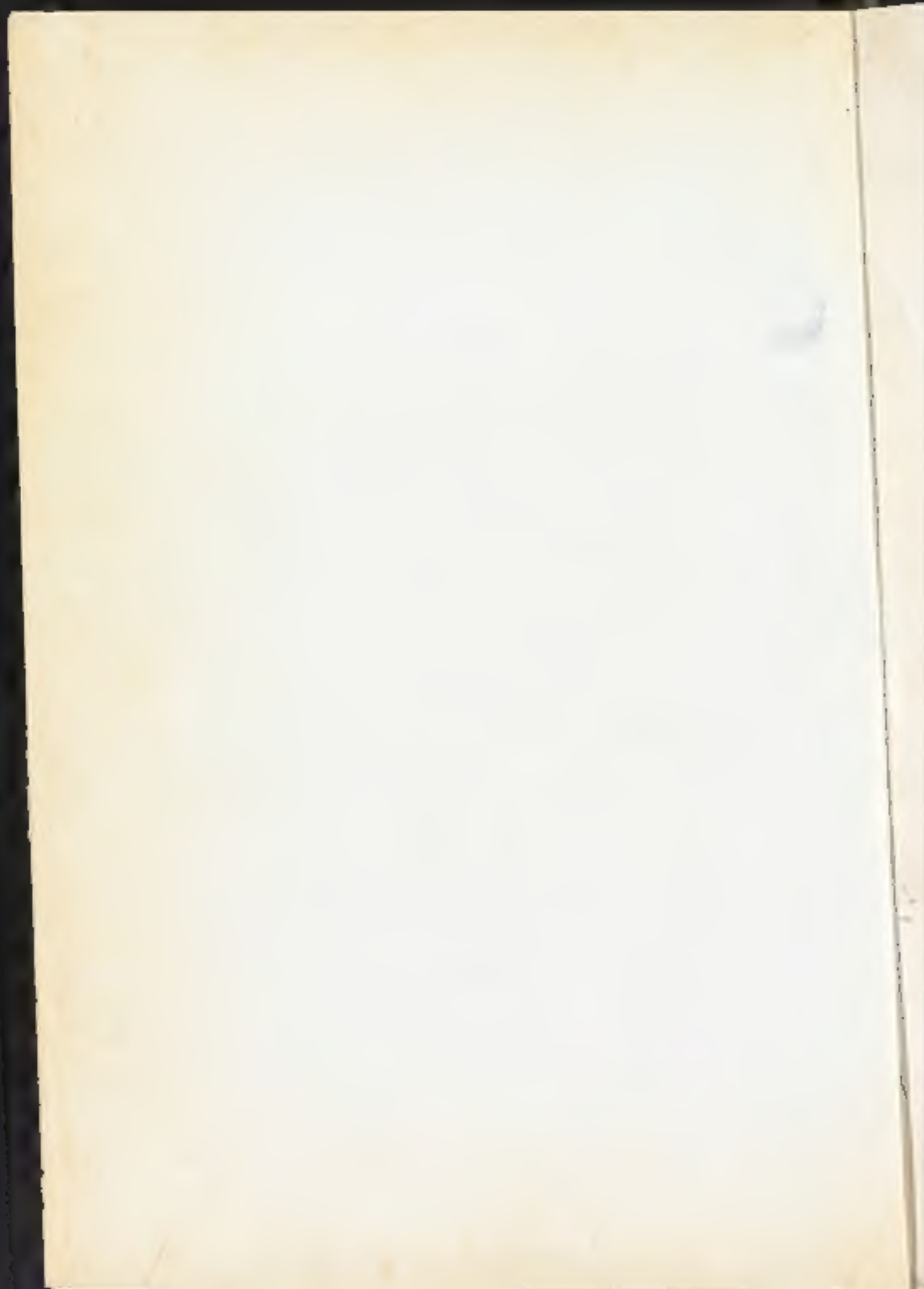
الخاتمة : ... ..  
 المراجع : ... ..  
 ٢١٨ — ٢٠٥ ... ..  
 ٢١٩ ... ..

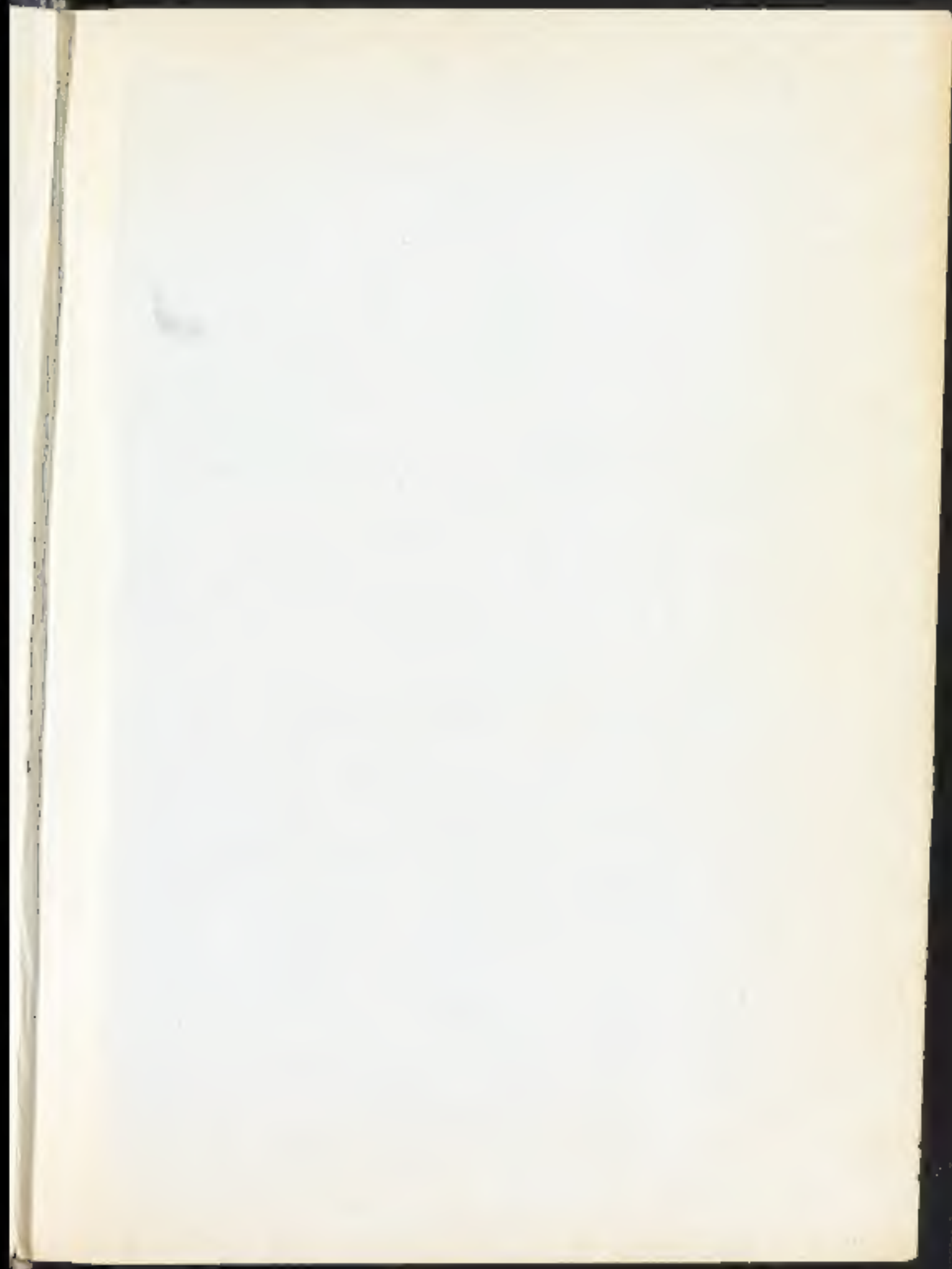
دعم الایجاد فی المكتبة الوطنية بغداد  
٢٨٤ لسنة ١٩٧٧











COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036759961



SEP 24 1981

